الكتاب للجميع

١٧

ketab.me

د. مصطفى جواد

قل ولا تقل

(الجزء الثانى)

الكتاب للجميع

١٨

د. مصطفى جواد

قل ولا تقل

(الجزء الثاني)

الطبعة الأولى عام ١٩٨٨

طبعة خاصة

دار المدى للثقافة والنشر

٢٠٠١

الكتاب للجميع

سلسلة شعبية تعيد اصدارها

دار المدى للثقافة والنشر

رئيس مجلس الادارة والتحرير

فخري كريم

الاشراف الفني

محمد سعيد الصكار

الاشتراك:

٦٠ دولار في البلدان العربية

١٠٠ دولار في اوروبا والامريكيتين

العنوان

سوريا - دمشق صندوق بريد: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

تلفون : ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

قل : باع الدار وما سواها من العقار .

ولا تقل : باع الدار وسواها من العقار .

وقل : كلمت فلانا ومن سواه من الجماعة .

ولا تقل : كلمت فلانا وسواه من الجماعة .

وذلك لأن "سوى" من الأسماء المستعملة للاستثناء المقصورة عليه ، واللغة تؤخذ بالسماع ما دام موجودا ، فإذا فقد السماع جاز القياس فإن ورد السماع والقياس ، فالقياس مؤيد للسماع ، وكلمة "سوى" لا تستعمل مبتدأ ، ولا فاعلا ولا نائب فاعل في نثر الفصحاء من أمة العرب ، ولا يجوز إخراجها عما وضعت إلا في ضرورة الشعر ، ومن الشعر أيضا ما تضمنها على وجه الصحة في الاستعمال قال مقيس بن حبابة السهمي ، وكان أسلم ثم ارتد إلى الكفر ، يصف الخمر .

رأيت الخمر طيبةً وفيها
خصال كلها دنس ذميمُ

فـــلا والله أشـــربهـــا حـــيـــاتي
طوال الدهـر مـــــا طلـع الـنجـــــومُ
ســـأتـركـــهـــا وأتـرك مـــا ســـواها
مـن اللـذات مـــــا أرسـى يسـســـــومُ

فـقـد قـال : "وأتـرك مـا سـواها" أي أترك الذي هو سـواها . وقـال الطرماح بن حكيم الشاعر الخارجي المشهور :

مـــجـــتـــاب حلة بُرجُـــد لـســـراتـه
قـــددا وأخلف مـــا ســـواه البـــرجُـــدُ

قال "ما سواه" ولم يقل "أخلف سواه" .

وأما استعمال "من" الموصولة مع "سوى" في قولنا "كلمت فلانا ومن سواه من الجماعة فهو الصحيح الفصيح ، قال النبي (ص) في أحاديثه المروية لفظا ومعنى بإجماع المحدثين الثقات" المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم . وهم يد على من سواهم" .

قال : على من سواهم ولم يقل على سواهم يعني " وهم متحدون على الذين هم سواهم" وقال الإمام علي (ع) : "أما بعد فإن فيما تبينت من إدبار الدنيا عني ، وجموح الدهر علي ، وإقبال الآخرة إليّ ما يزعجني عن ذكر من سواي ، والاهتمام بما ورائي" . وجاء في كتاب وصية العامل الموردة في نهج البلاغة"وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في إصلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم" .إجاء في الأغاني قول بعض الفصحاء لغيره "ولا يحل تقديمك على من سواك" وقال ابن المقفع في كليلة ودمنة : "وإنما ضربت لك هذا المثل ، لتعلم أنك إذا غدرت بصاحبك ، فلا شك أنك بمن سواهم أغدر" . "وأنه إذا صاحب أحد صاحبا وغدر بمن سواه فقد علم صاحبه أنه ليس عنده للمودة موضع" .

قل : ورق ثخين وشيء ثخين .

ولا تقل : ورق سميك ولا شيء سميك .

وذلك لأن السموك هو العلو والسمو والارتفاع ، فالسميك على حسبان أنه موجود في اللغة يعني العالي والرفيع ، قال مؤلف لسان العرب : "وسَمَك الشيء يسمكه سمكا فسمكه يرفعه رفعه فارتفع وروي عن علي (رضي الله عنه) أنه كان يقول : وسمك السماء سمكا : رفعها وسمك الشيء سموكا : ارتفع .

والسامك : العالي المرتفع . . . وسنام سامك : مرتفع عال" . انتهى المنقول من لسان العرب ، وقال الفيروز آبادي في القاموس : "وسمكه سمكا فسمك سموكا فارتفع" .

والسمك في المجسات : ارتفاعها كما جاء في مفاتيح العلوم لأبي عبدالله محمد الخوارزمي ، فالسمك ينظر فيه دائما إلى العلو ، قال الهمذاني يصف قصر غمدان :

يسمو إلى كبد السماء مصعدا
عشرين سقفا سمكها لا يقصر

وقال الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول

قل : هذا ردّ ردّ ، أو ردّ على رادّ ، وهذا رد نقد أوردَ على ناقد .

ولا تقل : هذا ردّ على ردّ ، ولا هذا ردّ على نقد .

وذلك لأنك تقول"رددت الكلام القبيح على صاحبه" . ولا تقل "رددت على الكلام القبيح" ، فالكلام هو المردود لا صاحبه ، فينبغي أن

يتعدى الفعل إليه وتستعمل" على" لصاحب الكلام المردود لأن في الرد نوعا من الأذى ألا ترى أنه يقال في الأذى : "رددت عليه قوله" . وفي النفع"رددت إليه ماله وحقه المسلوبين" . قال تعالى في قصة موسى عليه السلام" فرددناه إلى أمه كي تقر عينها ولا تحزن ، ولتعلم أن وعد الله حق ولكن أكثرهم لا يعلمون" .

وإذا قلنا : هذا ردّ على راد ، دلت العبارة على المعنى المراد ، وذلك لأن التقدير هو"رد على راد" فعلى تصحب الإنسان دائما ، في مثل هذه العبارة ، نحو"رد على ناقد" أي "رد نقد على الناقد" ، وتأتي رد بمعنى عطف كقول الشاعر"ردوا عليَّ شوارد الأظعان" أي اعطفوها علي فلذلك جاز استعمال"على" وهو تعبير خاص بالأظعان وأمثالها :

قل : زوّده زاداً ، وكتاباً وشيئاً آخر .

ولا تقل : زوده بزاد وبكتاب وبشيء ، ولا تزود هو بها إلا في الشعر .

وذلك لأن الأصل في استعمال"زوَّد وتزوَّد" أن يكونا مقصورين على الزاد أي على الأصل الذي اشتقا منه ، فكانت العرب إذا قال القائل منهم "زودوه" علم منه :

أعطوه زادا ، ثم تطورت اللغة من الحقيقة إلى المجاز ، واختلفت الأزودة ، فوجب تمييز نوع الزاد فقيل : زوَّده شيئا وتزوّد هو شيئا ، بنصب الاسمين في الجملتين ، والدليل على ما قلت هو منقول اللغة ، قال الجوهري في الصحاح : "الزاد الطعام يتخذ للسفر ، تقول : زودت الرجل فتزود" . ولم يزد على ذلك ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز . . . زودته كتابا إلى فلان ، وتزوّد الأمير كتابا إلى عامله ، وتزود مني طعنةً بين أذنيه ، وسمة فاضحة بين عينيه" . وأما ما جاء في لسان العرب ، وهو قوله : "وتزود : اتخذ زادا

وزوده بالزاد ، وأزاده" فقد أدخل الباء على الزاد في جملة زود مع أنه خاص بالشعر ، ويؤكد ذلك قوله بعد ذلك"وزودت فلانا الزاد تزويدا ، فتزوده تزودا" . وقوله في سمن"سمّنهم تسمينا : زودهم السُمن" ومن الشعراء من استعمل الفصيح أيضا وهو القائل :

لا ألفينك بعد الموت تندبني
وفي حياتي ما زودتني زادي

قل : حداني الأمر على العمل يحدوني عليه حدواً .

ولا تقل : حدا بي الأمر إلى العمل .

لأن معنى"حداني عليه" هو حملني عليه وبعثني عليه ، أما حدا بي فمعناه غنى لي غناء الحداء ، وهذا هو الأصل الحدو ، ثم استعمل لغير ذلك على سبيل المجاز فصار حداني على الأمر يحدوني عليه حدوا ، قال الزمخشري في أساس البلاغة يقال : "حدا الإبل حدوا وحدا بها حُداءاً إذا غنى لها ، ومن المجاز حدوته على كذا أي بعثته" وقال الفيومي في المصباح المنير" حدوت بالإبل أحدو حدوا : أي حثثتها على السير بالحداء . . وهو الغناء لها ، وحدوته على كذا : بعثته عليه" . يعني حملته عليه .

قل : رجعت الكتاب إلى صاحبه رجعاً فأنا راجع له وهو مرجوع إليه والكتاب مرجوع .

ولا تقل : أرجعت الكتاب إلى صاحبه إرجاعا إلا في لغة هذيل وما نحن وهذيل قال الله عز وجل" فرجعناك إلى أمك كي تقر عينها ولا تحزن" وقال"فإن رجعك الله إلى طائفة منهم" "إنه على رجعه لقادر ، يوم تُبلى السرائر" ولم يقل"على إرجاعه" . وقال "ولئن رجعت إلى ربي إن

لي عنده للحسنى" ولم يقل أرجعت ، والفعل الثلاثي يفضل على الرباعي إلا إذا ورد النص على العكس كأوحى الله فهو خير من وحى الله ، كأغفى فلان فهو خير من غفا فلان .

قل : غرّدت النساء ، وهلّلت النساء ، وسمعنا أغاريد النساء وتغاريدهن ، وتهاليل النساء .

ولا تقل : زغردت النساء وسمعنا زغردة النساء وزغاريدهن .

وذلك لأن "الزغردة" هدير يردده الفحل من الإبل في حلقه والهدير هو صوت البعير الذي يردده في حنجرته وأكثر الناس يعرفون صوت البعير هذا ، قال الفيروز آبادي في القاموس : "الزغردة هدير للإبل يردده في جوفه" . وقوله"للإبل" خطأ فإنه خاص بالبعران أي ذكور الجمال ، جاء في لسان العرب"الزغردة هدير يردده الفحل في حلقه" . وقول صاحب القاموس "يردده في جوفه" فيه غلط ثان ، هو تذكيره الضمير العائد إلى الإبل مع أنها مؤنثة ، فالصواب من حيث التركيب"ترددد في أجوافها" قال الجوهري في الصحاح : "الإبل : لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين ، فالتأنيث لها لازم وإذا صغرتها أدخلت الهاء فقلت أبيله وغنيمه ونحو ذلك" انتهى المراد نقله من الصحاح ، ثم أن الفيروز آبادي ذكر في قاموسه أن تصغير "الإبل" هو أبيلة ، وهذا تصغير خاص بالمؤنث ، أعني المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث وهنيدة ونار ونويرة وكتف وكتيفة ، وشذ من هذه القاعدة"قدام" أو وراء فقالوا "قديديمه ووريئة" كأن يقال : وقفت قديديمته وجلست وريئته" . أي في أقرب مكان منه من أمام ، وأقرب مكان منه من وراء ، كما يقال"قبيل ذلك وبعيده" .

والظاهر أن"الزغاريد" بمعنى تهاليل النساء لغة عامية مصرية ، ولكن العراقيين لا يعرفونها ، قال الشيخ نصر الهوريني في تعاليقه على

القاموس في مادة الزغردة "ومنه زغردة النساء عند الأفراح وأصلها ما ورد أن آدم وحواء (ع) لما أهبطا من الجنة أنزل كل منهما في موضع ، فلما اجتمعا بعرفه ، ولولت حواء من شدة الفرح والسرور فاعتادتها النساء عند ذلك ، والعامة تبدل الدال تاءاً ويقال : زغروتة وزغاريت أ . هـ فالكلمة عامية مصرية لا تعرفها اللغة العربية الفصيحة والعراقيون يسمون الزغروته "هلهولة" وهي أقرب إلى الصحة والفصاحة ، جاء في لسان العرب : "هلّ يهلّ إذا فرح وهلّ يهلّ إذا صاح ، والإهلال التلبية وأصل الإهلال رفع الصوت وكل رافع صوته فهو مهل" . أ هـ .

ومعلوم أن هَلْهَل" هو مضاعف هلّ نحو "هز وهزهز" ولكنا رجحنا "هلل" للمبالغة ورجحنا تغاريد النساء وأغاريدهن على زغارد الأباعر فاستعارة الزغارد للنساء وهي للبعران استعارة منكرة .

قل : بقيت الكتيبة تحت نقمة المدافع .

ولا تقل : بقيت تحت رحمة المدافع .

وذلك لأن المدافع لا ترحم الأعداء بل تكون عليهم نكالا ووبالا ونقمة وفناء وقولهم "هو تحت رحمة الشيء" ويريدون به"تحت بلائه وإفنائه وأذاه وأنوائه هو من الأقوال المترجمة من اللغة الفرنسية ، فتحت رحمة كذا وكذا تقابل في الفرنسية "الاميرسي" . وهو من باب التعبيرات المجازية في اللغة الفرنسية ويشبه التعكيس كقوله تعالى"فبشرهم بعذاب أليم" مع أن البشارة تكون للأمور السارة المفيدة إلا أن هذا التعكيس إذا جاز في لغة من اللغات ، فإن ذلك لا يوجب جوازه في لغة أخرى ، والقول في هذا كسائر الأقوال في المجازات التعبيرية الأخرى .

والنقمة تشبه الرحمة في عدد الحروف وتشاركها في الميم ، وتخالفها في المعنى ، فلذلك اخترتها لتحل محل الرحمة في هذه العبارة ، والأصل في مراد العبارة الفرنسية هو الإنسان ، أعني أن يقال "تحت

رحمة فلان ثم استعملت لغير الإنسان فقل : هو في نقمة فلان أو تحت نقمته ولا تقل : هو في رحمته ولا تحت رحمته ، لذلك المعنى .

قل : استدام فلان الشيء ، فهو مُستدام

ولا تقل : استدام الشيء فهو مُستديم .

وذلك لأن الفعل"استدامَ" الذي هو بمعنى طلب الدوام متعد بنفسه فاستدامة الإنسان للشيء هي طلب دوامه برفق وإناة ، وقد يعدّى استدام إلى مفعولين بنفسه ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وأنا استديم الله نعمتك" . ثم قال : ومن المجاز"استدمت الأمر تأنيت فيه"" قال قيس بن زهير :

فلا تعجل بأمرك واستدمه

فما صلى عصاك كمستديم

أما استدام الشيء بمعنى استدار فليس من بابه هذا التنبيه .

هذا وقد ورد عليّ كتاب من الأستاذ الفاضل الأديب المهذب حكمة البدري أحد موظفي كلية الشريعة ، ينبه فيه على أن النطق الصحيح باسم شهر الثورة المباركة هو تَموز بفتح التاء ، وقد احتج لذلك احتجاجا صرفيا بالغا ، وهو مصيب جزاه الله خيرا ، وجعله قدوة للآخرين .

قل : تمادَوا في جهالتهم ، وتحدَّوا غيرهم واختفَوا في الغابة أمس .

ولا تقل : تمادُوا في جهالتهم وتحدُّوا غيرهم واختفُوا في الغابة أمس .

وذلك لأن هذه الأفعال وأشباهها من الأفعال الثلاثية كرمَوا وأتَوا ومشَوا والأفعال السداسية كاستعطوا واستأدوا مختومة بألف منقلبة عن

ياء أو واو ، فإذا اسند الفعل منها إلى واو الجماعة من الذكور حذفت الألف منه ، وأبقيت الفتحة دليلا دالا عليها ، وذلك مثل "رمى ورموا وأتى وأتوا وسعى وسعوا واختفى واختفوا ، واستعدى واستعدَوا ، وتمادى وتمادَوا واستأدى واختفوا خاصة لأني سمعت بعض المذيعين يضم أواخرها ، كأنها أفعال صحيحة الآخر أو أفعال مختومة بياء منقلبة عن ياء أو واو كشقي وشقوا ولقي ولقُوا ورقي ورقُوا وبقي وبقوا ونقي ونقُوا ورضي ورضُوا وحظي وحظوا وعمي وعمُوا .

قل : دقق النظر في الأمر والشيء تدقيقا وأدقه إدقاقا أي تبيّن فيه يتبيَن تبييناً وأعمل فيه فكره .

ولا تقل : دقق الأمر والشيء بهذا المعنى .

وذلك لأن تدقيق الشيء وإدقاقه هما جعله دقيقا ، وليس هذا هو المعنى إنما المراد جعل النظر إليه دقيقا للاطلاع على الصغير والكبير والخفي والظاهر والغامض والواضح ، ويجوز حذف "النظر" وما يقوم مقامه كالفكر ، فيقال "دقق فلان في الأمر والشيء ، أي دقق النظر أو الفكر ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "دقق (فلان) في كلامه" . أما شاهد"دقق النظر " فمثل قول الزمخشري في ز ن ر من أساس البلاغة "زنرت عينه إذا دقق النظر" وأما شاهد ، "أدق النظر" فقول الجوهري في ن ط س من الصحاح قال : "وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو متنطِّسة .

أما دقق الشيء أي جعله دقيقا وأدقه بهذا المعنى فمذكوران في كتب اللغة ومنها لسان العرب فقد جاء فيه :"دققت الشيء وأدققه : جعلته دقيقا ، وقد دق الشيء يدق دقة : صار دقيقا ، وأدقه غيره ودققه" ا هـ فدقق النظر أيدك الله وأدقه تجد صحة ما ذكرنا لك وأنه لا يقال : دقق الشيء وأدقه إلا إذا كانا بمعنى جعله دقيقا أي ناعما ، فتدقيق الوثائق الخطية معناه جعلها دقيقة ناعمة وهو من القول التافه ،

فالصواب "دقق النظر أو الفكر في الوثائق الخطية تدقيقا ، وأدق النظر أو الفكر فيها إدقاقا .

قل : المادة الحادية عشرة من القانون والثانية عشرة من القانون والثالثة عشْرة من القانون وهكذا قل إلى التاسعة عشْرة من القانون .

ولا تقل : المادة الحادية عَشْر ولا الثانية عَشَر من القانون إلى التاسعة عَشَر من القانون .

وذلك لأن "العشرة" إذا كانت مركبة مع غيرها كما هي عليه هنا ، فهي موافقة للمعدود : والمعدود في هذه الجملة هو المادة وهي مؤنثة ، ولو كان تأنيثها مجازياً ، وإذا لم تكن مركبة مع غيرها من الأعداد فهي مخالفة للمعدود كأعداد الآحاد الأخرى .

تقول : ثلاث مواد أو مادات أو مواد ثلاث وأربع مواد أومادات أو مواد وهلم جرا إلى العشر ، وتقول" عشر مواد أو مواد عشر ، هذا مع المعدود المؤنث فإذا كان المعدود مذكرا تؤنث أعداد الآحاد ، فيقال مثالا : ثلاثة أقلام ثلاثة وأربعة أقلام أو أقلام أربعة ، وهكذا يجري التعداد إلى التسعة والعشرة .

أما التلفظ بالعشرة ، فإن الفصيح فتح الشين فيها إذا كانت غير مركبة أي مفردة وإذا كانت مع الأفراد مؤنثة ، كعشَرة أقلام ، والفصيح تسكين الشين منها إذا كانت مذكرة مفردة ، ومثال ذلك عشْر تفاحات فإذا كانت العشرة مركبة فالفصيح تسكين الشين إذا كانت مؤنثة نحو"ثلاث عشْرة نخلة وأربع عشْرة دارا ، وهكذا إلى تسع عشْرة دارا ، ويلتزم تسكين الشين دائما في العشرة المركبة المؤنثة حتى مع "إحدى عشرة واثني عشرة" وإذا كانت العشرة المركبة مذكرة فالفصيح فتح الشين كأحد عشَر كوكبا واثني عشر كتاباً وثلاثة عشَر كتابا ، وهكذا إلى تسعة عشرَ كتابا .

أما فتح أواخر العددين المركبين فهو من أجل بنائهما على الفتح ، وترك إعرابهما اللفظي الظاهر ، وإنما نشأ بناؤهما من حذف حرف العطف الذي بينهما ، فثلاثة عشر قلما أصله "ثلاثة وعشر أقلام" ثم حذفت الواو للتركيب ، فوجب بناء جزأي المركب على الفتح ، وهكذا يكون بناء كل اسمين متعاطفين حذف من بينهما حرف العطف ، كقولهم"اجتهد ليل نهار وصباح مساء ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ والأمر بَيْنَ بَيْنَ ، والأصل : اجتهد ليلا ونهارا وصباحا ومساء وهو جاري بيتا وبيتا ، والأمر بين الجيد والرديء ، ومن نوع هذا البناء قولهم "تفرقوا شذرا مذرا" أي شذراً ومذراً وقولهم" وقعوا في حَيْص بَيْص" أي في حَيْص وبَيْص أي في اختلاط لا مخرج منه .

وهكذا تبني الأعداد المركبة إلا "اثني عشر" واثنتي عشرة "فهما معربتا العدد الأول إعرابا لفظيا ظاهرا لأن الفتحة البنائية لا تظهر على الألف في العدد الأول .

يقال اشترى اثني عشر كتابا وعنده اثنا عشر كتابا ، واشترى اثنتي عشْرة نخلة وعنده اثنتا عشْرة نخلة .

هذا في العدد الأول الجامد وأمثاله ، ويصاغ من اسم العدد وصف مطابق لموصوفه على وزن "فاعل" فيأتي مفردا تارة ومركبا تارة أخرى ، ومذكرا مرة ومؤنثا مرة أخرى على حسب موصوفه كالواحد والواحدة ، والثاني والثانية ، والثالث والثالثة ، وهكذا حتى العاشر والعاشرة ، فهذا الوصف العددي يطابق موصوفه ، كما ذكرت في التذكير والتأنيث ولذلك قلنا في أول الكلام قل المادة الحادية عشْرة والثانية عَشْرة والثالثة عَشْرة والتاسعة عَشْرة . ولا تقل : الحادية عَشَر وأمثالها .

وفي التذكير يقال"التلميذ الحادي عَشَر والتلميذ الثاني عَشَر وهكذا يكون التذكير في الثالث عَشَر والرابع عَشَر إلى التاسع عَشَر ، وهذا التركيب العددي موافق للمعدود في جزأيه في التذكير والتأنيث فلا يحتاج إلى عناء تعرف ونصب تفكر ، وهو مبني كأحد عَشَر وثلاثة

عَشَر ، وما بعدهما حتى تسعة عَشَر ، ولو كان مخالفا في جزئه الأول من حيث التذكير والتأنيث مرعيان ، لأنك تقول "ثلاث عَشْرة مادة ، فيخالف لفظ"ثلاث" المذكر معدوده المؤنث ، وهو المادة المؤنثة على حين نقول : "المادة الثالثة عشرة" فيوافق الجزء الأول وهو كلمة"الثالثة" معدوده المؤنث وهو المادة .

قل : افترص الفُرصة بضم الفاء وانتهزها واهتبلها .

ولا تقل : الفِرْصة وذلك لأن عامة علماء اللغة ، ورواتها القدامى ، والمؤلفين فيها ذكروا أن الوجه الصحيح والتلفظ المليح هو الفُرْصة على وزن الحُفْرة والغُرة ، قال الجوهري في الصحاح : "الفُرصة الشرب والنوبة ، يقال : وجد فلان فُرصة أي نُهزة ، وجاءت فُرصتك من البئر ، أي نوبتك . . وانتهز فلان الفُرصة أي اغتنمها وفاز بها ، وأفرصتني الفُرصة أي أمكنتني وافترصتها : اغتنمتها" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "والفُرصة اسم من تفارص القوم الماء القليل ، لكل منهم نَوْبَة فيقال : فلان جاءت فُرصتك أي نوبتك ووقتك الذي تسقي فيه ، فيسارع له وانتهز الفرصة أي شمّر لها مبادراً ، والجمع فُرص مثل غُرفة وغُرف"

وقال ابن منظور في لسان العرب : "الفُرصة : النُهزة والنَّوبة ، والسين لغة أي فُرْسة وقد فرصها فرصاً وافترصها وتفرّصها : أصابها وقد افتُرصت وانتُهزت ، وأفرصتك الفُرصة امكنتك ، وأفرصتني الفُرصة أي أمكنتني وافترصتها : اغتنمتها" .

ولم يصرح أحد بأن الفِرْصة بكسر الفاء جاءت مجيئنا راهنا بمعنى"الفُرصة" لأن الفِرْصة لها معنى خاص بها ، قال مؤلف لسان العرب "الفِرْصة والفَرصة والفُرصة والأخيرتان عن كراع : القطعة من الصوف أو القطن وقيل هي قطعة قطن أو خرقة . . وفي الحديث . . خذي فِرْصة ممسكة فتطهري بها . . وقال الأصمعي : الفِرْصة القطعة من الصوف أو القطن أو غيره ، أخذت من فَرَصت الشيء أي قطعته" .

وقال الفيومي في المصباح المنير : "الفِرْصة مثال سِدْرة قطعة أو خرقة تستعملها المرأة " . ثم إن القياس يؤيد السماع ، فالفُرصة بمعنى المفروصة كالنقطة بمعنى المنقوطة واللقمة بمعنى الملقومة والحفرة بمعنى المحفورة والحُزمة بمعنى المحزومة ، والحُمة بمعنى المحمومة والجُبة بمعنى المجبوبة ، أما الفِرْصة فمنظور فيها إلى الهيأة كالرزمة والقطعة والفِرقة والشقة والغدرة أي القطعة من اللحم المطبوخ البارد ، فلا تشع فرصة ضبط الفرصة على الوجه الفصيح .

قل : شيء معدّ ومعتَدّ ومُحضَر .

ولا تقل : شيء جاهز .

فالجاهز إذا عدّ مشتقا من الفعل" جهز" كان معناه إسراع القتل ، جاء في لسان العرب "جَهَز على الجريح وأجهز : أثبت قتله" . والمعجم الذي ذكر "الجاهز" بهذا المعنى لا يعتمد عليه ، لأنه أخذه من المستشرقين ، وقد يكون للجاهز وجه لغوي إذا استعمل بمعنى "ذي قار" كأن يقال "مطبعة جاهزة" أي ذات جهاز "ومدفع جاهز" أي ذو جهاز قياسا على قول العرب"فلان رامح أي ذو رمح ودارع أي ذو درع وتامر أي ذو تمر .

قل : عدّل الشيء أو قوّمه ، أو أوضحه أو طوّره . أو عدّل منه أو قوّم منه أو أصلح منه حوّله .

ولا تقل : حوّره ، ولا أدخل عليه تحويرا ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الفعل "حوّره يحوره تحويرا" له عدة معانٍ ، لا تنطبق على المعنى المراد حقيقة ولا مجازا ، فحوره إذا جعلته رباعيّ "حارَ يُحوره حَورا" . بمعنى رجع فيكون معنى : رَجّعه وأعاده ، والغالب على الحَوْر الرجوع إلى النقص ، كما في لسان العرب ، وإذا عددت "حوَّره

تحويرا" . بمعنى بيّضه تبييضاً ، فهو بعيد أيضا عن المقصود ومن هذا الأصل "الحوّاري" وهو الطحين الأبيض ، ويقال : حوّرت الطعام أي بيضته كما جاء في لسان العرب ، قال في اللسان : "ومن هذا قيل لصاحب الحَواري محوِّر . . والتحوير التبييض . . وحوَّر الخبزة تحويرا هيأها وأدارها ليضعها في الملة . . ويقال : حوّر الله فلانا أي خيّبه ورجعه إلى النقص" .

والظاهر أن "حوَّر" ومصدره التحوير المستعملين بهذا المعنى الشائع غلطًا ، هما من غلط الطبع وأن أصلهما "حوّل" و"التحويل" فوهم مرتب الحروف ، لا ووضع الراء بدلا من اللام ، كما وهم في"تكانفا تكانفاً" فجعله"تكاتفا تكاتفا"ووهم في الجميعة فجعلها جمعية .

قل : أحيل فلان على معاش التقاعد ، وأحال عليه بحوالة ، وأحال على الكتاب المذكور .

ولا تقل : أحال إليه . . بهذا المعنى . .

وذلك لأن في معنى الإحالة تسليطا وتحميلا وتكليفا للمحال عليه ، فينبغي استعمال"على" سماعا وقياسا كما تقول : "حكم عليه وضرب عليه ضريبة وطرّق عليه وأرسل عليهم جيشا وأذاع عليه أسراره ، ودلّ عليه ، ووضع عليه من يغتاله ، واختلق عليه أقوالا ، وولّد عليه أحاديث ، واحتال عليه وعلا عليه ، واستولى عليه ، واحتوى عليه ، وقبض عليه ، ومال عليه" .

فهذه قاعدة مطّردة في اللغة العربية ، تغني عن مراجعة كتب اللغة ، في كثير من الأفعال والمصادر وأسمائها ، وسرّها اللغوي ، كما ذكرنا غير مرة ، محفوظ في "على" لإفادتها الاستعلاء ، والسيطرة والاحتواء ، ألا ترى البون المبين بين "لك دين ، وعليك دين ، ويوم لك ويوم عليك ، ولك حق وعليك حق ووظف له ووظف عليه وجمع له وجمع عليه ، ودعا له ودعا إليه ، غير أنه ينبغي أن لا تحشر مع هذه الكلمات الظاهرة

النفع ، أمثال"حفظ عليه ماله وحقوقه" . و "حدب عليه وعطف عليه" و"حنا عليه وأشفق عليه وتساهل عليه ووسع عليه . فالأفعال نفعية لا تفيد"على معها إلا الحصر والقصر ، ولا تحشر معها الأفعال وأشباهها من الأمور البديهية ، لأنها أفعال ضرورية في أصل وضعها .

قل : حاول فلان فحبطت محاولته حبوطاً وحبطاً ، وسعى فذهب سعيه جفاءاً وذهب سعيه باطلا أو هدرا أو كان بغير طائل ولا فائدة .

ولا تقل : حاول فلان عبثا ولا عبثا حاول ، ولا سعى عبثا ولا عبثا سعى .

وذلك لأن العبث هو مصدر عَبِث فلان يعْبَثُ أي فعل ما لا فائدة فيه وهو يعلم ذلك ، قال تعالى : أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا" أي خلقناكم من أجل العبث وهو اللعب واللهو ، وجاء في الحديث"من قتل عصفورا عبثا" أي من قتل عصفورا لعبا أي لغير قصد الأكل ولا على جهة الاصطياد للانتفاع ، فإذا قلنا : حاول فلان عبثا كان معناه : حاول ذلك من أجل العبث واللهو واللعب ، أي حاوله عابثا عالما أن لا فائدة فيه ، وهذا ذم وتقبيح للعمل ، وكذلك القول في سعى عبثا ، فمعناه سعى عابثا ، وهو غير مراد ، وإنما المراد أنه حاول فحبطت محاولته أي ذهبت باطلة ، وسعى فذهب سعيه جفاءاً أي لا طائل فيه ولا فائدة أي ذهب باطلاً أو هدراً ، والإنسان يجنف إذا سعى جادا مجدا أن يسمى عابثا أي لاعبا لاهيا ، فلا تستعمل "عبثا"في مثل هذا القول لمثل ذلك المعنى واستعمله كقوله تعالى "أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا" .

قل : استنَد الشيء إلى غيره أو أسندته إليه .

ولا تقل : استند عليه ، أو أسندته عليه .

وذلك لأن الإسناد والاستناد ، يقعان على الشيء الثابت من إحدى

الجهات لا من جهة العلو فينبغي استعمال"إلى" وترك استعمال"على" لأن "على" تفيد الاستعلاء أي الوقوع على الشيء من أعلى لا من الجانب ، قال ابن فارس في كتابه المقاييس : "السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء .

يقال : سندتُ إلى الشيء أسندُ سُنودا واستنادا وأسندت غيري إسناداً ، والسِّناد : الناقة القوية كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي" .

وقد ورد في أخبار المعتضد بالله أنه قال لثابت بن قرة الحراني"يا أبا الحسن سهوتُ ووضعت يدي على يدك واستندت عليها وليس هكذا يجب أن يكون ، فإن العلماء يُعلُون ولا يُعلَون" . ذكر ذلك ابن أبي أصيبعة وهو مخالف لكلام الفصحاء إن صح النقل ولم يتصرف الراوي بالحديث ، وذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة نقلا من كتاب لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري أن فاطمة عليها السلام قالت : "وإن تعجبْ فقد أعجبك الحديث إلى أي لجأ استندوا وبأي عروة تمسكوا ؟

وجاء في حديث شبيب بن يزيد الشيباني الخارجي "وكنت ألقاهم منقطعين عن المصر أليس عليهم أمير كالحجاج ليستندوا إليه .

قل : وجدتُ الشيءَ المجهولَ والرقمَ المجهولَ ، فجِدْ ذينك المجهولين

ولا تقل : فأوجد ذينك المجهولين .

وذلك لأن العثور على الشيء المجهول والوقوف عليه ، يرادفان وجودَه وجدتَه ووجدَه ووجدانه ، وهي مصادر متقاربة المعاني ، مختلفة بعض الاختلاف في المباني ، لإفادة فروق طفيفة بين تلك المعاني ، وكلها مصادر للفعل"وَجَدَه الثلاثي ، تقول"وجدتَه تجدُهُ جِدْه" كما تقول "وعدته تعدُهُ عدْهُ ، وولدته تلده لِدْه ، وردتُه ترِدُه رِدْهُ ، وصلته تَصِلُهُ صِلْهُ ،

وكلِتّه تكِلَه كِلْهُ" وهلمَّ جراً في كل مثال واوي على وزن فَعَل يفعل متعدياً كان كما مثلت أولازما كوفدت تَفِدُ فِدْ ، ووغلت تَغِلُ غِلْ ، وورشت ترِش رِشْ" .

أما "أوجد الشيء"فمعناه خلقه وأظهره من العدم إلى الوجود يقال : أوجد الله الشيء يوجده إيجادا ، وأوجده يا ربنا لمنفعتنا ، ويجوز أن يستعمل الإيجاد للاختراع والابتداع :

فيقال : أوجد فلان نور الكهرباء ، وأوجد غيره التلفزيون ؛ وأوجد يا فلان شيئا يخلد ذكراك في المخترعين ، ويديم الثناء عليك بين المبدعين .

قل : فلسطين السليب والبلاد السليبة .

ولا تقل : فلسطين السليبة .

وذلك لأن الصفة التي على وزن فعيل بمعنى مفعول إذا بقيت على الوصفية والإفراد ، فإنها لا تحتاج إلى علامة تأنيث بل تبقى مشتركا فيها المذكر والمؤنث ، تقول : "الفتاة الطريد والمرأة الجريح والمدينة السليب" . بمعنى المطرودة والمجروحة والمسلوبة ، وكذلك يكون حالها إذا كانت بمعنى فاعل نحو"الأم الرؤوم" أي الرائمة ، والأم الحنون أي الحانّة والمرأة الصبور أي الصابرة ، وقد ذكرنا في موضع آخر ما شذ من هذه القاعدة العامة كقولهم عدوّة وجسورة وغيرهما ، والسبب في ترك التأنيث هو أن الصفة القديمة ؛ في اللغة العربية تلزم حالة واحدة ، ولما تطورت اللغة احتاجت إلى التأنيث لدفع الالتباس ، وأنا ممن يودون أن يقال "المرأة السليبة" إلا أن القاعدة العربية تمنع من ذلك ، وتوجب أن يقال "المرأة السليب" وتطوير القواعد العربية ينبغي أن يعتمد على اتفاق المجامع اللغوية العربية ، هذا وعند الجمع يقال "البلاد السليبة" و"الأخلاق الحميدة" والتاء في السليبة والحميدة هي تاء الجمع ، وإن كانت مشعرة

بالتأنيث ، فهي كتاء المعتزلة والمارة والنظارة ، والسابلة والناقلة ، والجالية والقافلة والأيام المعدودة .

قل : ترجَّح بين الأمرين وميَّل بينهما .

ولا تقل : تأرجح بين الأمرين .

لأن أصل الفعل هو الراء والجيم والحاء ، ولأن ألف الأرجوحة زائدة ، ولأن الفعل المزيد أي الفعل الزائد على الثلاثي يؤخذ من ثلاثة إذا كان له ثلاثي ، فترجح يؤخذ من"رجح" لا من الأرجوحة التي هي إحدى الصيغ المشتقة منه وهي أفعولة كالأمثولة ، فيقال : تمثل فلان لا تأمثل وكالأغلوطة ، يقال : تغلّط إذا تكلف الغلط ، ولا يقال : تأغلط ، وكالأكرومة فيقال : تكرّم لا تأكرم ، والظاهر لنا أن القائل"تأرجح" قاسه على"تأقلم الحيوان أو النبات" وهو مأخوذ من كلمة "إقليم" وهمزة إقليم أصلية دائمة ، والفعل جديد اقتضى صوغه تطور العلم .

قل : هذا يكفي في البيان .

ولا تقل : هذا يكفي للبيان

وهو كاف في البيان لا هو كاف لبيان لأن التقدير هو"هذا يكفي الحاجة أو المراد أو الغاية في البيان . فالمفعول محذوف مقدّر وليس المراد بالتعبير هذا أن الشيء يكفي البيان أي يغني عنه كقوله تعالى"وكفى الله المؤمنين القتال" . تقول"هذا السلاح كاف في القتال ولا نقول : هذا السلاح كاف للقتال" لما ذكرت لك من أن المعنى"هذا السلاح مغن عن القتال قياسا على الآية الكريمة ، وهو ضد المراد وعكس المقصود بالتعبير .

فقل : هذا يكفي في البيان وكاف في البيان .

ولا تقل : يكفي للبيان ولا كاف للبيان .

قل : تبقّيت الشيءَ فهو متبقّى .

ولا تقل : تبقّى الشيء فهو متبقٍ .

وقل : هذا المتبقى من المال والدنانير .

ولا تقل : هذا المتبقي بالياء .

وأنا إنما أذكر لك الفصيح والمليح ، ولست أذهب مذهب الإجبار وأنت حر مختار ، وذلك لأن "تبقّى" فعل متعد بنفسه ، وهو جارٍ على القياس في "تفعَّلتُه" بمعني أوقعت عليه أصل الفعل فتبقيته بمعنى أوقعت عليه البقاء ، وتربّيته أي غذيته وكذلك تخيّرته وتبصّرته وتعيّنته وتلقيته ، قال في لسان العرب : "أبقاه وبقّاه وتبقاه واستبقاه" وفي أساس البلاغة"لاينفعك من زاد تبقٍ ، ولا مما هو واقع تَوَقٍّ" .

قل : تثبّت فلان في الأمر ، وينبغي التثبّت في ذلك .

ولا تقل : تثبّت فلان من الأمر ، ولا تقل : ينبغي التثبّت من الأمر .

وذلك لأن الفعل الخماسي "تثبت" مشتق من الفعل الثلاثي "ثَبَت" وهو من الأفعال التي تحتاج إلى ظرف المكان احتياجاً أصليا ضروريا ، فالثابت أو الثبوت أو كلاهما ينبغي لهما وجود مكان تقول "ثبت في مقامه" ويجوز في الحروف الظرفية من حروف الجر في اللغة العربية ، أن يقوم حرف مقام حرف ، كقولنا ، حدث هذا في عهد فلان وعلى عهد فلان" وصلبوه على جذع وفي جذع . وثبت فلان على رأيه ، وليس حرف الجر"من" من الحروف الظرفية ، فلذلك لا يجوز أن يقال"تثبت من الأمر"بمعنى"تثبت فيه"كما لا يقال : جلس من الكرسي بمعنى وقف على التل ، جاء في لسان العرب : "وتثبّت في الأمر والرأي واستثبت : تأنى فيه ولم يعجل" .

والظاهر أن الخطأ في قولهم "تثبت من الأمر" ناشئ إما عن قياسهم إياه على قولهم "تأكدت من الأمر" وهو خطأ أيضا ، والصواب "تأكدت الأمرَ" قياسا على تبينته وتحققته ، وإما عن قولهم"أنا على بيّنةٍ وثقةٍ من الأمر" وهذا تعبير آخر قولهم "تثبت من فلان" مع أن التقدير "تثبت من الأمر من فلان" فقل في الأمر وينبغي التثبيت فيه ولا تقل : تثبت من الأمر ولا تقل : ينبغي التثبت منه .

قل : هو يفعل ذلك آونةً ويفعله بين أوان وآخر .

ولا تقل : هو يفعل ذلك بين آونةٍ وأخرى .

وذلك لأن "الآونة" جمع أوان ، والأوان هو الوقت والحين ، وبعض الزمان ، فجمع الأوان على آونة قريب من جمع"زمان على أزمنة" ودواء على أدوية وسماء على أسمية وشراب على أشربة وقباء على أقبية وطعام على أطعمة وما يطول تعداده ، والسبب في ورود هذا الجمع على أفعلة وجود حرف العلة ثالثا ، في الاسم الرباعي ، فلا فرق بين الألف كمثال وأمثلة والياء كرغيف وأرغفة والواو كعمود وأعمدة ، ولا فرق بين المفتوح الأول كطَعام وأطعمة ، والمكسورة كنِظام وأنظمة ، والمضمومة كفؤاد وأفئِدة ، فإذا قلنا : هو يفعل ذلك آونة ، وكانت الآونة جمع أوان ، كان معنى الجملة : هو يفعل ذلك أحيانا ، ومثله قولنا : هو يفعل ذلك بين أوان وآخر ، أما قولهم"هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى" فتفسيره : هو يفعل ذلك بين أحيان وأخرى ، وفي العبارة اضطراب وإخلال بمنطق التأليف ، فلا حاجة إلى الجمع مع أن المراد هو الأفراد .

قل : فتيان العراق الشوسُ البُسلاء .

ولا تقل : فتيان العراق الأشاوس .

وذلك لأن "الأشوس" وهو الذي ينظر بمؤخر إحدى عينيه ويرفع

رأسه تغيظا أو تكبرا أو غضبا يجمع على شوس ، قياسا وسماعا مثل أحور وحور وأعور وعور وأسود وسود ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب : "شوِسَ يشوس شوَسًا . . . ورجل أشوس وامرأة شوساء ، والشوس وقوم شوس ، قال ذو الاصبع العدواني :

أأن رأيت بني أبيك محمَّجين إليك شوسا ولا يجمع الأشوس على الأشاوس إلا إذا نقل من الوصفية إلى الاسمية كالأشهب والأشاهب ، قال أبو العباس المبرد في ذكر كتائب جيش المناذرة "كانت للنعمان خمس كتائب إحداها الوضائع ، وكتيبة يقال لها الشهباء ، وهي أهل بيت الملك وكانوا بيض الوجوه يسمّون الأشاهب" .

ومثل الأساود جمع الأسود وهو الحية العظيمة فيها سواد ، وعلى هذا يكون القياس . فقل الفتيان الشوس ولا تقل الفتيان الأشاوس .

قل : توفِّي فلان فهو متوفّى وتوفِّيت فهي متوفاة .

ولا تقل : فلان متوفٍ وفلانة متوفِّية .

وذلك لأن الله تعالى هو المتوفي بالياء ، لأنه يتوفّى النفس وعلى السعة يتوفى الإنسان ، وقد ورد في القرآن الكريم نسبة التوفي إلى الملائكة بأمر من الله تعالى ، قال تعالى : "إن الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم" قالوا : "فيم كنتم . . . " . وقال تعالى : " وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار" .

قل : كانت الجلسة الأولى جِلسةً صاخبةً فالجلسة الأولى للعدد والجلسة الصاخبة للهيأه .

ولا تقل : كانت الجِلسة الأولى ، ولا تقل أيضا كانت جَلسة صاخبة .

لأن المراد هنا وصف هيأتها ، وإذا اجتمع أمران فالحكم للمتقدم منهما فهو إما العدد وإما الهيأة ، يقال : متى كانت النهضة الأولى العربية ؟ ومتى كانت النهضة العربية الأولى ، ففي المثال الأول تقدم العدد ، ففتحنا أول الكلمة ، وفي المثال الثاني تقدم وصف الهيأة فكسرنا أول الكلمة .

قل : هذا الكتاب مفيد وإن كان صغيرا .

ولا تقل : هذا الكتاب مفيد وإن يكن صغيرا .

وذلك لأن فعل الشرط المحذوف جوابه ، المستغني عنه بما قبله يجب أن يكون ماضيا ، فهذا الشرط غير حقيقي ، ألا ترى أن قولك"وإن كان صغيرا" معناه أنه صغير بالتحقيق ، فإن أتيت بفعل الشرط المحذوف الجواب مضارعا ، كان شرطا حقيقيا ، وذلك مخالف للمعنى المراد بفعل الشرط آنفا وهو التحقيق ، وبيان ذلك أن الشرط الحقيقي هو مستقبل الزمان والحدوث ، وإلا بطلت الاستفادة منه ، والزمان والحدوث المستقبلان يوائمان الفعل المضارع لا الماضي ، فإن ورد الشرط الحقيقي في الماضي فذلك من وضع فعل في مكان فعل أو لتغليب حدوثه ، أو للتفاؤل بحدوثه مثال ذلك"من خالف النظام عوقب" "من صبر ظفر" و"إن شاء الله تكن من الفائزين" .

قل : حصل فلان على الشيء يحصُلُ عليه .

ولا تقل : حصلَ عليه ولا حصَّل عليه .

لأنه من باب نصر ينصر ، ولأن "فعُل يفعُل" خاص بالغرائز وأشباهها وذلك نحو شرُف ولطُف وظرُف ونظُف ، والحصول ليس فيه غريزة ولا شبه غريزة .

قل : كان صوته مدوّياً ، وقد دوّى صوته يُدوّي تدْوية .

ولا تقل : إن صوته داويا ولا دَوَى صوته يَدْوي .

وذلك لأن الفعل دوّى يُدوّي مأخوذ من الدَّوي ، وهو الصوت الشديد كصوت النحل ، والقول الأول هو المشهور ، وليس لهذا المعنى فعل ثلاثي ، جاء في لسان العرب "الدَّوِي" الصوت وخصَّ بعضهم به صوت الرعد وقد دوّى ، وفي التهذيب للأزهري : وقد دوّى الصوت يدوّي تدويةً ، ودَوّى الريح : حفيفها ، وكذلك دَويّ النحلِ ، ويقال : دوّى الفحل تدويةً وذلك إذا سمعت لهديره دَوِيّا . . . وللمدوّي معان أخرى ، لا صلة لها بالتصويت .

فشا هذا الغلط ـ أعني استعمال "دوى والداوي" لأن الفعل دوّى يدوّي يكتب مثل دَوى يدوي إذا كان غير مشكول ، فقرأه بعضهم دَوَى يَدْوي واشتقوا منه اسم فاعل هو "الداوي" الذي لا يجوز سماعا ولا قياسا .

فقل : الصوت المدوّي وقد دوّى تدويةً .

ولا تقل : الداوي ولا دَوَى يَدوي .

قل : مُدية وجمعها مُدى .

ولا تقل : مُدي .

لأن المُدية هي الشفرة والسكين وتجمع تكسيرا على مُدى سماعا قياسا ، كزُبية وزُبى ، ونُهية ونُهى ومُنية ومنى ، أما جمع المُدية على مُدى سماعا ، فقد قال فيه الفيومي في المصباح المنير ناقلا : "المُدية : الشفرة والجمع مُدى ، ومُديات (ومُدَيات) مثل غُرفة وغُرَف وغُرْفات

وغرفَات بالسكون والفتح ، وبنو قشير تقول : مِدْية بكسر الميم والجمع مِدى بالكسر ، مثل سِدرة وسِدر ، ولغة الضم هي التي يراد بها المماثلة في هذا الكتاب" . وأما جمع المُدية على مُدى قياسا فذلك بأن كل اسم على وزن "فُعلة" يجمع تكسيرا على فُعل كغُرفة وغُرف ، وقوة وقُوى ونُقطة ونُقط .

قل : زعُم فلان يزعُم زعامةً فهو زعيم .

ولا تقل : تزعَّم فلان يتزعَّم تزعُماً .

وذلك لأن الزعامة هي السيادة والرآسة والرياسة ، جاء في لسان العرب : "وزعيم القوم : رئيسهم وسيدهم وقيل : رئيسهم المتكلمُ عنهم ومديرهم والجمع زعماء ، والزعامة السيادة والرياسة وقد زعم زعامةً قال الشاعر :

حتى إذا رفع اللواء رأيته
تحت اللواء على الخميس زعيما

أما "تزعَّم" فقد ذكرت كتب اللغة أنه بمعنى "تكذَّب" ومعنى تكذَّب : تكلّف الكذب أو احترف به ، وإذا استفدنا من أوزان الأفعال العامة وأجرينا القياس على "تزعَّم" من الزَّعامة كان تزعَّم بمعنى تكلف الزعامة ، لأن تفعّل وتفاعل من معانيها الرياء والتكلف مثالهما ، تخشّع أي تكلف الخشوع وتعطّش أي تكلف العطش ، وتمارض أي تكلف المرض ، وعلى هذا القياس يفيد التزعّم زعامةً كاذبة فلا وجه له ، فقل زعَم فلان يزعُم زعامةً .

ولا تقل : تزعَّم تزعماً .

قل : هذان الشيئان مزدوجان والجزآن المزدَوِجان .

ولا تقل : هذان مزدَوَجان ولا الجزء المزدَوَج .

وذلك لأن "ازدَوَج" من الأفعال الاشتراكية اللازمة ولأن المراد صوغ اسم فاعل منه لا صوغ اسم مفعول وازدوج على وزن "افتعل" ورباعية"زاوَج "وعديله "تزاوَج" وقد حركت الواو بالفتحة في "ازدوج وعديله تزاوج" وإنما صارت صحيحة لأنها كانت محركة في الرباعي"زاوج" فهما مثل "عاونَ واعتوَن" أي تعاون ومثل عاور واعتور أي تعاوَر ، ومثل جاور واجتور أي تجاوز ولولا ذلك لقيل "ازداج" مثل"احتاجَ" .

أما شواهد كون"أزدوج" ومن المجاز : لازما فكثيرة ، قال الزمخشري في أساس البلاغة"ومن المجاز : تزاوج الكلامان وازدوجا ، وقال هذا على سبيل المزاوجة والازدواج" وجاء في لسان العرب "وتزاوج القوم وازدوجوا : تزوج بعضهم بعضا ، صحت "الواو" في ازدوجوا ، لكونها معنى تزاوجوا" . . وكأن قال" الافتعال من هذا الباب : ازدوج الطير فهي مزدوجة . . والمزاوجة والازدواج بمعنى ، وازدوج الكلام وتزاوج :

أشبه بعضه بعضا في السجع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلق بالأخرى" . أ هـ .

ومما قدمنا وما نقلنا يستنتج أن "ازدَوَج" يحتاج إلى فاعل ، ولا يحتاج إلى مفعول حتى يصاغ منه اسم للمفعول فيقال "مزدوج" الذي لا باعث عليه ، ولا مجيز له وأن الازدواج يجب أن يقع من جهتين فاعلتين ، لا من جهة فاعلة واحدة ، إلا إذا كانت مفردة اللفظ جمعية المعنى ، كأن يقال "ازدواج التلحين" لان التلحين مصدر ، والمصدر يدل على جميع أنواعه ، فإذا خرجنا من المصدر قلنا"ازدوج اللحنان" فهما مزدوجان بكسر الواو كما تقول" مطردان ومختلفان ، ومضطربان ، ومحتريان ومتحدان ومقتتلان ، بصيغة اسم الفاعل" .

فقل : هذان الشيئان مزدوِجان ولا تقل : مزدَوَجان .

قل : هذا حقُّك فإما أن تحفظه وإما أن تضيّعه "بكسر همزة إما" .

ولا تقل : فأما أن تحفظه وأما أن تضيعه (بفتح الهمزة)

وذلك لأن المراد تفصيل حال الحق والتفصيل يكون بالحرف "إما" بكسر الهمزة لا بالحرف «أما» بفتح الهمزة فهو للشرط والافتتاح ، قال الجوهري : "إمّا بالكسر والتشديد حرف عطف بمنزلة "أو" في جميع أحكامها إلا في وجه واحد هو أنك تبتدئ في "أو" متيقناً ثم يدرك الشك و"إما" تبتدئ بها شاكا ولا بد من تكريرها تقول جاءني إما زيد وإما عمرو"أ هـ" قال الله تعالى"وإنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا" . وقال عزَّ من قائل :

"وقالوا يا موسى إما أن تُلقي وإما أن نكون نحن الملقين" . وقال عز وجل : "وآخرون" مرجَون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوبُ عليهم والله عليم حكيم" . وقول الجوهري : لا بد من تكريرها يوضح لك الضعف في قولهم "إما الظفر أو الموت"والفصيح "إما الظفر وإما الموت" .

قل : المؤتمرات الآسَوَيّة والأشكال البَيَضية .

ولا تقل : المؤتمرات الآسيوية والأشكال البيضوية

وذلك لأن "آسية" على وزن فاعلة فهي من الأسماء الناقصة المؤنثة أي المختومة بياء مكسور ما قبلها ومن الرباعية الحروف بل الأحرف فينبغي حذف الياء من أواخرها أو قلبها واوا فضلا عن تاء التأنيث عند النسبة إليها بياء النسبة ، فيقال في الثاني والثانية"الثانوي والثانوية" وفي القاضي والقاضية"القاضويّ والقاضَويّة" .

قل : هو لا يعنى بما سوى حاجاته أولا يُعنى بسوى حاجاته على غير الفصيح ، بإدخال الباء على "سوى" .

ولا تقل : هو لا يعنى سوى بحاجاته .

وذلك لأن "سوى" تضاف إلى ما بعدها فيؤلفان مضافا ومضافا إليه ولا يجوز إقحام الباء بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا أقل ما يقال في مثل هذه العبارة لأن الفصيح أن يقال "هولا يعني بما سوى حاجاته" لغير الآدمي ، فإن كان المجرور من الآدميين قيل"هو لا يعنى بمن سوى أصدقائه" مثلا وهذا الغلط يكثر في ترجمة الروايات السينمية في البلاد العربية فإن من الشركات المترجمة ما تهاونت باللغة العربية تهاونا فظيعا بمخالفتها لقواعدها وعبثها بكلمها ، واعتدادها إياها هزآً ولعبا .

والغريب في أمر هؤلاء المترجمين للروايات أنهم يستوفون عشرات الدنانير بترجمة ما يترجمون ولا يهتمون باللغة العربية احتقارا لها واستهانة بها فتأتي ترجمتهم مثالا للجهل ، مع أنهم يعيشون عليها ويستندون في تدبير شؤونهم إليها ، وهكذا يقال في فرق تمثيلية معلومة فإنهم حين يمثلون بالعربية الفصيحة كما يزعمون ، يرتكبون أشنع الغلط في الصرف والنحو ويفسدون اللغة العربية ، ويسمعون الناشئة وغيرهم من المبتدئين ذلك الغلط وذلك الشطط فتفسد لغتهم معهم ويتهاونون بما سمعوه في المدارس والمعاهد بشبهة أن الذي يمثل الناس ويستهدف لهم يجب عليه أن ينطلق بالصحيح ويراعي قواعد العربية ويأتي باللغة السليمة ، ولكن هؤلاء الممثلين يتشيَّعون بما ليس فيهم ويدعون معرفة اللغة العربية وهم أجهل الناس بها ، فما ضرَّهم لو تعلموا مبادئ النحو والصرف لكيلا يقارفوا تلك الأوهام ، فلا يسيئوا إلى الأمة العربية باحتقار لغتها ، فإن لم يجدوا من أوقاتهم فسحة للتعلم ، فلا أقل من أن يقرؤوا ما يمثلون على عالم باللغة العربية ليقوِّم نطقهم ويعدلوا لفظهم قبل أن يواجهوا الناس بهذه المنكرات ، التي تضع من تمثيلهم ولكنهم يستنكفون ويستكبرون ، وهذا هو الجهل المركَّب ، القائم على الدعوة الباطلة ، والملكة العاطلة ، والرياء والادعاء "أعاذنا الله تعالى منهما" .

إن اللغة العربية هي أعظم تراث للعرب وأقدسه وأنفسه ، فمن استهان بها فكأنما استهان بالأمة العربية نفسها وذلك ذنب عظيم ووهم جسيم أليم .

قل : سبق أن قلنا إنَّ البرد قارس ، كما أن الريح شديدة ، ولا بد من أن تتغير ولابد أن تتغير .

ولا تقل : سبق وقلنا ، ولا تقل : كما وأن الريح شديدة ، ولا تقل : ولا بد وأن تتغير .

وذلك لأن الفعل "سبق" يحتاج إلى فاعل ظاهر أو مؤول ، فإذا قلنا "سبق أن قلنا" فيكون المصدر المؤول من "أن" ، والفعل قلنا فاعلا له والتقدير "سبق قولنا" . أما سبق وقلنا ، فخطأ لأن الواو ليست من الأحرف المصدرية ، فلا يجوز أن تؤول مع الفعل بمصدر .

وقولهم "كما وأن الريح شديدة" غلط ، لأن واو العطف لا تدخل بين كاف التشبيه والمشبه به ، فكما لا تقول "ليس الغافل وكالمستيقظ أو المتيقظ" ، فكذلك لا تقول "كما وأن الريح شديدة" وقولهم "لابد وأن تتغير" فيه واو زائدة مقحمة بين اسم (لا) وصلته المجرورة أو المنصوبة بعد حذف حرف الجر فالصواب "لا بد أن تتغير" وقولهم ولا سيما وكذا وكذا خطأ فلا يصح أبدا إقحام الواو بين ما وما يليها في جملة "ولا سيما" لأن ذلك يقطعها عما يليها متمما لها ومحققا معناها .

قل : اضطرَّه الزمان إلى الإذعان واضطرَّ هو .

ولا تقل : اضطرَّه الزمان على ذلك .

لأن اضطرَّ من الأفعال المتعدية بأنفسها ، مثل اضطهد واعتاق وابتز وانتهب واستلبَ واختار واختيرَ ، إلا أن صيغته تدل على إصابة المفعول بأصل الفعل ، فاضطره معناه أصابه بالضرورة مثل اعتاقه أي أصابه بالعَوق والإصابة بالضرورة معناه الإحواج والإلجاء إلى شيء غير مرغوب فيه .

هذا ويقال "اضطر" إلى الهرب ولا يقال : اضطره على الهرب فهو مضطر إليه لا عليه كما تقول المستند إليه لا عليه .

قل : الدَّأب والدَّيْدن والشاكلة والطريقة والسُنَّة والجديلة .

ولا تقل : الروتين ، بمعنى الاستمرار على فعل واحد .

والروتين كلمة فرنسية ، لها عدة معانٍ ، منها الاستمرار على عمل بعينه كأنه عادة وهو المراد هنا ، وقد سمّت العرب ذلك الدأب والديدن ، والشأن ، والهجيري والعادة والوتيرة والمذهب والطريقة والشاكلة والسنَّة ، وأخفها في هذا المعنى "الدَّأب والشاكلة" . قال ابن فارس في المقاييس : "الدال والهمزة والباء ، أصل واحد يدل على ملازمة ودوام ، فالدَّأب العادة والشأن قال الفراء : الدَّأب أصله من دأبتُ ، إلا أن العرب حولت معناه إلى الشأن . . ، والدائبان الليل والنهار" أ هـ وقال الزمخشري في أساس البلاغة : يقال "فَعَل ذلك دائبا ومن المجاز : هذا دأبك أي شأنك وعملك "قال تعالى" : كدأب آل فرعون ، والليل والنهار يدأبان في اعتقابهما .

(وقال تعالى) وسخر الشمس والقمر دائبين" . أ هـ .

وجاء في لسان العرب : "الدأب : العادة والملازمة ، يقال : ما زال ذلك دينك ودأبك ودَيْدنك ودَيْدبونك ، كله من العادة . . والدأبُ والدأب بالتحريك العادة والشأن . . وفي الحديث : عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم . . وقوله عزَّ وجل : مثل دأب قوم نوح أي عادة قوم نوح ، وجاء في التفسير : مثال حال قوم نوح ، قال الزجاج في قوله تعالى : كدأب آل فرعون ، أي كشأن آل فرعون وكأمر آل فرعون ، كذا قال أهل اللغة . . وكل ما أدمته فقد أدأبته" أ هـ . فالأداب هو الإدامة .

وأخف من الدَّأب للروتين كلمة الشاكلة ، قال تعالى : "قلْ كل يعمل على شاكلته ، فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا ، قال الجوهري في الصحاح : كل يعمل على شاكلته أي جديلته وطريقته ووجهته" .

وقال أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبين في ترجمة إبراهيم بن

عبد الله الحسني ، قتيل باخمرا : "كان إبراهيم بن عبد الله جاريا على شاكلة أخيه محمد في الدين والعلم والشجاعة والشدة" .

وجاء في كتاب الخليفة الراضي العباسي الخاص بابن أبي عون : "ولما ورث أمير المؤمنين ميراث أوليائه وأحله(الله) محل خلفائه اقتدى بسنتهم وجرى على شاكلتهم في كل أمر قاد إلى مصلحة ودفع ضرراً وعاد على الإسلام وأهله بمنفعة" .

وجاء في رسالة الحاتمي في وصف المتنبي : "ويأبى إلا ازوراراً ونفاراً وجرياً على شاكلة خلقه المشكلة" . أ هـ فاللغة العربية غنية لا تحتاج إلى الروتين وعندها الدأب والشاكلة وغيرهما ، وليست الروتين كلمة صناعية ولا طبية ولا فنية حتى يتعصب لها هذا التعصب .

قل : اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان .

ولا تقل : يجتمع فلان مع الرئيس أمس

لأن الاجتماع قد جرى أمس ، فينبغي أن يستعمل له الفعل الماضي ، وهو الزمان الحقيقي ، مستعملا لفعل قد جرى بالتحقيق ، فلا يجوز أن يصرف إلى وجه آخر ، ثم إن الغالب في استعمال الأفعال في غير أوقاتها ، هو اتخاذ الماضي بدلا من الحاضر والمستقبل ، وثوقا بوجوب حدوثه ، كما هو معروف في القرآن الكريم كقوله تعالى"وجاء ربك والملك صفا صفا" وقوله"وعرضوا على ربك صفا ، لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة ، بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا" .

وفي العربية مضارع يعرف بمضارع القصة ، فينبغي استعماله على وجهه الصحيح ، كقوله تعالى"وهي تجري بهم في موج كالجبال ، ونادى نوح ابنه وكان في معزل" . وهوحكاية الحال في الماضي ، وكقول العرب "هجم الفارس على قرنه ويضربه على قرنه" . أما قولهم "يجتمع فلان مع الرئيس أمس" . فليس من هذا ، وهو خطأ والصواب"اجتمع" وماآفة الأخبار إلا رواتها .

قل : أصبحنا بخير وتصبحون بخير .

ولا تقل : أصبحنا على خير ولا تصبحون على خير .

وذلك لأن الحرف الذي يوائم الإصباح هو الباء المصاحبة المعروفة بباء المصاحبة لا الحرف أو الظرف "على" فهي للاستعلاء وليس المقام مقام استعلاء بل هو مقام مصاحبة للخير ، فكأنك قلت : أصبحنا مصحبين بالخير وتصبحون لأن قولهم"تصبحون على خير" تأويله"تصبحون راكبين خيرا أو على خير" أو "تصبحون واقفين على خير" أو "تصبحون مشرفين على خير" أو مطلين عليه وهذه جمل مستوردة فضلا عن أن المسموع هو "أصبحنا بخير وتصبحون بخير" . وهذا هو الوجه في تأويل كلام العرب المختصر ، قال الجوهري في الصحاح : "وقوله تعالى : فاستقيموا إليه أي التوجه إليه دون الآلهة" .

فقد قدَّر وجود "التوجه" في الجملة ليطابق الحرف "إلى" .

قل : أهَميّة الشيء ، بتشديد الميم وفتح الهاء .

ولا تقل : أهْمية الشيء ، بتسكين الهاء .

وذلك لأن كلمة"أهمية" مشتقة من "أهمّ" اسم التفضيل المعروف أيضا بأفعال التفضيل "وأهم" مأخوذ من الفعل الرباعي "أهمَّ يُهمُّ إهماما" واسم الفاعل مهم ، ولم يثبت عندي وجوب صوغ اسم التفضيل من الفعل الثلاثي فهو يصاغ من الثلاثي والرباعي الذي على وزن "أفعَل يفعل" كأسنَّ الرجل يسنّ إسناناً أي كبر وشاخ ، تقول : هو أسنّ من فلان ، ولا وجب عندي أن يصاغ من الفعل المبني للمعلوم فهو يصاغ من المبني للمجهول نحو "عُرف الضمير" وهذا الضمير أعرف من غيره وخيف الأمر وهذا الأمر أخوف ما أخاف عليكم ، وقيس الفعل وهذا الفعل أقيس من ذاك .

والأهمية عند الصرفيين المتأخرين تسمى "مصدرا صناعيا" وليس لهذه الصيغة صيغة المصدرية ، وأنا أسميها "الإسم الصناعي" وسبيل اشتقاقه أن يختم الإسم بياء مشددة وتاء تأنيث كالهوية من هو والماهية من ماهو والكمية من كم والكيفية من كيف والإنسانية من الإنسان ، والفرية من الفرد والجمعية من الجميع ، والفاعلية من الفاعل ، والجاهلية من الجاهل والمفعولية من المفعول ، والمصدرية من المصدر ، والمسؤولية من المسؤول ، والمحكومية من المحكوم والبشرية من البشر ، والقابلية من القابل وهلم جرا إلى ما لا نهاية له وهذا من خصائص لغة العرب العظيمة .

قل : هو ثقة من قوم ثقات .

ولا تقل : من قوم ثقاة .

فالثقة مصدر تعمل صفة فَجُمِعَ جمع الأسماء مثل هبة وهبات وترة وترات وعدة وعدات وزنة وزنات ، وهن مأخوذات من وثق ووهب ووتر ووعد ووزن ، وقولنا ثقاة يعني أن مفرده ثاقي نحو قاضي وهو غير موجود أصلا فقل : هوثقة من قوم ثقات .

قل : حُمولة الباخرة ألف طن "بضم الحاء" .

ولا تقل : حَمولة الباخرة ألف طن (بفتح الحاء) .

وذلك لأن الحُمولة بالضم أي ضم الحاء هي الأحمالُ أي الأشياء المحمولة ، أما الحَمولة فقال الجوهري فيها إنها الإبل التي تحمل وكذا كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره سواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن" .

فالحمولة إذن هي المحمولة والحَمولة هي الحاملة ، ووزن الحمولة للفاعلة شاذ ، لأنه من أوزان المفعول بوجود تاء التأنيث كالركوبة أي

المركوبة قال الجوهري في مادة حمل : "وفعول تدخلها الهاء إذا كان بمعنى مفعول به" . وقال في مادة ركب : "والركوب والركوبة بفتح الراء فيهما ما يركب وقرأت عائشة (رضي الله عنها) : فمنها رَكوبتهم" .

ومما شذ من وصف المؤنث بفعولة قولهم "ناقة جَسورة" . بمعنى جسور ، قال مؤلف لسان العرب : "ورجل جسر وجُسور أي ماض شجاع والأنثى جسرة وجسور وجسورة" . ومن الشاذ قولهم"فلانة عدوة لفلان" قال الجوهري في مادة عدا : "العدو ضد الولي . . . والأنثى عدوة قال ابن السكيت : فعول إذا كان بمعنى فاعل كان مؤنثه بغير هاء نحو رجل صبور وامرأة صبور إلا حرفا واحدا جاء نادرا قالوا : هذه دعوة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيها بصديقة لأن الشيء قد يبنى على ضده" .

وقال الجوهري في عجز : "والعجوز المرأة الكبيرة ولا تقول عجوزة والعامة تقوله" . وكان قد قال في مادة كوكب : "الكوكب : النجم يقال : كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة" وقد نسي (رحمه الله) ما قال ومنع الناس من العجوزة .

قل : قصد إليه قصدا ، وذهب إليه قاصدا ، وذهب إليه بلا تلبث ولا تمكث .

ولا تقل : ذهب إليه مباشرة فالمباشرة هنا ترجمة ، ديريكتمنت الفرنسية directement ودايريكتلي الإنكليزية dtrcctly وهما صحيحتان في لغاتهما وترجمتهما في العربيةخطأ ، فمعناهما في الفرنسية والإنكليزية "باستقامة وبقصد" أما "المباشرة" في العربية فلا تعني ذلك لأنها مأخوذة من البشرة وهي ظاهر جلد الإنسان وهي ضد الأدمة فالأدمة باطن جلد الإنسان ، فالمباشرة في الحقيقة هي وضع البشرة على البشرة كالمعاضدة فهي وضع العضد إلى العضد ،

وكالمساعدة أي وضع الساعد إلى الساعد وكالمظاهرة وضع الظهر إلى الظهر ، وليس في المباشرة معنى القصد وعدم الميل في السير وعدم التليث والتمكث ، قال الفيومي في المصباح المنير : "باشر الأمر تولاه ببشره وهي يده ثم كثر حتى استعمل في الملاحظة" .

فاستعمال "المباشرة" بمعنى القصد هو من أسوأ المترجمين الماضين الذين يفتخرون بإتقانهم اللغات الأعجمية كالفرنسية والإنكليزية ولا يعنون باللغة العربية تهاونا بها ، وازدراء لها وازراءاً بأهلها ، وزراية عليها ، ولكن العربية قوية أيدة قاهرة ، وستبقى كذلك أبد الآبدين .

قل : نقص المبلغُ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس وهلمَّ جراً إلى عشرة أفلس .

ولا تقل في الفصيح : ثلاثة فلوس ولا أربعة فلوس حتى العشرة .

وذلك لأن الافلس جمع قلة وهو من الثلاثة إلى العشرة ، فإذا زاد المبلغ على ذلك قيل فُلُوس . وهكذا يقال أشهر للقلة وشهور للكثرة . فنقول أقام ببغداد ثلاثة أشهرأو ستة أشهر حتى العشرة فإذا جاوزتها إقامته قلنا : أقام فيها شهورا نعني أكثر من عشرة أشهر ، وكذلك القول في الأنظمة والنُظم فالأنظمة من الثلاثة إلى العشرة والنظم من العشرة إلى أكثر منها .

قل : خصم ألدّ وخصوم لُدّ .

ولا تقل : خصوم ألدّاء .

قال صاحب لسان العرب ناقلا عن أئمة اللغة :" يقال رجل ألدّ بيّن اللّدد شديد الخصومة وامرأة لدّاء وقوم لُدّ وقد لددت يا هذا تلدّ لدداً . . . " .

وقوله تعالى :"وتنذر به قوما لُدّاً قيل معناه (أنهم) خصماء عوج عن الحق" وقال في موضع آخر : "والألدّ الخصم الجدل الشحيحُ الذي لا يزيغ إلى الحق وجمعه لد ولداد ومنه قول عمر(رضي الله عنه) لأم سلمة : فأنا منهم بين ألسنة لداد وقلوب شداد وسيوف حداد .

وأقول أنا : ليس اللداد جمعا للألدّ وورود اللداد في قول عمر(رضي الله عنه) لا يعني أنه جمع ألدّ والصحيح أن اللداد جمع لديد ، قال في لسان العرب أيضا"ورجل شديد لديد" ، وقد وردت في قول عمر (رض) المذكور ثلاثة جموع واحد فمفرداتها أيضا على وزن واحد فاللداد جمع لديد والشداد جمع شديد والحداد جمع حديد .

ويجوز لنا أن نجمع اللديد على ألدّاء كشديد وأشداء وعزيز وأعزاء وودید وأوداء واللديد صفة مشتقة من الفعل الرباعي "لادّه يلادّهُ لداداً ومُلادّه" قال في اللسان : "مازلت ألادُ عنك أي أدافع" فمن يرد الألداء فليختر"اللديد" وإلا فليقل"الخصوم اللد" كما قال الله تعالى"وتنذر به قوما لُدّا" .

قل : فتحت في الشيء فُتحة .

ولا تقل : فتحت في الشيء فَتحة .

وذلك لأن الفُتحة هو اسم الموضع المفتوح في الشيء المصمت ، ولكونه مفتوحة جاءت على مثال "الفُرجة" وزنا ومعنى ، وهو أحد أوزان اسم المفعول القديمة كالحفرة بمعنى المحفورة ، والثلمة بمعنى المثلومة ، والحزمة بمعنى المحزومة ، والنطفة بمعنى المنطوفة واللقمة بمعنى الملقومة .

أما الفتحة بفتح الهاء فهي مصدر المرّة تقول : فتحت الباب فتحة واحدة ، وفُتحت هذه البلاد قديما فتحتين ، وفُتحت تلك البلاد قديما عدة فَتَحات ، فقل : ما أوسع هذه الفُتحة ولا تقل : ما أوسع هذه الفَتحة ، يفتح الله عليك باب الصواب .

قل : أقام بسورية من بلاد الشام .

ولا تقل : أقام بسُوريَا ولا سُورِيَا .

وذلك لأن سورية ، هي من بلاد الشام على قول أو هي بلاد الشام على قول آخر ، وقد ذكر الزمخشري في كتابه الفائق ما هذا نصه : "قال كعب (رحمه الله) إن الله بارك للمجاهدين في صِلِيان أرض الروم كما بارك لهم في شعير سورية" قال الزمخشري : "الصليان نبات تجذبه الإبل وتسميه العرب خُبزَة الإبل . . وسُوُرية هي الشام والكلمة رومية" . وقال ياقوت في معجم البلدان : "سُورية موضع بالشام بين خُناصِرة وسَلَمْية والعامة تسميه سورية" ثم نقل قول بعض شيوخ الروم لملكهم هرقل"أنشدك الله أن تدع سورية جنة الدنيا للعرب وتخرج منها ولم تُعذِر" وقول هرقل : "سلام عليك يا سورية سلام مودّع لا يرجو أن يرجع إليك أبدا" . فقل سورية ولا تقل : سوريَا ولا سُورِيا .

قل : هذه مُسَوَّدة الكتاب لا مُبَيَّته .

ولا تقل : هذه مُسْودَّة الكتاب لا مُبْيَتّه .

وذلك لأن المسودة اسم مفعول من سوّد فلان الكتاب أي كتبه ، والكتابة تسمى أيضا تسويدا ، قال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل : "وفي شعر حميد بن ثور هذا ما هو أحكم مما ذكرنا وأوعظ وأحرى أن يتمثّل به الأشراف وتسوّد به الصحف وهو قوله :

أرى بَصَري قد رابني بعد صحة
وحسبك داءاً أن تصحّ وتسلمَا
ولا يلبث العصران يوم وليلة
إذا طلبا أن يدركا ما يتمَّما

وقال أبو الحسن الوراق ، كما نقل القفطي في أخبار الحكماء من كتاب الفهرست لابن النديم وهو مطبوع مشهور : "لم يكن أبو بكر الرازي يفارق النسخ إما يسوّد أو يبيّض ، وكانت في بصره رطوبة لكثرة أكله الباقلاء" . وقال أبو حيان التوحيدي : "ما حرّرت كتابا قط عقب التّسويد" . وهذا يفيد أن التسويد هو الكتابة الأولى للكتاب . فإذا كتب كتابة منقحة فذلك التحرير والتبيض وفي الصفحة الثمانين من كتاب المعجب في أخبار المغرب لعبد العزيز التميمي المركشي أن تسويد القصيدة هو كتابتها بلا عناية ، فقل : هذه مسودّة الكتاب لا محرَّرَتُه ولا مبيَّضتُه ولا تقل هذه مسوَدّة الكتاب لا مبيضته .

قل : ابتُلي فلان بعدو شديد فهو مُبتلى .

ولا تقل : ابتَلَى فلان بعدو شديد فهو مُبتَلٍ .

وذلك لأن "ابتلي" فعل متعد بنفسه فالابتلاء أصله الاختبار ويكون بمعنى الامتحان أحيانا وكما أن المحنة دلت على الشدة فكذلك البلوى ، قال الله تعالى :"فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول : ربي أكرمني وأما إذا ما ابتلاه فقدّر عليه رزقه فيقول ربي أهانني" . فابتلاه معناه : اختبره ، وقال تعالى "وإذا ابتلى إبراهيم ربُهُ بكلمات" وقال "وابتَلوا اليتامى" وقال : "ثم صرَفكم عنهم ليبتليكم ، ولقد عفا عنكم" وقال "إنا خلقنا الإنسان من نُطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا" . وهو بمعنى اختبر حينا وامتحن حينا آخر . وفي نهج البلاغة "نحمده على ما أخذ وأعطى وعلى ما بلا وابتلى" قال عبد الحميد بن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : "وأما قوله : وابتلى فالابتلاء إنزال مضرة بالإنسان على سبيل الاختبار كالمرض والفقر والمصيبة وقد يكون الابتلاء بمعنى الاختبار في الخير إلا أنه أكثر ما يستعمل في الشر" .

قل : فلان شقي من الأشقياء .

ولا تقل : شقي من الشقاة .

وذلك لأن الشقي صفة مشبهة من شقي فلان شقاءاً إذا لم يكن سعيدا ولا رفيع العيش هنيئه ، ثم استعملته العامة للعيّار والمفسد واللص والشاطر لأن أفعاله تؤدي إلى الشقاء أو شقاء النفس في الآخرة وهو مثال لتطور معاني الألفاظ عند العامة ، ولم تأت الصفة من شقي على وزن فاعل حتى يقال "الشاقي" كالباقي ثم يجمع على الشقاة ، ويجوز استعمال الشاقي في غير هذا المعنى قالت العرب : "شقا الله فلانا يشقوه شقواً أي صيّره شقيا فالله الشاقي وهو المشقو ويقال أيضا : أنهم شقوا أبناءهم بسوء التربية فهم شقاة وأبناؤهم أشقياء .

قل : هذا الأمر له الأهمية ، أو أهميته عظمى الأهميات (بالتعريف) .

ولا تقل : له أهمية عظمى "بالتنكير"

لأن "العظمى"مؤنث الأعظم معرفا بالألف واللام والفعلى هي أعظم درجات التفضيل ، كما أن مذكرها" الأعظم" بالغ أرفع درجاته ، فلا يجوز في العظمى التنكير فيقال"عظمى" ولا كبرى بل كبيرة ، قال تعالى : "واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلاّ على الخاشعين" . وقال تعالى : "وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله" .

ولما أراد غاية التفضيل قال : "لنريك من آياتنا الكبرى" . وقال عزَّ من قائل : "يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون" ولم يشذ في نثر العرب من هذه القاعدة الواتدة إلا"أولي وأخرى ، قال تعالى : "فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة" وقال :"أفتمارونه على ما يرى ، ولقد رآه نزلة أخرى" . وقديما انتقد اللغويون على أبي نواس قوله في صفة الخمر .

كـأن كـبـرى وصـغـرى من فـقـاقـعـهـا

حـصـبـاء در على أرضٍ من الذهب

ومع أن الشـاعـر مـضطر إلى أن يخـالف القـواعـد أحـيـانا بعض المخالفة ، لا أرى في قول أبي نواس غلطا فإنه أراد "كان صغارا وكبارا من فقاقيعها" فاستعمل المفرد النكرة مكان جمع النكرة ، ولم يرد كبرى واحدة ولا صغرى واحدة ، لأنه لا يجوز أن يشبه أثنتين من الفقاقيع بحصباء وقيرة العدد ، ولو أراد ذلك لفسد التشبيه ومن المعلوم أن المفرد النكرة يغني عن الجمع عند الحاجة إلى ذلك ، كقولنا "كان فلان من أحفظ الناس لحرمة وأرعاهم لعهد" أي "للحرم والعهود" وقولنا "هؤلاء أشرف أهل بيت في العرب أي أشرف أهل البيوت" وقولنا" كانت فلانة من أجمل عذرية عرفت" أي من أجمل العذريات .

وبما قدمنا نعلم أن من الغلط قول القائل "له يد طولى في العلوم" فينبغي أن يقال "له اليد الطولى في العلوم" أو "له طولى الأيدي في العلوم" لأعلى الدرجات وأقل من ذلك "له يد طويلة في العلوم" .

قل : الحالة الحاضرة ، أو الحال الحاضرة ، أو الحالة العارضة ، أو الحالة الطارئة أي غير الدائمة ولا الثابتة .

ولا تقل : الحالة الراهنة .

وذلك لأن "الراهنة" هي بمعنى الثابتة والدائمة في الغالب وبمعنى الحاضرة نادرا ، قال ابن فارس في المقاييس : "الراء والهاء والنون أصل يدل على ثبات شيء يمسك بحق أوغيره من ذلك الرَّهْنُ . . والشيء الراهن : الثابت الدائم ، ورهنَ لك الشيء : أقام ، وأرهنته لك : أقمته . . . فأما تسميتهم المهزول من الناس والإبل راهنا فهو من السباب ، لأنهم جعلوه كأنه من هزاله يثبت في مكانه لا يتحرك قال الشاعر :

أمـــا تَرَىٰ جـــســـمي خـــلاً قـــدرهن
هَزْلاً فـــمـــا مـــجـــد الرجـــال في الـسّـــمَنْ

وقـــال الجـــوهري في الصـــحـــاح : "ورهن الشيء أي دام وثبت والراهن : الثابت" وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "نعمة الله راهنة : دائمة ، وهذا الشيء راهن لك : معد وطعام راهن معاد وكأس راهنة : دائمة لا تنقطع وأرهن لضيفه الطعام والشراب : آدامهما ، ورهن بالمكان : ثبت وأقام" وقال الفيومي في المصباح المنير "رهن الشيء يرهُنُ رُهونا : ثبت ودام فهو راهن ويتعدى بالألف فيقال : أرهنته إذا جعلته ثابتا وإذا وجدته كذلك أيضا" وجاء في لسان العرب"يقال : هذا راهن لك أي دائم محبوس عليك . . وكل شيء ثبت ودام فقد رهن . . قال : أرهَن : أدام لهم . أرهنت لهم طعامي وأرهنته أي أدمته لهم . . وأرهنه لهم ورهنه : أدامه وفي التهذيب : أرهنت لهم الطعام والشراب إرهانا أي أدمته وهو طعام راهن أي دائم" .

وقال الزمخشري في ق ل د من الأساس يقال : "لي في أعناقهم قلائد : أي نِعَم راهنة" .

ومن كتاب للحريري صاحب المقامات قوله : "وسألته جلّت عظمته أن يجعل النعمة راهنة بربعه ، والسعادة جاذبة أبدا بضبعه" . وقال بعض السلف"استدم راهن النعمة بكرم جوارها" . ونستنتج مما نقلنا أن أكثر ما ترد كلمة"الراهن" بمعنى الدائم والثابت إلا قولهم "وهذا الشيء راهن لك أي معد وقولهم استدم راهن النعمة ، فلو كانت النعمة المذكورة دائمة لم يأمر القائل الناصح باستدامها ، فمن الفصاحة أن تقول : الحالة الحاضرة أو الحال الحاضرة أو الحال العارضة أو الحال الطارئة وأن لا تقول الحالة الراهنة .

قل : ما أجمله وما أجملها ، وما كان أجملَهما .

ولا تقل : كم هو جميل وكم هي جميلة .

وذلك لأن جملة التعجب المشهورة الغالبة هي : ما أفعله وما أفعلها ، وما كان أفعله كقولنا : ما أحسنه وما أحسنها وما كان أحسنهما ، وللتعجب صيغة أخرى وتعبير آخر ، فالصيغة هي "أفْعِل" كقولك "أحْسِنِ" ولكنها قلما تستعمل اليوم والتعبير الآخر هو كقوله تعالى"كبُرت كلمة تخرج من أفواههم" ويصعب إدراك معناه في العصر الحاضر والحوار الدائر ، أما قولهم"كم هو جميل" بدلا من "ما أجمله" وقولهم "كم هي جميلة" بدلا من "ما أجملها فمن العبارات المترجمة ترجمة حرفية من اللغات الغربية ، ترجمها الذين يحسنون لغات الأعاجم ولا يحسنون اللغة العربية تهاونا بها ، (قاتلهم الله) فإنهم لو أرادوا أن يحسنوها لأحسنوها . فقل : ما أجمله وما أجملها ، وما كان أجملهما للماضي ولا تقل كم هو جميل وكم هي جميلة .

قل : أنا واثق بالأمر ومتثبت فيه ومتبين له ومتحقق له وقد وثقت به وتثبت فيه وتبينته وتحققته .

ولا تقل : أنا واثق من الأمر ولا متثبت منه ولا متحقق منه ولا وثقت منه ولا تحققت منه ولا تثبت منه .

قال في مختار الصحاح : "وثق به يثق بكسر الثاء إذا ائتمنه" وقال الفيومي في المصباح المنير"وثقت به أثق بكسرهما ثقة ووثوقا : ائتمنته . أما تثبت فيه فإنه يحتاج إلى ظرفية حرف الجر"في" لأن الثبوت يحتاج إلى مكان في الحقيقة والمجاز ، وأما تحققه فهو هنا متعد بنفسه ، أي اطلعت عليه حق الاطلاع وأما تبينه فهو في هذه العبارة يتعدى بنفسه لأنه بمعنى عرفته مع الإبانه ، فلا داعي إلى استعمال حرف الجر"من" . وقد ذكرت سابقا أن من الخطأ قولهم "تأكدت منه"

وأن من الجائز للسلامة من الخطأ أن يقال : تأكدتُه قياساً على تحققته وتعرفته وتبينته وأمثالهن .

وإنما تستعمل "من" إذا استعمل المصدر أو الاسم .

يقال : أنا على ثقة من الأمر وأنا على بينة من الأمر ، كما يقال : أنا على حق من هذه الدعوى ، وأنتم على خوف من هذه البلوى ، وحروف الجر تبدل عند تبديل العبارة وإن كان المعبر به من أصل واحد ، كما سمعت من "وثقت به وأنا على ثقة منه" .

قل : أوقات الدَّوام والمداومة .

ولا تقل : أوقات الدَّوام وذلك لأن "الدِّوام" مصدر الفعل "داوم يُداوم" ومصدره الثاني هو المداومة تقول "داومَ على الأمر يداوم عليه دواما ومداومة ، أي واظب عليه" فداوم دواما ومداومة مثل"قاوم قواما ومقاومةً" وعاون عِوانا ومعاونةً ، وساوم سِواما ومساومةً ، وهاود هِوادا ومهاودةً ، والظاهر إن "الدَّوام" بفتح الدال من مصطلحات الأتراك العثمانيين ، وبقي دائرا على الألسنة على الخطأ الذي في تلفظه اليوم .

هذا وإنما قلنا "دِوام" بتصحيح الواو لأنها متحركة في الفعل"داوم" ولم يصبها إعلال يورثها الإبدال ، وذلك نحو"لاوذَ يلاوذ لِواذا" . ورب قائلٍ يقول : لماذا لا نجعل "الدِّوام" من "دام يدوم" لا من داومَ فأقول : لا يصح ذلك لأنك تقول "داومَ على وظيفته ولم يداوم على غيرها" ولا أنت تقول : "دام على وظيفته" إلا لمعنى آخر هو البقاء عليها وعدم تغييرها والاستبدال بها .

قل : يربح فلان ما دام صادق المعاملة .

ولا تقل : يربح طالما هو صادق .

وذلك لأن دوام الربح مشروط بدوام الصدق فالدوام يستعمل له

الفعل "دام" قال الله تعالى في عذاب المعذبين بالنار "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك ، إن ربك فعّال لما يريد" . وقال في ذكر المسعودين "وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض إلا ما شاء ربك عطاءاً غير مجذوذ" .

أما"طالما" فلا تستعمل هذا الاستعمال ، وإنما تستعمل للدوام غير المشروط ، وهي تقابل"قل ما" كقولنا"طالما زارنا فلان وطالما تحدث إلينا وقلما أسقط في كلمة أي قلما أخطأ فيها ، وأحسن الأقوال عندي في تأويل قولهم طالما فعل فلان هو" طال فعله للشيء المفعول وفي تأويل قلما فعل فلان هو قلّ فعله للشيء .

قل : هو موظف فَشِل وفشيل .

ولا تقل : هو فاشل .

وذلك لأن الصفة من"فشل يفشل فشلاً" على وزن "فَعِلٍ" فشِل نحو ترف وفشيل نحو تريف ، قال ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب نقلا من كتب أئمة العربية : "فشل الرجل فشلا فهو فشِلٌ (أي) كسل وضعف وتراخى وجبن ثم قال : "وفي التنزيل العزيز"ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم . قال الزجاج : أي فتجنبوا عن عدوكم إذا اختلفتم ، أخبر أن اختلافهم يضعفهم وأن الألفة تزيد في قوتهم" وقال أيضا : "قال الليث : رجل فشيل وقد فَشِل يفشل عند الحرب والشدة إذا ضعف وذهبت قواه" .

انتهى نقلنا من لسان العرب .

ويفهم مما قدمنا نقله أن الفاشل خطأ من وجهين أحدهما الغلط في الاستعمال والآخر الغلط في الوزن الصرفي ، فالغلط في الاستعمال هو أن المراد بالفشل في أقوالهم وكتاباتهم وهو الخيبة والإخفاق ويكونان بعد الشروع في العمل ، أما الفشل فيكون قبل الشروع في العمل ، ولذلك

فسره اللغويون بالكسل والتراخي والضعف والجبن ، فالصواب أن يقال"رجل خائب أو مخفق في عمله" لا رجل فَشِل ولا فاشل .

وكلامنا على "الفاشل" لا يعني إلا الصفة المشبهة باسم الفاعل من "فشل" لا إرادة الحدث ، ففي العربية قاعدة عامة لنقل الصفة من الثبوت إلى الحدوث وهي الإتيان بالصفة على وزن اسم فاعل كما أن كل اسم فاعل لا يراد به الحدوث يعد صفة مشبهة فالصفة التي يراد بها الحدوث كقولك"ما كنت يا هذا فشلا وإنك فاشل غدا كما يبدو لي" وما كان هذا الصبي نظيفا ، وإنه ناظف بعد أن حببنا إليه النظافة ، وهذا مع جوازه قليل الاستعمال في لغة العرب ، لأن الغرائز وأشباهها قلما تتغير . ولذلك ندر استعمال فعل الأمر منها ، ألا ترى أنك قلما قرأت أو سمعت أن رجلا قال لآخر : أشرف أي كن شريفا وأظرف أي كن ظريفا وأعظم أي كن عظيما فهذا مما لا يكون بالأمر والإيعاز .

قل : استبدلت الشيء الجديد بالشيء القديم الذي عندي .

ولا تقل : استبدلت الشيء القديم الذي عندي بالشيء الجديد .

وذلك لأن الاستبدال يجب أن يقع على الشيء المأخوذ عوضا عن الشيء المعطى ، قال تعالى"أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير" ، فالشيء الذي هو خير كان عندهم فهو القديم بالنسبة إليهم ، والذي هو أدنى ، لم يكن عندهم فهو جديد بالإضافة إليهم ، فهم أرادوا استبدال الشيء الرديء بالشيء الجيد الذي كان عندهم فعيب عليهم ذلك واستنكر استنكارا . والتقديم والتأخير في التعبير لا يؤثران في وجوب ادخال باء البدل على الشيء المعطى ، فتقول : استبدلت دكانا بداري ؛ واستبدلت بداري دكانا فهما سواء ، مادامت الباء البدلية داخلة على الشيء المعطى للتعويض ، وإذا عسر عليك استعمال الفعل "استبدل"

فاحسبه مثل "اشترى" تقول : اشتريت دكانا بألف دينار ، ولذلك كان من الخطأ قولهم : استبدلنا العرصة الوقفية الفلانية بالنقود ، والصواب"استبدلنا النقود بالعرصة الفلانية ، أو استبدلنا بالعرصة الفلانية نقودا .

ويجوز وضع كلمة "مكان" موضع الباء البدلية ، تقول "استبدلت دكانا مكان داري" و"استبدلت مكان داري دكانا" ومنه قوله تعالى في سورة النساء "وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئًا" فالزوجة الأولى هي الجديدة والزوجة الثانية هي المطلقة . ويستعمل الفعل"تبدل" كاستبدال قال تعالى : "واتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب" فالخبيث هو الجديد والطيب هو القديم عندهم .

قل : هذا المسابق قد سابق من قبل وهذا المشارك لم يشارك من قبل .

ولا تقل : هذا المتسابق قد تسابق من قبل ولا هذا المشترك لم يشترك من قبل .

وذلك لأن الأفعال المشتركة لا تكتفي بمرفوع واحد ، بل ينبغي لها مرفوعان أو أكثر منهما من جهتين مختلفتين بالتثنية أو الجمع أو العطف ، تقول"تسابق الرجلان واستبقا ، واشترك الرجلان في العمل ، واشترك الرجال وتشاركا وتشاركوا ،وتقول : تسابق فلان وأخوه ، واستبق فلان وأخوه ، واشترك قاسم وابن عمه ، وتشارك قاسم وابن عمه ، وإذا أردت الأخبار بالمسابقة والمشاركة مع مرفوع واحد وجب أن تنصب الثاني وترد الفعل إلى الأفراد أعني أفراد مرفوعة من حيث الجهة والناحية فتقول : سابق هذا الرجل رجلاً آخر ، وشارك قاسم ابن عمه فأحدهما مشارك لغيره ، والآخر مسابق له ، ولا يجوز البته أن يقال :

متسابق ويسكت عليه ، كما يقال : هو متقاتل بل مقاتل ، وكما لا يقال : هو متحارب بل محارب فينبغي اجراء الصفة على الفعل ، فإذا قلنا : تسابق الرجلان قلنا : هما متسابقان ، وإذا أردنا الأفراد قلنا هما مسابقان .

قل : سألتقي أنا وفلان ، ونلتقي نحن والقادمون ، والتقيا هما وأصحابهما .

ولا تقل : سألتقي فلانا ، وسألتقي وإياه ، وما أشبه ذلك .

وقل : نلتقي نحن وأنتم **ولا تقل** : نلتقي وإياكم .

وذلك لأن الفعل "التقى" يأتي تارةً للفردية ، وتارة للاشتراك ، فالفردية تكون في نحو قولنا : "التقيت فلانا في المجلس ، والتقيت الشيء في الطريق أي لقيتهما" قال الشاعر :

لما التقيتُ عميراً في كتيبته
عاينتُ كأس المنايا بيننا بددا

وإذا جاء الفعل "التقى" للاشتراك فهو بمعنى تفاعل المشترك ، ومن البديهي في العربية أن تكون أفعال الاشتراك فيها صادرة عن فاعلين مختلفين أو أكثر منهما ، لأن الشركة لا تصدر عن واحد ، وكذلك ما ينوب عن الفاعلين ، وإذا عطف الاسم الظاهر أو الضمير على الضمير المستتر المرفوع ، وجب الفصل بينهما بفاصل لفظي كالضمير وغيره ، كقوله تعالى "ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة" فالفاصل هو "أنت" كقوله تعالى "سيقول الذين أشركوا لوشاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء" فالفاصل هو "لا" ولا يجوز العطف بغير فاصل في الكلام المنثور ، وقد ورد في الشعر نادرا كقول بعض الشعراء :

زعم الأخيطلُ من سفاهة رأيه
ما لم يكن وأب له لينالا

وكقول آخر :

قلتُ إذا أقبلتْ وهذ تهادى

كنعاج الفلا تعسفن رملا

وإذا كان الفعل مشتركا ، في مثل "سألتقي أنا وفلان" و"نلتقي نحن والقادمون" فالعطف واجب كما ذكرت آنفا ، ولا يجوز أبدا أن يكون المعطوف مفعولا معه ، ولذلك لا يصح أن يقال"سألتقي وفلانا ونلتقي وإياكم" و"وهذا يتفق والأصول" و"وهذا يتناسب والتعاليم" و"هذا يتعارض والقانون" فالصواب"سألتقي أنا وفلان ، ونلتقي نحن وأنتم وهذا يتفق هو والأصول وهذا لا يتناسب هو والتعاليم وهذا يتعارض هو والقانون" برفع المعطوف أو جعله ضمير رفع إن لم يكن اسما ظاهرا ،

أما قولهم"نلتقي بكم" فهو تعبير مولد جائز ، لم يعرفه الفصحاء ، والباء فيه نابت عن كلمة "مع" والأصل "نلتقي معكم" وكلمة "مع" نابت عن الواو العاطفة ، وذلك مثل اجتمع فلان وفلان ثم قيل"اجتمع فلان مع فلان"ثم قيل"اجتمع فلان بفلان" .

قل : "بدأ بالعمل وشرع في العمل

ولا تقل : بدأ في العمل ولا شرع بالعمل .

وذلك لأن الحرف المستعمل مع "بدأ" والأفعال المزيدة منه هو الباء كما جاء في كلام العرب وكما ذكر في كتب اللغة العربية ولأن الحرف المستعمل مع "شَرَعَ" هو حرف الجر "في" كما عُلم من لغة العرب ، لا الباء ، قال ابن فارس في مقاييس اللغة "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء ، يقال : بدأتُ بالأمر وابتدأتُ" أ هـ ،

وقال تعالى في سورة يوسف"فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه" .

وهذا التنبيه لا يعني حظر استعمال حرف الجر "في" مع الأفعال "بدأ"

وابتدأ وتبدأ في جملة تحتاج إلى ظرفية فإن"في" تستعمل مع جميع الأفعال مادامت الظرفية مرادة في الكلام ، بل يعني وجوب استعمال الباء حرفا مباشرا للفعل بدا فيجوز إذن اجتماع الحرفين معاً في جملة واحدة كأن يقال"بدأ فلان بالأهم في عمله ، وابتدأ بالسهل في هذا الأمر" . فالحرف المباشر للفعل هو الباء .

أما "شرع فيه" فهو المسموع من كلام العرب . قال ابن فارس في المقاييس"الشين والراء والعين أصل واحد وهو شيء يفتح في امتداد يكونُ فيه" . وقال الجوهري في الصحاح"شرعت في هذا الأمر شروعاً ، وشرعت الدواب في الماء تشرعُ شَرْعاً وشروعاً أي دخلت" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة :"شرع في الماء شروعا" . وجاء في لسان العرب"شرعت في هذا الأمر شروعا أي خضت . . وقال ابن قتيبة : يقال : شرع فلان في كذا وكذا : إذا أخذ فيه" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "شرعت في الأمر اشرع شروعا : أخذت فيه . وشرعت في الماء شرعاً وشروعاً : شربت بكفيك ، أو دخلت فيه" . وقال الفيروز آبادي في القاموس "شرع في الأمر : خاضَ" .

ويفهم من هذه النصوص اللغوية المنقولة من المعجمات أن الفعل "شَرَعَ" يحتاج إلى الحرف "في" من حروف الجر وهو للظرفية ، ولا يجوز استعمال الباء مكان "في" للظرفية إلا في الظروف المعينة كقولهم "أقام ببغداد" بدلا من "أقام في بغداد" ولكنهم يقولون "غرق في البحر" لا بالبحر ، وساح في الأرض لا بالأرض وسار في الطريق لا بالطريق ، فقل : بدأ بالعمل وشرع فيه ، ولا تقل : بدأ في العمل ولا شرع بالعمل" .

قل : رَبَكه الحادث يَرْبكه ربكاً ، فالحادث رابك وهو مربوك .

ولا تقل : أربكه إرباكاً فالحادثُ مُربِك وهو مُربَك .

وذلك لأن الفعل "رَبَكَ" متعد إلى المفعول بنفسه في أصل وضعه ،

والتعدي في الأفعال هو الأصل ، واللزوم هو حال طارئة لا أصلية والسبب في ذلك أن حركة الحي إنسانا كان أو حيوانا ، يراد بها في الغالب التعدي على غيره ، كالأكل والضرب والأسر والجرح والكسر والرد والصد والقهر والنهب ، ويراد بها في الأقل النادر ، قرار الفعل في فاعله ، كالنوم والرقاد والثبات والنكوص والهرب ، وهذا أمر غفل عنه علماء النحو القدامى (رح) قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "الراء والكاف والباء كلمة تدل على خلط واختلاط ، فالرَّبك اصلاح الشريد وخلطه . . . ويقال : ارتبك في الأمر إذا لم يكد يتخلص منه" . وقال الفيروز آبادي في قاموسه : "رَبَكَهُ : خلطه ، وربك الشريد : خلطه وجاء في لسان العرب : "الرَّبك أن تَلقي إنسانا في وحل فيرتبك فيه . . . ورَبك الرجل وارتبك إذا اختلط عليه أمره ورجل ربك : ضعيف الحيلة" .

وبما نقلت يعلم أن قولهم "ربك الأمرُ فلاناً ربكاً" هو من باب الاستعارة تشبيها للربك المجازي بالرَّبْك الحقيقي الذي هو الالقاء في الوحل ، فقل : ربكه ربكا فهو رابك ولا تقل أربَكَه ارباكا فهو مربك ، لأنه مخالف للسماع والقياس .

قل : الأوراق الخضر ، والأعلام الصفر .

ولا تقل : الأوراق الخضراء والأعلام الصفراء .

وذلك لأن المطابقة بين الصفة والموصوف ، واجبة في اللغة العربية ، بعد أن تطورت واكتملت ، وقد التزم العرب هذه المطابقة . وخصوصا في أفعل ومؤنثه فعلاء ، للأحوال والألوان ، قال تعالى "ومن الجبال جدد بيض وحمر ، مختلف ألوانها وغرابيب سود" وقال عزَّ من قائل : "عليهم ثياب من سندس خضر" ثم قال "وسبع سنبلات خضر" وقال "متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان" وقال : "ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق" .

وقال عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الأسحم

قال أبو العباس المبرد في أوائل كتابه الكامل في الأدب : "فإن أردت نعتا محضا يتبع المنعوت قلت "مررت بثياب سود ونخيل دعم وكلّ ما أشبه هذا فهذا مجراه" .

أما دعوى معاملة جمع غير العاقل ، كمعاملة المؤنث المفرد فغير صحيحة ، لأن قولنا"أيام معدودة" تدل التاء فيها على الجمع كتاء المارة والسابلة والناقلة والمعتزلة والنظارة والجالية ، وما يطول ذكره .

قل : هو مصرِّح ومن ذوي التصريح وأهل التصريح وهوصارح أو صريح القول"في الأقل" .

ولا تقل : هو صريح فقط بهذا المعنى .

وذلك لأن "الصريح" هو المتصف بالصَّراحة وهي الخلوص والصفاء في النسب وما أشبه ، وهي تختصّ بمادة الصريح ، كما أن الخلوص يخص الشيء الخالص والصفاء يخص الشيء الصافي ، قال ابن فارس في المقاييس ، الصاد والراء والحاء ، أصل منقاس يدل على الشيء وبروزه من ذلك الشيء الصريح ، والصريح المحض الحسب وجمعه صرحاء ، قال الخليل : ويجمع الخيل على الصرائح ، وكل خالص صريح يقال : هو بين الصَّراحة والصروحة" . وقال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل في شرح قول نضلة السلّمي :

ولم يخشوا مصالته عليهم
وتحت الرغوة اللّبن الصريحُ

قال : "وقوله : وتحت الرغوةِ اللبن الصريح ، يقول : إذا رأيت الرغوة . . لم تدر ما تحتها ، فربما صادفت اللبن الصريح إذ كشفتها . . . والصريح المحض الخالص من قولهم : عربي صريح أي خالص ومولى صريح" . أ هـ .

فقولنا" فلان صريح" إذن يعني أنه خالص النسب ، وليس هذا المعنى هو مراد القائلين اليوم : فلان صريح ، بل المراد أنه مبين حقيقة ما يعني لا يعرِّض ولا يكْني ولا يرمز . فهو إذن مصرِّح أو من ذوي التصريح ، وأما قولنا "هو صارح" فهو من قول العرب : "صرح فلان الأمر صَرْحا أي بيَّنه وأوضحه فهو صارح" . جاء في لسان العرب : "قال الأزهري : وصَرّح الشيء وصرَّحه وأصْرَحه إذا بيّنه وأظهره ، ويقال : صرّح فلان ما في نفسه تصريحاً إذا أبداه والتصريحُ : خلاف التعريض" .

وقال الفيروزآبادي في القاموس : "التصريحُ خلاف التعريض ، وتبيين الأمر كالصَّرح والإصراح وانكشاف الأمر ، لازم متعد"أ هـ . ومنه نعلم أن مصدر قولهم : "صرح فلان مراده يَصْرحه" وهو صَرْح على وزن "منع" وأن صَرَّحه وأصرَحَه مع فرق ضئيل فهو صارح مثل "مانع" وعلى هذا ينبغي أن يقال : فلان صارح أو مصرِّح أو مصْرح أو صريح القول أو المراد (في الأقل) فقد قالت العرب : "تكلم فلان بذلك صُراحاً وصِراحا أي خالصاً كما جاء في لسان العرب ، فالصُراح أو الصِّراح وصف للكلام في حال التكلم به لا وصف للمتكلم" .

قل : هذا فعل شائن يشينُ صاحبه شيناً .

ولا تقل : مشين يُشين صاحبَه إشانةً .

وذلك لأن هذا الفعل "ثلاثي" واقع أي متعد ، تقول"شانه يشينه شينا" أي عابه يعيبه عيبا فهو ضد زانه يزينه زينا ، فاسم الفاعل منه

"شائن" واسم المفعول مشين ، وفي لغة أخرى مشيون نحو "دائن ومدين ومديون" من دانه يدينهُ ديناً ، قال ابن فارس في المقاييس : "الشين والياء والنون كلمة تدل على خلاف الزينة ، يقال شانه خلاف زانه" . وقال الجوهري في الصحاح : "الشين خلاف الزين يقال : شانه يشينه . . وقول لبيد :

فشين صحاح البيد كل عشيةٍ
بعوج السراء عند باب مُسحجَّب

يريد أنهم يتفاخرون ويخطّون بقسيِّهم على الأرض فكأنهم شانوها بتلك الخطوط" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "هو فعل شائن وهذه شائنة من الشوائن ووجهك شين ووجهي زين" . وقال الفيومي في المصباح المنير : شانه شينا من باب باع والشين خلاف الزين ، وفي حديث "ما شانه الله بشيب" والمفعول مشين على النقص" . وورد في لسان العرب"الشين خلاف الزين وقد شانه يشينه شينا . . . وفي حديث أنس يصف شعر النبى (صلى الله عليه وسلم) : ما شانه الله ببيضاء ، الشين العيب قال المبارك بن الأثير : جعل الشيب ههنا عيبا وليس بعيب فإنه قد جاء في الحديث أنه وقار وأنه نور . . . " وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط"شانه يشينه ضد زانه" . هذا ماورد في أكثر كتب اللغة وقرأت في معجم الشعراء للمرزباني قول محمد بن عيسى بن طلحة القرشي التيمي :

اجعل قرينك من رضيت فعاله
واحذر مقارنة القرين الشائن
كم من قرين شائن لقرينه
ومهجّن منه لكل محاسن

وقرأت فيما نقل أبو حيان التوحيدي من كلام الفلاسفة في كتابه الامتاع والمؤانسة "فلم جمعتم بين مفترقين ، وفرقتم بين مجتمعين هذا والله الجهل المبين والخرق المشين" .

فاسم الفاعل هو "شائن" واسم المفعول "مشين" ولا يجوز سماعا ولا قياسا أن يقال "مشين" بمعنى "شائن" ، إلا أن القياس يجوز لنا أن نقول "مشيِّن" للمبالغة من شيّنه تشيينا ، كما قالت العرب"زيّنه تزييناً ، فقل : هذا فعل شائن أو مشيِّن للمبالغة .

ولا تقل : مشين .

قل : القنابِلُ والبراعِمُ والدراهِمُ (بكسر الحرف الرابع أي الحرف الذي قبل آخر الكلمة) .

ولا تقل : القنابل والبراعم والدراهم ، وكذلك تلفظ جميع الجموع التي على هذا الوزن كالخنافِسُ والزوارِقُ والبيارِقُ .

قل : شهور كثيرة وأشهر قليلة .

ولا تقل : شهور قليلة وأشهر كثيرة .

وذلك لأن "الشهور" جمع تكسير للكثرة فهو على وزن "فُعُول" فلا يمكن أن تكون عدته قليلة ، فهو مثل"صدر وصدور" و"قلب وقلوب و"نفس ونفوس" و"درب ودروب" و"عقل وعقول"و"حظ وحظوظ" و"جد وجدود" وألوف غيرها من جموع الكثرة ، ويشمل جمع الكثرة من العشرة إلى ما لا حد له ، أما"الأشهر" فهو جمع تكسير للقلة أي لأدنى العدد ، وهو من الثلاثة إلى العشرة فلا يصح وصفه بالكثرة ، وقد وضعت العرب جمع القلة ، وجمع الكثرة ليدلا بصيغهما وأوزانهما على المقدار العام للمعدود ، إذا خلت العبارة من ذكر العدد مصروحا ، فإذا قلنا : أقام ببغداد أشهرا ، علم أن الإقامة لم تتجاوز عشرة أشهر وإذا قلنا : أقام شهورا ، علم أنه أقام أكثر من عشرة أشهر وعلى هذا يجري كل ما له جمعان على وزن "أفعُل وفُعُول" كأفلُس وفلوس ، فإن لم يكن

للإسم إلا جمع قلة قسنا له جمع كثرة وإن لم يكن له إلا جمع كثرة قسنا له جمع قلة ، وينبغي لنا أن لا نتقيد بقول من قال : لا يجوز القياس في الجموع ، فهذا تحكم من عنده فلا يلتفت إليه ولا يجعل عليه .

ثم إن اللغويين لم يستقصوا ذكر الجموع في كتب اللغة ، ألا ترى أن "البغل" جمع فيها أي في كتب اللغة على بغال وأبغال فقط مع أن "الأبغل" جمع قلة للبغل قد ورد في كلام الفصحاء كما في الجزء الثاني من تاريخ بغداد للخطيب وتاريخ الطبري . . . وكتاب الوزراء للجهشياري وكتاب "بدائع البدائه" لابن ظافر الأزدي ، وهذا يدل على أن العرب لا يخيمون عن القياس عند وجود الضرورة ، ولذلك ينبغي أن يقال : عندي ثلاثة أفلس وأربعة أفلس وخمسة أفلس وستة أفلس وثمانية أفلس وتسعة أفلس وعشرة أفلس فإذا زاد مقدار العدد قيل : فلوس . .

وهذا من أخص الخصائص في اللغة العربية أعني أن يقدّر العدد بلفظ الجمع تقديرا عاما ، ويُعلم أنه قليل أو كثير ، فقل : شهور كثيرة وأشهر قليلة ولا تقل : شهور قليلة وأشهر كثيرة ، هذا على سبيل التأكيد وإلا فقل : شهور للكثير ، وأشهر للقليل .

قل : ينبغي لك أن تتروض ولا تترك التروّض أي ينبغي لك أن تروضَ بدنك أو تروّضه بأفعال الرياضة المعروفة .

ولا تقل : ينبغي لك أن تتريّض ولا تترك التريّض .

وذلك لأن الرياضة مأخوذة من الفعل"راض يروض" فعينه أي وسطه واو لا ياء وإنما أبدلت الواو ياءاً في "رياضة" لسكون عين فعلها "راض"يروض ولكسر ما قبلها في المصدر وهو الراء ، فأصلها"رواضة" ، ولو كانت العين متحركة لبقيت الواو سالمة ، ألا ترى أنك تقول : "راوضَهُ في البيع رواضاً ومراوضةً ، وأنك لا تقول "راوضَه رياضاً ولا

مرايضةً" قال ابن فارس في المقاييس : "الراء والواو والضاد أصلان متقاربان في القياس أحدهما يدل على اتساع والآخر على تليين وتسهيل" ثم قال : "وأما الأصل الآخر فقولهم : رُضت الناقة أروضها رياضة" . وقال الجوهري في الصحاح : "رُضت المهر أروضةً ورياضةً فهو مَرُوض وناقة مَروْضة وقد ارتاضت وكذلك روّضه شدد للمبالغة وقوم رواض وراضة .

ونقل رينهارت دوزي المستشرق الهولندي في معجمه المستدرك على المعجمات العربية ، من كتب الأدب قولهم : "راضَ نفسه أي ثقفها وهذّبها ، وراض نفسه عليه أي تحمله وكابده ، وروّض سيرته أي أصلحها وروضه عليه أي عوّده إياه ولم أجد الفعل "تروّض" ولا مصدره "التروّض" في معجم لغوي ، ولا في كتاب أدبي ، ولكنه فعل قياسي صحيح وهو مثل "تعوّد وتعوّض وتقوّل وتحوّل" من حيث الاشتقاق ، وهو من الأفعال الخاصة بفاعلها ، الصادرة عن رغبة منه فيها نحو "تحوّل وتعلّم وتأدّب وتقدّم" وقد اقتضت الحاجة اشتقاقه من الثلاثي"راض يروض" فهو واوي العين لا يائيها ، وينبغي الرجوع إلى الأصل عند الاشتقاق ، فيقال "تروّضت أتروّض تروّضا" كما يقال "قوّمت البضاعة أو ما جرى مجراها ، أقومها تقويما أي عينت قيمتها أعينها تعييناً ، ولا يشتق الفعل من القيمة ، فمن الخطأ المبين قولهم "قيّمت البضاعة وتقييم البضاعة" .

فقل : ينبغي لك أن تتروّض ولا تترك التروّضَ .

قل : بَرِحَ فلان العاصمة يَبْرحُها براحاً بفتح الباء .

ولا تقل : بارح فلان العاصمة مبارحة وبراحا بكسر الباء

وذلك لأن العرب استعملت لهذا المعنى ، الفعل الثلاثي حسب أي برح .

جاء في لسان العرب "البراحُ مصدر قولك بَرَح مكانه أي زال عنه وصار في البراح . . . وبَرَح الأرض فارقها ، وفي التنزيل العزيز : فلن

أبرح الأرض حتى يأذن لي ربي . . . " . فالقرآن الكريم يحتوي على استعمال "برح" الثلاثي متعديا بنفسه ، في قوله تعالى . . فلن أبرح الأرض" الآية ، أما "بارح" فله معنى آخر فقد قالوا "بارحه بمعنى كاشفه وعالنه وجاهره ، والمبارحة هي ما يسمى اليوم المظاهرة ، قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "قال أبو عبيد : البِراح المكاشفة . يقال : بارح براحاً : كاشف" . والظاهر أنه مأخوذ من "بَرِحَ الشيء أي انكشف وبان ، ومنه المثل "بَرِحَ الخفاء" .

والظاهر أن الذي استعمل "بارَحَ" قاسه على غادر وليس ذلك بمقيس ، فلا يقال "تاركَ" بمعنى ترك ، ولا بايَن بمعنى بان ولا ناظَر بمعنى نظر ، ولا قاتَل بمعنى قتل ، فلكل وزن معنى خاص به ولا حكم للشذوذ فقل : بَرِحَ مكانه وبَرِحَ العاصمة ولا تقل : بارحهما فمعنى المبارحة المكاشفة وليست بمرادة في العبارة .

ولا تقل : استقلَّ سيارةً ، لأنه بمعنى حملها فيصير الحامل محمولا والناقل منقولا ، جاء في لسان العرب ما هذا نصه "أقلَّ الشيء يقلّه واستقلّه يستقلّه إذا رفعه وحمله . . وأقلَّ الشيء واستقله : حمله ورفعه ، وأحسن استعمال استقلَّ ، أن يقال"استقل فلان في طائرة ، وركب سيارة" .

قل : خصصته به فهو مخصَّص به وخاص به .

ولا تقل : خصصته له ولا هو خاص له .

وذلك لأن "خصَّ" في الأصل فعل متعد بدلالة وجود الضمة في المضارع فهي العلامة الفارقة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم من الثلاثي المضعف تقول "عزّ فلان يعزّ عزاً وعزةً وعزيزةً" وهو ضد ذلّ يذلّ ، وهو

لازم ومكسور الوسط الذي ألغيت كسرته على أوله من أجل الادغام فإن أصله "يعزَز" وإدغامه واجب ، وتقول "عزّه يعزّه عزا أي غلبه" فهو مضموم الوسط الذي ألغيت ضمته على أوله .

وإذا حذف المفعول للعلم به صبّر وكفّ فالأصل صبّر نفسه وكفّ نفسه قيل "خصّ به" ثم حذف حرف الجر إيجازا فقيل "خصّه" فليس فيه إذن "خصّ له" حتى يقال "خاصّ له" وإنما "خاصّ به" على الأصل ، ويقال "خصصه بكذا تخصيصاً" وتقول : خصصت ألف دينار بالتبرع فالدنانير مخصصة بالتبرع فلا تقل : مخصصة للتبرع ولا تتهاون بلغتك فما أسهل وضع الباء في مكان اللام .

قل : في هذه الدار خمس حجر وثلاث غرف ، إذا كانت ذات أبيات خمسة على وجه الأرض وأبيات ثلاثة في الطبقة الأولى ،

ولا تقل : في هذه الدار ثماني غرف .

وذلك لأن الحجرة غير الغرفة والغرفة غير الحجرة ولو كانت كل منهما تسمى بيتا ، تشبيها ببيت الشعر الذي هو الأصل ، والسبب في هذا الغلط المبين ، هو أن الذين ترجموا كلمة روم room الإنكليزية كثيرون جدا حتى ليستكثر الموازن أن يستعمل اسم التفضيل بينهم .

فالغرفة يجب فيها أن تكون في الطبقة الأولى والحجرة ينبغي أن تكون مبنية على وجه الأرض ، قال مؤلف لسان العرب ناقلا : "الغرفة العُلية والجمع غُرُفات وغُرَفات وغرْفات وغُرَف" وقد وصفوا العلية بأنها بيت مفصول عن الأرض ببيت ونحوه والجمع عليّات وعلالي ، فتسمية الحجرة باسم الغرفة هي كتسمية السرداب باسم القبة ، وهي عبث باللغة العربية وعبث بالمصطلحات الحضارية العربية ، فالغرفة هي بيت في الطبقة الأولى أو ما فوقها .

قل : كانوا نحوا من خمسين رجلا وزهاء خمسين رجلا وقرابة خمسين رجلا ، وكان المبلغ نحوا من ثلاثين دينارا .

ولا تقل : كانوا حوالي خمسين رجلا ، ولا كان المبلغ حوالي ثلاثين دينارا .

وذلك لأن الحَوال والحول من ظروف المكان فلا تستعمل هذا الاستعمال ، وإنما يقال "قعد حول فلان وحواليه أي في الجهات المحيطة به ، ومنه ماجاء في حديث الاستقساء أنه (عليه الصلاة والسلام) قال : "اللهم حوالينا ولا علينا" ، قال المبارك بن الأثير في كتابه النهاية بعد إيراد هذا الحديث : "يقال : رأيت الناس حَوْله وحواليه أي مطبقين به من جوانبه" .

قل : ينبغي استجماع الشروط المقتضاة .

ولا تقل : هي الشروط المقتضية .

وذلك لأن الأمر أو العمل أو المنصب هو الذي يقتضي الشروط أي يستوجبها وهو على سبيل الاستعارة من اقتضاء الدَّين ، فالأمر أو العمل أو المنصب هو المقتضي على صيغة اسم الفاعل ، والشروط هي المقتضاة على وزن اسم المفعول ، لأنها قد اقتضبيت قال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز"افعل ما يقتضيه كرمك" أي ما يطالبك به" . فكرمك هو المقتضي بالياء وما تفعله أنت هو المقتضى بالألف المقصورة . وكنت ذكرت ما يشبه التنبيه في "المبتلى" تقول : ابتلاه الله فالله تعالى هو المبتلي بالياء ، والإنسان هو المبتلى بالألف المقصورة ، وتقول : ابتلاها الله فهي مبتلاة وابتلاهن فهن مبتليات وعلى هذا يجري القياس .

قل : ازدراه يزدريه ازدراءاً أي احتقره احتقاراً .

ولا تقل : ازدرى به وذلك لأن "ازدراه" . بمعنى احتقره وتنقصه ، هو متعد بنفسه إلى مفعوله كما يقال عابه وذمَّه وثَلَبَه فلا حاجة إلى زيادة الباء ، وزيادة الباء ليست قياسية إلا فيما استدركته من قاعدة دلالة الفعل على الدفع والتحريك مثل دفعه ودفع به وألقاه وألقى به ، ورماه ورمى به ولفظه ولفظ به ، وأداه وأدى به ، والظاهر أن "ازدرى به" ناشئ من تصحيف قولهم "أزرى به يزري إزراءاً" أي احتقره ووهذا غلط والصحيح ازدراه يزدريه ازدراءاً" وفي غيره يقال"زرى عليه زريا وزرايةً وأزرى به ازراءاً" .

فقل : "ازدراه يزدريه ازدراءا" . وازدرى به هذا الغلط ليس بحديث فقد وقع في مثل كلام مضر العسقلاني في القرن التاسع للهجرة كما في كتاب "رفع الأصر عن قضاة مضر" .

قل : أذعن له يذعن إذعانا . وخضع له خضوعا وأطاعه إطاعةً وائتمر بأمره وما أشبه ذلك ،

ولا تقل : رضخ له بهذا المعنى .

وذلك لأن "رضخ يرضخ رضخا" معناه كسر أو حطم أو أعطى قليلا من المال أي كسر من المال فلا صلة له بالإذعان والطاعة والاستسلام والخضوع والائتمار ، وما أشبه ذلك ، جاء في لسان العرب"رضخت رأس الحية بالحجارة ، ورضخ النوى والحصي والعظم وغيرها من اليابس يرضخه رضخا : كسره . والرضخ كسر رأس الحية . . والرضُخ مثل الرضخ والرضخ :كسر الرأس ، ويستعمل الرضخ في كسر النوى والرأس للحيات وغيرها . . . والرضخ أيضا الدق والكسر وكذلك العطاء ، يقال فيه الرضخ بالخاء المعجمة ، ورضخ له من ماله يَرْضخ رضخا : أعطاه ويقال : رضخت له من مالي رضيخةً وهو القليل . . . " . وجاء في أمالي الشريف المرتضى"رضخ له بشيء من المال بالباء .

ولقائل أن يقول : إن باب المجاز في العربية مفتوح لكل فصيح مجتاز ، أفلا يكون لقولهم "رضخ له" وجه من وجوه المجاز ؟ فأقول : إذا تساهلنا فقلنا "رضخ له بشيء من الطاعة" . بذكر الطاعة أو "رضخ له بشيء من الإذعان" فإنه لا يؤدي المعنى المقصود ، فالمقصود هو الطاعة والإذعان لا الشيء القليل منهما ، ثم إن الراضخ في العادة له اليد العليا ، والمرضوخ له اليد السفلى ، فلا يصح الإذعان للصغير المحتاج والراجي المسترفد فلا وجه إذن للمجاز .

قل : تسلّمت المبلغ وحققت تسلّم المبالغ .

ولا تقل : استلمت المبلغ وحققت استلام المبالغ .

وذلك لأن "تسلّم والتسلُّم" غير "استلم والاستلام" وليس تسلّم واستلم من أصل واحد بل هما من أصلين مختلفين ، فالتسلم أخذ الشيء سالما وإدخاله في السَّلْم ، والاستلام من السَّلِمة ، وهي الحجر وفيه يقول الشاعر وهو بجير بن غنمة الطائي :

ذاك خليلي وذو يعاتبني
يرمي ورائي بالسَّهم والسَّلِمة

ومنه استلام الحجر الأسود في الحج أي مسّه باليد ومسحه بها وهما كالمصافحة وقد جاء في الحديث النبوي : الحجر يمين الله فمن شاء صافحه بها ، قال الشريف الرضي : "والمراد أن الحجر جهة من جهات القرب إلى الله تعالى فمن استلمه وباشره قرب من طاعة الله تعالى فكان كاللاصق بها والمباشر لها" .

ولذلك يكون صادقا من يقول : "والله لقد استلمت الدنانير وما تسلّمتها" إذا لم يقبض الدنانير ومما أشاع هذا الغلط في العالمين قول ابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون في ذكر بعض الملوك "فلما استلم زمام السلطة" . والصواب "فلما تسلّم زمام السلطة" أو "فلما أمسك زمام السلطة" .

قل : كَسَبَ فلان مالا

ولا تقل : كِسِبَ فلان مالا .

لأنه من باب "ضَرَبَ" تقول : كسبتُ مالا أكسِبُهُ كسباً وكِسباً ومكسباً والمصدر الأخير إلى القياس ، ولم يسمع عن العرب "كسِبَ فلان" بكسر السين ، ثم إنه ليس من أفعال التغير والألوان حتى يسوغه القياس فالتغير مثل "فرح وعطِش وعمِي وسكر وعرج"والألوان مثل"صفر وزرِق وسود"وهو قليل الاستعمال في لغة العرب لأن العرب تفضل الخماسي على الثلاثي تقول : أصفرَّ وأزرقَّ وأسودَّ وهلم جراً .

قل : إحدى عشرة مدرسة واثنتا عشرة مدرسة

وقل : أحَدَ عَشَر معهدا واثنا عَشَر معهدا ، وقل : عَشَرةُ معاهد وثلاثة عَشَر معهداً بفتح العددين .

ففي قولك "إحدى عشرة مدرسة" أنثت الإحدى لأن المدرسة أي الاسم المعدود من الأسماء المؤنثة . وقلت : عشرة ، لأن العشرة توافق المعدود إذا كانت مركبة أي إذا كان قبلها عدد كائنا ما كان ، وركبتَ هي معه تقول : إحدى عشرة مدرسة ، واثنتا عشرة مدرسة ، وثلاث عشرة ، أربع عشرة مدرسة ، وقلت : ثلاث عشرة مدرسة بترك التأنيث في العدد الأول أي "ثلاث"لأن العدد الأول مركبا كان أو غير مركب يكون مخالفا للمعدود من الثلاثة إلى العشرة فنقول "ثلاث عشرة مدرسة ، تسع عشرة مدرسة" . فالأعداد من الثلاثة إلى العشرة الموحدة أي التي لم يركب معها عدد زائد على اثنين واثنتين تكون مخالفة للمعدود في التأنيث والتذكير ، أما العشرة المركبة فهي موافقة للمعدود كما ذكرنا في الأمثلة"إحدى عشرة مدرسة ، اثناعشر معهدا" .

وإذا قدم المعدود على العدد فلا تتأثر القاعدة : قال تعالى"وليال

عشر"أي وعشر ليال ، وتقول : "أخذت منه خمسة دنانير" . بتأنيث خمسة لأن الدينار مذكر ، وتقول أيضا : "أخذت منه دنانير خمسة" فتبقي العدد على تأنيثه .

قل : ما عندي إلا خمسة دنانير .

ولا تقل : ما عندي إلا الخمسة دنانير .

وذلك لأنك تريد أن تخبر السامع بما يعلمه من قبل ، فالدنانير ينبغي أن تكون نكرة والتنكير من صفات غير المعروف وغير المعلوم ، فإذا كانت الدنانير الخمسة قد جرى ذكرها قبلا قلت : أنفقت خمسة الدنانير وأنفقت الخمسةَ الدنانيرَ ، فالأول مجرور والثاني منصوب لأنه بدل ، ومع هذا فيجوز الجر في الثاني تقول : أنفقت الخمسةَ الدنانيرِ ، وبعض اللغويين يعدَ الدنانير نعتا لا بدلا ولا أراه صوابا ، قال الجوهري في الصحاح : وتقول : هذه الخمسة الدراهم بجر الدراهم ، وإن شئت رفعتها وأجريتها مجرى النعت وكذا إلى العشرة" .

قل : أداء الدين وكِيان الدولة ورآه إياد عيانا .

ولا تقل : إداء وكيَان وأياد وعيان .

وذلك لأن "الأداء" اسم مصدر والمصدر التأدية كالزواج بالنسبة إلى التزويج والسراح إلى التسريح والطلاق بالإضافة إلى التطليق والصلاة بالإضافة إلى التصلية والسلام مع التسليم والكلام مع التكليم والزكاة مع التزكية والوصاة مع التوصية فكلها مفتوحة ، فالفتح غالب على اسم المصدر فيما ذكرت لك ولا يقتصر على اسم مصدر التفعيل بل يكون أحيانا اسما للأفعال كالعطاء مع الإعطاء والبيان مع الإبانة .

أما الكِيان فهو مصدر الفعل "كان مثل قام قياما وذاد ذيادا ولاذ لياذا وعاذ عياذا وصام صياما وصال صيالا وهلّم جراً ، وأحيانا يأتي بالتأنيث مثل عاد عيادة وزار زيارة فالواو في المصدر تجعل ياءاً لأنها ساكنة في الفعل لفظا لا أصالة .

وأما إياد ، فاسم علم للرجال وبه سمي إياد بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة إياد وهو مشتق من آده الحمل يؤوده إيادا أي ثقل عليه وأثناه ، إلا أنهم لم يذكروا الإياد في المصادر ، ولكن القياس يوجبه ويهدي إليه .

وأما العِيان فهو مصدر للفعل"عاينه" يعاينه ، وأوله مكسور كجميع مصادر "فاعَله يفاعِله" الآتية على وزن "فِعال" مثل "باينه بيانا" وهو غير البيان ، وقايضه قياضا وغايره غيارا وداينه ديانا ، وقيل إن الفعال اسم مصدر لأنه أقل من المصدر الثاني وهو المفاعلة كالمباينة والمعاينة والمقايضة ، ولكن هذا القول رد على قائله بأن "الفعال" أصله" فِيعال"ثم حذفت الياء تخفيفا للفظ .

قل : دهِش فلان يدهش دَهَشاً واعتراه دَهَشٌ .

ولا تقل : دهِشَ دَهْشة واعترته دَهْشة بهذا المعنى .

وذلك لأن مصدر الفعل "دَهِشَ" وهو الدَهش وهو قياسي وسماعي مثل فرح فرحا وغضب غضبا ومرض مرضا وفرق فرقا وعدم عدما ، وما لا يحصى لكثرته ، قال مؤلف اللسان ناقلا : " دهِش الرجل بالكسر دَهَشاً : تحير ويقال : دُهِش وشَدِهَ فهو دهِش ومشدوه شدْهاً ، ، واللغة العالية : دهِش على فِعل وهو الدهَش بفتح الهاء . . والدَهش مثل الخرف ونحوه . . والدَهشُ : ذهاب العقل من الذّهل والوله ، وقيل من الفزع ونحوه ، دَهِشَ دهشاً فهو دهش ، ودُهِشَ فهو مدهوش وكرهها . بعضهم وأدهشه الله وأدهشه الأمر" أ هـ .

ويجوز استعمال "الدهشة" مصدرا للمرة الواحدة كقولك : "ما هذه أول دَهْشَةٍ أدهَشْتُها" ويجوز استعمال "الدِّهشة" بكسر الدال مصدرا للهيأة كقولك "دهش دِهشة هائلة" . وكلاهما من المصادر القياسية .

قل : أجّر داره إيجارا أي أسكنها غيره بأجرة .

ولا تقل : أجّرها تأجيرا .

فمعنى أجَّرها فيها الآجر وهو الذي نسميه الطابوق ، هذا لصاحب الدار متولي أمرها . أما الساكن فيها بأجرة فيقول "استأجرت الدار استئجاراً وهو مستأجر ، وتقول"دفعت بدل الاستئجار إلى مؤجر الدار" أي صاحبها ومتولي أمرها ، فهو مؤجر وأنت مستأجر .

وتقول : يا فلان استأجر لي دارا وتساهل على المؤجر وادفع إليه الأجرة بسرعة ، فقد اضطررت إلى الانتقال من هذه الدار لأن مؤجرها شرس الأخلاق .

قل : أسهب فلان في كلامه فهو مسهِب أو أسْهِب فهو مُسهَب وكلامه مُسهَب فيه .

ولا تقل : كلامه مسهب ، بغير جار ومجرور .

والسبب في ذلك ميز صفة المتكلم عن صفة الكلام ، قال ابن فارس في المقاييس : "السين والهاء والباء يدل على الاتساع . . . يقال حفر القوم فأسهبوا أي بلغوا الرمل وإذا كان كذلك كان أكثر للماء وأوسع له ، ويقال للرجل الكثير الكلام مُسهَب بفتح الهاء ، كذا جاء عن العرب أُسْهَبَ فهو مسهَب وهو نادر" بلغوا الرمل ولم يخرج الماء ، وأسهب الفرس ، اتسع في الجري وسبق ، وأسهب الرجل إذا أكثر من الكلام فهو مسهَب بفتح الهاء ، ولا يقال (مُسهِب) بكسرها وهو

نادر ، واسـهب الرجل على ما لم يسم فاعله : إذا ذهب عقله من لدغ الحية" . وجاءَ في لسان العرب "والمُسهب والمسهَب الكثير الكلام قال الجعدي : (غير عييٍّ ولا مسهب) وقال ابن الأعرابي : أسهب الرجل : أكثر الكلام فهو مسهَب بفتح الهاء ولا يقال بكسرها ، وهو نادر ، وقال ابن بري ، قال أبو علي القالي البغدادي : رجل مسهَب بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ ، فإن كان في ذلك صواب فهو مسهِب بالكسر لاغير" أ هـ . ثم قال "وفي حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) قيل له : ادع الله لنا . فقال : أكره أن أكون من المسهَبين بفتح الهاء أي الكثيري الكلام" أ هـ .

قلت : وجود مسهَب موجب لوجود أسهِب ، وقد نقلنا أنه يقال : أسهب فلان إذا ذهب عقله من لدغ حية فهو مسهَب ، وزاد في اللسان "أومن لدغ عقرب . . . وقيل هو الذي يهذي من خرف" . ومن هذا استنتجوا أن المسهَب الكثير الكلام في الخطأ لأن الخرف والملدوغ يهذيان ، وجاء في الأخبار أن أبا سفيان بن حرب قال لعبد الله بن الزبعري : مالك تسهب في شعرك ؟ قال حسبك من الشعر غرة لائحة أو وصمة فاضحة" . ذكر ذلك ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ونقل قول علي (ع) لبعضهم "قد أسْهَبْتَ في ذكر عثمان ولعمري ما قتله أحد سواك" . ونقل في ذكر فتى من مقاتلة صفين" "ثم شدَّ لا ينثني حتى يضرب بسيفه ، ثم جعل يلعن عليا ويشتمه ويسهِبُ في ذمه" . ونقل أيضا أن جماعة من الخطباء تكلموا عند مسلمة بن عبد الملك ، فأسهبوا في القول ولم يصنعوا شيئا . والشواهد كثيرة لا يتسع المقام لأكثر من هذا منها .

قل : أعجبني هذا القَصَصُ ، وأعجبتني هذه القِصَصُ .

ولا تقل : أعجبتني هذه القَصَصُ

وذلك لأن "القَصَصُ" بفتح القاف مذكر لا مؤنث وهو اسم بمعنى

المقصوص أي المحكي والمروي والمأثور والمنقول والمذكور للاعتبار والاتعاظ ، وهو على وزن اسم المفعول القديم ، أي على وزن فَعَلٍ بمعنى مفعول كالعدد بمعنى المعدود والحسب بمعنى المحسوب والقبض بمعنى المقبوض وجمعه الأقباض وكالنفض بمعنى المنفوض ، والولد بمعنى المولود ، والحلب بمعنى المحلوب ، والقلم بمعنى المقلوم والصمد أي المصمود وهو المقصود ، ومنه قوله تعالى "الله الصمد" أي المصمود بمعنى المقصود في الحاجات والمستغاث المستعان ، وهذه الصيغة من صيغ اسم المفعول القديمة ، قد تنبهت عليها بعد تفكير جليل ، وتعليل طويل ، وهي تؤيد أن الصفات القديمة في العربية خالية من التأنيث ، مقصورة على التذكير ، وقد نشأ التأنيث بعد ذلك .

فالقَصَصُ اسم مفعول قديم بمعنى المقصوص وأما القِصَص بكسر القاف فهي جمع قِصَّة بمعنى الخبر والحكاية والرواية ، والقصة منقولة من مصدر الهيأة إلى الاسمية كالقطعة والفرقة والرِّزمية وكفة الميزان ، وتجمع القِصَّة على قصص كإربة وإرب .

قل : ينبغي استجماع الشروط المقتضاة

ولا تقل : هي الشروط المقتضية

وذلك لأن الأمر أو العمل أو المنصب هو الذي يقتضي الشروط أي يستوجبها وهو على سبيل الاستعارة من اقتضاء الدَّين ، فالأمر أو العمل أو المنصب هو المقتضي على صيغة اسم الفاعل ، والشروط هي المقتضاة على وزن اسم المفعول ، لأنها قد اقتضيت قال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز (افعل : ما يقتضيه كرمك) أي ما يطالبك به"فكرمك هو المقتضي بالياء ، وما تفعله أنت هو المقتضى بالألف المقصورة . وكنت ذكرت ما يشبه هذا التنبيه في"المبتلى" تقول : ابتلاه

الله فالله تعالى هو المبتلي بالياء ، والإنسان هو المبتلى بالالف المقصورة ، وتقول : ابتلاها الله فهي مبتلاة وابتلاهن فهن مبتليات وعلى هذا يجري القياس .

قل : جدب فلان أعمالهم

ولا تقل : شجب فلان أعمالهم .

فجدب فلان يجدبها جَدْبا أي عابها ونعاها عليهم وذمها ، قال الزمخشري في أساس البلاغة وجدب عمر (رضي الله عنه) السمَر بعد العتمة أي ذمه وعابه" .

قال ابن مكرم في لسان العرب : "جدب الشيء يجْدُبُه جدباً : عابه وذمَّه وفي الحديث : جدب لنا عمر السمر بعد عتمةٍ أي عابه وذمه وكل عائب فهو جادب قال ذو الرمة :

فـــيـــا لك من خـــد أســـيل ومنطق
رخـــــيم ومـن خَلْق تـعلـل جـــــادِبُـه

يعني أنه لا يجد فيه مقالا ولا يجد فيه عيبا يعيبه به فيتعلل بالباطل وبالشيء يقول وليس العيب" انتهى قول مؤلف اللسان .

أما معنى "شجبه" فهو أهلكه يقال : شجبه الله أي أهلكه وشجبه أيضا أحزنه ، وشجبه : شغله وفي الحديث : الناس ثلاثة : شاجب وغانم وسالم فالشاجب الذي يتكلم بالرديء وقيل الناطق بالخنا المعين على الظلم ، والغانم الذي يتكلم بالخير وينهي عن المنكر والسالم الساكت ، فنزهك الله عن أن تكون شاجباً أي متكلما بالرديء ، معينا على الظلم فقل : جدب فلان أفعال فلان يجدبها جدبا ، ولا تقل : شجبها يشجبها شجبا .

يقال : أكدت الأمرَ والوصيةَ والكتابَ أؤكده تأكيداً ووكدتها توكيدا .

ولا يقال : أكدت على الأمر وعلى الوصية وعلى الكتاب وأنما تستعمل"على" للإنسان المأمور بالفعل والعمل ، تقول : أكدت على فلان الأمر وأكدت على فلان الوصية وما أشبه ذلك .

يقال : تأكد عندي الأمر وتأكد عندنا الخبر فالأمر متأكد والخبر متأكد ، ويقال قياسا على كلام العرب"تأكدت الأمر" و"تأكدتُ الخبرَ" قياسا على قول العرب "تبينتُ الأمرَ وتحققت الخبرَ وتعمّدت الإعراض وتحريت الحقيقة " فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم .

ولا يقال : تأكدت من الأمر ولا تأكدت من الخبر ولا تأكدت من المبلغ .

يقال : جدب تصريح فلان يجدبه جدبا أي عابه ، وجدب سياسة فلان يجدبها جدبا ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "وجدب عمر (رضي الله عنه) السمر بعد العتمة أي ذمه وعابه" وقال في كتاب الفائق : "عمر (رضي الله عنه) جدب السمر بعد العتمة" وقال بعد ذلك : "الجدب هو العيب والنقص" وذكر شطر بيت ذي الرمة :

فيا لك من خد أسيل ومنطقٍ
رخيمٍ ومن وجه تعلّل جادبُه

أي عابه والعتمة هي الثلث الأول من الليل على أشهر الأقوال .

ولا يقال : شجب تصريح فلان وشجب سياسة فلان ، لأن شجبه وشجبها معناهما أهلكه وأهلكها ويأتي شجبه بمعنى أحزنه وشغله ،

وكلها لا تؤدي معنى "عاب وذم" وجاء في لسان العرب "الناس ثلاثة : شاجب وغانم وسالم ، فالشاجب الذي يتكلم بالرديء ، وقيل الناطق بالخنا ، المعين على الظلم ، والغانم الذي يتكلم بالخير وينهي عن المنكر فيغنم ، والسالم الساكت . . . "الخ

يقال : هُوية الإنسان أي حقيقته وبيان حاله ، وهي مأخوذة من الضمير هو كالماهية من قولهم "ماهو ؟" والكيفية من كيف والكمية من كم والأنوية والأنانية من أنا

ولا يقال : الهَوية ، لأنك تقول "هُو فلان" ولا تقول "هَو فلان" .

قل : بحثت عنه فإذا أنا به واقفا تحت شجرة ،

ولا تقل : فإذا أنا به واقف تحت شجرة .

وذلك لأن قولنا "فإذا أنا به" ، من عبارات العرب المختصرة المختزلة . وليست هذه العبارة كقولنا ، "بحثت عنه فإذا هو تحت شجرة" ، كما لا يخفى على المطّلع ، على أساليب التركيب ، فتقدير أصل قولنا "فإذا أنا به واقفا" ، هو فإذا أنا عاثر به واقفاً وظافر به واقفا ، فواقفا تكون منصوبة على الحالية ، ولا يجوز رفعها على وجه من وجوه الرفع ، ألا ترى أن من القول العديم المعنى قولك "بحثت عنه فإذا أنا هو واقف تحت شجرة" وهو على تأويل أن الباء زائدة .

وهذا التقدير كالتقدير في قولهم : مَنْ لي بالكتاب ؟ وكيف لي به ؟" فتقديرهما "من مظفر لي بالكتاب وكيف المظفر لي به ؟" . ولولا هذا التقدير لظهرت الجملتان ، من الأقوال المستهجنة المستعجمة ، ولبان نقصان تركيبهما ، وهذا الاختصار أو الاختزال كثير في لغة العرب . وهو الذي جرَّ جماعة من التعبيريين ، عن أسرار لغة العرب العظيمة ، على إنكار نظرية العامل الواجبة .

قل : هي صبور على عملها وفخور به وهو صبور على عمله وفخور به ، وهن فخورات وفخائر .

ولا تقل : هي صبورة على عملها فخورة به .

وذلك لأن"فعولا" الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث ويجمع لكليهما على"فعل" ويستقل المؤنث ويستأثر بفعائل ، ونحن نرى أن الأصل في الأوصاف والأفعال هو التذكير لأسباب أولها أن التذكير هو الغالب على التأنيث ، في مسموع اللغة كفعول هذا بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول ، وثانيهما استغناء الصفات الأنثوية عن التأنيث لعدم وجود الاشتراك فيها كحامل وطالق والثالث أن التأنيث جاز تركه حتى في الصفة المشتركة نحو "جارية بالغ" والرابع وجود التذكير فيها هو مشترك بينه وبين التأنيث كقوله تعالى"إن رحمة الله قريب من المؤمنين" وقول العرب جوازا "هي صديقي" أي صديقتي ، والخامس تذكير الخبر المحتاج إلى علامة التأنيث نحو "فقلت لها إن الكرام قليل" وإن كان التأنيث فيه لإفادة الجمع .

قل : شهر جُمادى الأولى وجُمادى الآخِرة .

ولا تقل : جَماد الأول وجَمَاد الثاني .

لأن جمادى على وزن فعالى هو الاسم الصحيح لهذا الشهر والألف فيه للتأنيث ، ولذلك قالوا "الأولى" و"الآخرة" وجمادى مثل قُصارى وجُمادى ، من أوزان الأسماء المفردة ، فللعرب جماديان الأولى والآخرة ، وربيعان الأول والآخِر ، ولغيرهم كانونان الأول والثاني ولو كانوا عربا لقالوا "الآخِر" ولهم تشرينان الأول والثاني ، ولو كانوا عربا لقالوا"تشرين الآخر" ولا يخفى ما في قول العرب "الآخِر والآخِرة" من فائدة ، وذلك أنهم أرادوا أن يفهموا السامع أنه ليس عندهم ربيع ثالث ولا جمادى ثالثة ، على حين أن قول غيرهم "تشرين الثاني" لا يمنع أن يأتي تشرين ثالث ، وقولهم "كانون الثاني" لا ينفي أن يكون لهم كانون ثالث .

يقال : سرنا وإذا نحن برجل يستغيث ، وبحثنا عن الشيء ، وإذا به مطروحا خلف الدار .

ولا يقال : سرنا وإذا بنا كذا وكذا ، ولا يقال : بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار والسبب في ذلك أن "إذا" الفجائية ، لا يفاجأ بها المتكلم نفسه ، فأصل العبارة"سرنا وإذا نحن باصرون برجل يستغيث أو ظافرون به أو شاعرون به أو عاثرون أو ما أشبه ذلك ، فكيف يصح أن يقال"سرنا وإذا بنا شاعرين برجل يستغيث "فالمطلوب" وإذا نحن شاعرون برجل يستغيث ، وتحذف كلمة "شاعرون" فتكون الجملة "وإذا نحن برجل يستغيث" ويجوز حذف نحن فتكون الجملة "وإذا برجل يستغيث" .

أما قولهم "بحثنا عنه فإذا به مطروحٌ خلف الدار" فالخطأ فيه رفع مطروح مع وجوب نصبه لأنه حال من الضمير المجرور بالباء وهو الباء في قولهم "به" والعامل فيه اسم الفاعل المحذوف المقدر "شاعرون" أو عاثرون أو باصرون أو ظافرون . وفي العربية أسرار ودقائق تبين شيئا فشيئا للمتكامل الدقيق النظر العميق ليفكر .

يقال : تقدم مطَّرِد ، وتعليم مختلِط وجندي مرتزِق ، وشيء مزدوج .

ولا يقال : مطّرَد ولا مختلَط ولا مرتزَق ولا مزدوَج في وصف تلكم الموصوفات ، ذلك لأن هذه الأسماء مشتقة من أفعال مبنية للمعلوم ، لازمة غير ومتعدية ، يقال : اطّرد التقدم يطّرد فهو مطّرِد ، واختلط التعليم يختلِط فهو مختلِط ، وارتزق الجندي يرتزِق فهو مرتزِق ، وازدوج الشيء وأكثر ما يقال ازدوج الشيئان فهو مزدوج وهما مزدوِجان .

يقال : تقدم مطَّرِد ، بالطاء المشدّدة

ولا يقال : مضطرد بالضاد .

وذلك لأن المطَّرد مشتق من مادة "الطرد" وهي الطاء والراء والدال ، وليس فيها ضاد ، فالقائلون "مضطرد" ليت شعري من أين أتوا بالضاد ؟ فليس في العربية "ضَرَد" حتى ينقل إلى افتعل ويكون بالإبدال اضطرد ، كما هو الحال في "ضرب" الذي اشتق من "اضطرب" فهو مضطرب . ولم يجئ في الإبدال المطرد إبدال حرف الطاء الأول ضادا .

يقال : طبيب متخصصٌ وأطباء متخصصون .

ولا يقال : طبيب أخصائي ولا أطباء أخصائيون فالأخصائي منسوب إلى الإخصاء . ذكر الفيروز أبادي في القاموس أنهم قالوا "أخصى فلان إذا تعلم علما واحداً" فظن واضع الاصطلاح أن "الاخصاء" هو للمدح والتنبيه والتنويه ، فنسب إليه على صورة "إخصائي" وهذا النسب مخالف للذوق واللغة ، لأن الوصف بالأخصائي لا يفيد البتة ألا ترى أن المعلم لا يقال "تعليمي" والمدرس لا يقال "تدريسي" فما كان الداعي إلى استبدال المصدر باسم الفاعل ، فالمعطي لم يسمه أحد الاعطائي .

يقال : استأجرت داراً لأسكنها فأنا مستأجر وقد دفعت أجرتها أي بدل سكناها .

ولا يقال : أنا مؤجر ولا مؤجرها لهذا المعنى ، فصاحب الدار مؤجر ، وأنا مستأجر ، وفعلي إيجار وفعله استئجار .

يقال : هو رجل بائس أي شديد الحاجة وقد بَئِس يبأس بؤساً ، وجمع البائس المشهور هو بائسون

ولا يقال : بهذا المعنى بؤساء لأن البؤساء جمع البئيس أي الشجاع

فالبؤساء هم الشجعان الأشداء وإطلاق صيغتهم هذه على البائسين من الخطأ المبين الذي لا يجوز التسامح فيه ولا التساهل .

يقال : هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البديهة والطبيعة .

ولا يقال : بدهي وطيعي ، لأن العرب لم تحذف الياء من أمثال هذه الياء من أمثال هذه الأسماء ، إلا إذا كانت من الأعلام المشهور كقبيلة ثقيف وعتيك ، وبجيلة وجزيرة ابن عمر ، فقالوا ثقفي وعتكي وبجلي وجزري ، أما أسماء الجنس وأشباهها كغريزة وبديهة وطبيعة وسليقة فلا تحذف منها الياء أبداً لئلا تلتبس بعشرات أسماء بل مئات ، وقد قالت العرب علم الطبيعيات ولم يقولوا"علم الطبعيات ولقب أحد الشعراء"البديهي" وهو شاعر مشهور من أهل القرن الرابع للهجرة واسمه علي بن محمد . ولم يقل له أحد طوال حياته أنت بدهي .

يقال : مسح الأرض يمسحُها مسحاً للقليل منها ومِساحة للكثير ،

ولا يقال : "مَساحة" بفتح الميم ومديرية المِساحة لا مديرية المَساحة ، وكذلك القول في الصِناعة والزِراعة والنِجارة والعِطارة والحِدادة والبِزارة ، والبِوابة مهنة البواب وأمثالها .

يقال : البِيأة للمنزل وما أشبه والحالة وما أشبهها

ولا يقال : "البَيأة" لأنها مشتقة من باء يبوء أي رجع ، وباء بالحق يبوء ، أي اعترف ، وباء فلان بإثمه عاد بإثمه .

قل : تكلم على مختلِف الشؤون بكسر اللام من مختلف .

ولا تقل : مختلَف الشؤون ، بفتح اللام .

وذلك لأن "المختلِف" اسم فاعل منقول إلى الصفة المشبهة لدوام الصفة فيه ، أي صفة الاختلاف ، وهو مشتق من الفعل"اختلف يختلف" وهو فعل لازم مشترك أيضا ، مثل "اطّرد" يقال "اختلفت الشؤون تختلف فهي مختلفة أي خالف بعضها بعضا ، فتنوعت فهي مختلِفة أي متنوعة وأصل العبارة "تكلّم على الشؤون المختلِفة ، فالمختلفة صفة من الاشتقاق والإعراب ، ثم قدمت الصفة على الموصوف فصارت مضافة إلى ما بعدها فقيل مختلِف الشؤون ، وهكذا الحال في كل صفة تُقدَّم على موصوفها ، فإنها تفقد تأنيثها ، تقول : ليس في هذا الأمر كبير فائدة ، ولا جليل عائدة ، وكذلك الأمر إذا عملت الصفة في جمع التكسير المؤخر ، كقوله تعالى في سورة النحل : "يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس" . وكقوله عز من قائل" ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً ، فأخرجنا به ثمرات مختلف ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود" . ترى ألوانه مختلفة وألوانها مختلفة . ويجوز اشتقاق اسم مكان من اختلف وهو المختلَف" تقول : هذا مختلَف طلاب العلم أي الطريق الذي يختلفون فيه لطلب العلم كطريق المعاهد العلمية .

قل : غرْضة

ولا تقل : عَرَضَة

وذكرنا لك السبب في الكلام على "أزْمة"(١) وأنها هكذا سمعت من العرب فإذا جمعت العرضة جمع مؤنث سالما قلت "عَرَصات"مثل ثَمَرَات

---

(١) قل ولا تقل ج١ ط١ ص ط٢ ص .

ونَخَلات وحَرَبات ، وأزَمات . وهذا الجمع مثل "عَرَصات تستعمله لما بين الثلاث والعشر تقول عندي ثلاث عرصات أربع عرصات خمس عرصات ست عرصات سبع عرصات ثماني عرصات تسع عرصات عشر عرصات فإذا زاد عددها على ذلك قلت "عِراص" وتقول عندنا عشر حَرَبات جمع حربة فإذا زاد عددها تقول "عندنا حِراب" كعراص ، وفي الحديقة عشر ظبيات فإذا زاد عددهن قلت "في الحديقة ظِباء" على وزن حِراب وعِراص .

قل : هو عالم بذلك وذو علم وعليم به ومتبحر فيه وذو تبحر وخبير به وواسع الاطلاع عليه ،

ولا تقل : له إلمام واسع به ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الإلمام هو أدنى المعرفة وهو مأخوذ من قول العرب :

ألممت بفلان إلماما ويقال أيضا : ألممت عليه ، وألمّ فلان بالذنب أي قاربه ، فالإلمام هو النزول والزيارة أي المقاربة ، قال الفيومي في المصباح المنير :"ألم الرجل بالقوم إلماما : أتاهم فنزل بهم ، ومنه قيل : ألم بالمعنى إذا عرفه ، وألم بالذنب فعله ، وألم بالشيء : قرب" . وقد أوضح الزمخشري مقدار الإلمام في المعرفة في أساس البلاغة ، قال : "وألم بالأمر : لم يتعمق فيه ، وألم بالطعام : لم يسرف في أكله .

فالإلمام من ألفاظ القلة والمقاربة ، ولذلك لا يجوز استعماله للكثرة ولو كان ذلك مع الوصف بها ، وقولنا "إلمام واسع" هو كقولنا "شيء قليل كثير" وشيء ضيق واسع" وهما من الأقوال المتهافتة ، فقل : هو عالم وعليم ومتبحر وخبير وواسع الاطلاع بدلا من هو ملم وذو إلمام واسع .

قل : لمسَ فلانٌ الشيءَ يلمِسُهُ ويلمُسُه .

ولا تقل : لمِسَه يلمَسُه ، فلم يسمع ذلك عن العرب ولم يقيد كما قولهم مسَ يمِسَ في اللغة العربية الفصيحة ومسَّ يمَسُ في اللغة الرديئة لأن أوزان الفعل الثلاثي مسموعة ولاسيما الأفعال المتعدية منها ، كلَمَسَ يلمِسُ ويلمُسُ ، والأفعال المتعدية هي الأصول والأفعال اللازمة مثل خرج ونام وطرب وجاع فروع أو دون الفروع ، لأن الأصل في الأفعال هو التعدي ، وذلك بأن الحي كائنا ما كان لا يتحرك إلا للتعدي على غيره لضمان حياته وعيشه وعلى هذه الحقيقة الوجودية كانت الحرب بين البشر هي الحالة الطبيعية والسلم هي الحالة الاصطلاحية وأقدم المعاهدات بين الدول هي معاهدات عدم الاعتداء .

قل : هذه مسابقة حسنة وظاهرة حسنة ، وعلامة حسنة ، وأمارة حسنة ، وطالعة حسنة .

ولا تقل : بادرة حسنة .

وذلك لأن "البادرة" عند إطلاقها ، عند العرب تدل على غير الحسن ، وغير المستحسن ، إذا كانت بادرة إنسان ، وكانت معنوية لا مادية ، جاء في لسان العرب "البادرة الحدّة ، وهو ما يبدر من حدة الرجل عند غضبه ، من قول أو فعل ، وبادره الشر ما يبدر منه يقال : أخشى عليك بادرته ، وبدرت منه بوادر غضب أي خطأ وسقط عندما احتد . والبادرة البديهة والبادرة من الكلام ، التي تسبق من الإنسان في الغضب ، ومن قول النابغة : ولا خير في حلم إذا لم تكن له بوادر تحمي صفوه أن يكدرا .

وهذا من التعابير البلاغية ، وذلك أن الشاعر نفى الخوف من بوادره ، وأراد أنه ليس له بوادر فتخاف وتخشى ، والذي أشعرنا بذلك هو أن البوادر مخشية مخوفة ، سواءاً أكانت منه أم كانت من غيره .

وقد اتصفت بادرة الإنسان المعنوية بالسوء في كتب اللغة كما ذكرت ، وفي اللغة الأدبية كما ذكرت في البيت "سهل الخليقة لا تخشى بوادره" وكقول الفرزدق :

إذا مالك ألقى العمامة فاحذروا

بوادر مالك حين يغضب

قال الشريف الرضي - أراد الفرزدق أن مالكا إذا ألقى العمامة ، طار حلمه وخيف سطوه وما دام معمماً فهو مأمون الهفوة ، أو مغمود السطوة ، وعلى مجرى عادتهم وعُرْفِ طريقتهم .

وجاء في تاريخ الطبري ذكر بادرة الجهل ، وورد في مادة فرض من أساس البلاغة للزمخشري" ونخاف أن تفرض علينا بادرة" ، وورد في تاريخ الوزراء "أو بادرة تندم عليها" . فالبادرة مفروضة بالسوء أبدا ، حتى بادرة الدمع . إلا أن البادرة وردت ، كما نقلنا من لسان العرب ، بمعنى البديهة ، وهي القول المفاجئ ولا يشترط فيه الخير والحسن ، وإنما يجوز فيه الإعجاب لبراعتها ، وإن كانت بذيئة في بعض الأحيان ، قال أبو حيان التوحيدي ، في كتاب الإمتاع والمؤانسة ، "ومتى لم تغفر لي الذنب البكر والجناية العذراء والبادرة الصادرة فقد اعنتني على ما كان مني "فلو كانت البادرة النادرة حسنة لم يحتج صاحبها إلى الغفران" .

قل : أمَلْت فلان الشيء آمُلُه امـلاً ، وأمَّلته أومِلّه تأميلاً ، أي رجوته .

ولا تقل : تأملته بمعنى رجوته .

وذلك لأن أصل الفعل هو "أمَلَ يأمُلُ أملاً كنصر ينصر نصراً ، والأمل اسم المصدر ، وذكر ان ابن جني أن له لغة أخرى هي الأمْل على وزن البشر ، وللمبالغة يقال : "أمَّله يؤمِّله تأميلا" مثل قضّاه وقضّاه ،

وفتّشه وفتّشه ، وحطَمه وحطّمه وكسَره وكسّره" وما يطول ذكره أما "تأمّل فلان الشيء ، يتأمّله تأمّلا" فله معنى آخر هو التثبت في النظر إليه ، قال مؤلف لسان العرب : "التأمل : التثبت وتأملت الشيء أي نظرت إليه مستثبتا له ، وتأمل الرجل : تثبت في الأمر والنظر" .

وقال ابن فارس ، في مقاييس اللغة : "الهمزة والميم واللام أصلان ، فالأول التثبت والانتظار ، والثاني الحبل في الرمل ، فأما الأول فقال الخليل : الأمل الرجاء ، فتقول : أمَّلته أؤمّله تأميلا ، وأمَلْته آمُله أملاً ، وإملا ، على وزن جلسة ، وهذا فيه بعض الانتظار . وقال أيضا : التأمل : التثبت في النظر قال (زهير) :

تأمّل خليلي هل ترى من ظعائن

تحمّلن بالعلياء من فوق جُرثم

وقال المرار :

تأمّل ما تقول وكنت قِدما

قطاميا تأمُّله قليلُ

والظاهر أن استعمالهم "فأمّل" بمعنى "أمّل وأمل" جاءهم من اللغة العامية ، كما هو معروف في لغة العامة ، وهوّن استعماله بمعنى الرجاء وحدة المادة ، وهي الألف والميم واللام . فظنته الخاصة مثل "عَلِم وتعلّم ، وحَفظَ وتحفّظ ، وقدم وتقدّم ، وعَرَف وتعرف ، وندِم وتندّم ، وأسِف وتأسّف . وهكذا ، إلا أن أوزان الأفعال العربية مختلفة المدلولات ، وأكثر المتشابهات منها على وزن "فعل وأفعل" والفرق بينهما زيادة الهمزة في الرباعي ، ومع ذلك فالرباعي لغة قبيلة من القبائل ، إذا كان بمعنى الثلاثي ، وذلك مثل "وحى وأوحى . وغفا وأغفى ، وربث وأربث ، ورجع وأرجع ووقف وأوقف .

قل : ورد علينا كتاب ووردت علينا بضاعة .

ولا تقل : وردنا كتاب ووردتنا بضاعة .

وذلك لأن معنى الفعل "وَرَد" الحقيقي هو دخول المنهل والشرب منه قال مؤلف لسان العرب : "تقول : وردت الإبل والطير هذا الماء وِرْداً ووردته أوراداً . . .

وقال ابن سيده : ورد الماء وغيره وردا وورودا . . قال زهير :

فلمـــا وردت الماء زرقـــا جـــمـــامُـــهُ
وضـــعن عـــصيّ الحـــاضـــر المتـــخـــيِّم

. . . وكل من أتى مكانا منهلا أو غيره فقد ورده . وقوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ، فسره ثعلب فقال : يردونها مع الكفار . . . إلخ ثم قال : "وورد عليه أنني أشرف عليه ، دخله أو لم يدخله" .

فالفعل "ورد" قد استعير من الحقيقة إلى المجاز فصار كل من أتى مكانا منهلا أو غيره وارداً له ، فالمفعول يجب أن يكون ظرفا أو شبه ظرف ، كالمنهل والبلد والمدينة والدار وشبه الظرف نحو "الماء" لأنه لا بد له من الظرف .

ولما كان الإنسان في الأصل غير ظرف لم يجز أن يقول عن نفسه "وردني كتاب" ولا أن يقول : وردتني بضاعة ، والصواب "ورد علي كتاب ووردت علي بضاعة" والمفعول محذوف كسائر المفعولات المحذوفة لكثرة ظهورها ، واشتهارها ، وتقدير العبارة"ورد على داري أو منزلي كتاب ، ووردت على دكاني بضاعة ، كما تقول : قدم علي كتاب ، قال الزمخشري بين قولهم : ورد عليه أمر لم يطقه ووردته الحمى . . فالأمر معنوي ، والحمى حسية .

قل : ثبت الجيش في القتال وصبر على القتال وصابر .

ولا تقل : صَمَد الجيش إلاَّ بمعنى تقدم نحو العدو .

وذلك لأن" صمد"بمعنى قصد وانتحى وأمّ وزحف وسار قاصدا وتحرك عامرا ومصدره"الصمد" لا الصمود ، لأنه يدل على الحركة المستقيمة من غير تراخ ولا ميل ولا تعريج ، ولذلك قابلت العرب الفعل بالمصدر القاصد الحاسم ، قالت : صمد إلى عدوه صمدا أو قصد إليه قصدا وزحف زحفا ونحا نحوا وحج حجا وسار سيرا وعدا عدْواً وجرى جريا جاءت مصادر هذه الأفعال على وزن "فَعْل" للسبب الذي ذكرته آنفا .

وأما استعمال "صَمَد الجيش بمعنى ثبت" فقد جاءنا من بعض مترجمي البلاغات الحربية في الحرب العالمية الأخيرة ، وكذلك مصدره المخالف للقياس والسماع أعني "الصمود" ونحن مع قولنا بالمساهلة والمسامحة في تطور التعابير الذي هو ديدن كل لغة حية لم نجد وجها مقبولا لاستعمال "صمد" بمعنى "ثبت" ولا لاستعمال "الصمود" مكان الصمد ، لأن "الصمد" ضد الثبات فهو حركة وسير وقصد ، قال ابن فارس في المقاييس : "الصاد والميم والدال أصلان أحدهما القصد والآخرالصلابة في الشيء ، فالأول الصمد ، القصد ، يقال صمدتُهُ صمدا ، وفلان مصمَّد إذا كان سيدا يقصد إليه في الأمور ، وصَمَد أيضا والله جل ثناؤه الصَّمد لأنه يصمُدُ إليه عباده بالدعاء والطلب والأصل الآخر "الصَّمْدُ" وهو كل مكان صلب . . . " . وبه يعلم أن الفعل "صَمَدَ" لا يدل إلا على القصد أي الحركة والانتحاء لإحدى النواحي ، وقال الجوهري في الصحاح : "صمده صمدا أي قصده وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "صمده قصده وصمد صمدا هذا الأمر : اعتمده .

وجاء في كتاب "المغرب في ترتيب المغرب" للمطرزي "الصمد : القصد من باب طلب ومنه حديث المقداد : ما رأيت رسول الله(صلى الله عليه وسلم) صلى إلى عود أو عمود إلا جعله على حاجبه الأيمن أو

الأيسر ولا يصمد له صمدا أي لا يقابله مستويا مستقيما بل كان يميل عنه . وقوله : صمد لجبة خزّ أي قصد بالإشارة إليها" . وفي حديث المقداد ما يوهم أن الصمد يفيد المقابلة ، والتحقيق أو المصلّي إلى العود متحرك الرأس كسائر المصلين لا ثابته فرأس ينتحي تارة الجهة اليمنى وتارة أخرى الجهة اليسرى" فالقصد شرط وشواهد الواقع اللغوي التي تثبت أن صمد معناه "قصد" هي المعمول عليها لأنها المظهر العملي للاستعمال ، قال الزمخشري في كتابه الفائق : "في قصة بدر عن معاذ ابن عمرو الجموح (رضي) قال : نظرت إلى أبي جهل في مثل الحرجة فصمدت له حتى إذا أمكنتني منه غرة حملت عليه فضربته ضربة طرحت رجله من الساحة . . قال الزمخشري : الصمد : القصد" .

وقال أبو العباس المبرد في الكامل : "روى عن النبي (ص) أنه نظر إلى رجل ساجد إلى أن صلى النبي (ص) فقال : ألا رجل يقتله فحسر أبو بكر عن ذراعه وانتضى السيف وصمد نحوه ثم رجع إلى النبي (ص) فقال : أأقتل رجلا يقول : لا إله إلا الله ؟" . وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : "كتب معقل بن قيس إلى علي بن أبي طالب : أما بعد فإني أخبر أمير المؤمنين عن جنده وعن عدوه إلى أن قال : ورفعنا لهم راية أمان فمالت إلينا طائفة منهم وثبتت طائفة أخرى فقبلنا أمر التي أقبلت وصمدنا إلى التي أدبرت فضرب الله وجوههم ونصرنا عليهم" . وجاء في نهج البلاغة من أقوال علي عليه السلام "وعليكم بهذا السواد الأعظم والرواق المطنب فاضربوا ثبجه فإن الشيطان كامن في كسره وقد قدم للوثبة يدا ، وآخر للنكوص رجلا ، فصمداً صمداً حتى ينجلي لكم عمود الحق" .

فقل : ثبت الجيش في الحرب ولا تقل بهذا المعنى صمد ، قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" وقل صمد الجيش إلى العدو صمدا إذا قصد نحوه وزحف إليه .

قل : توفّرت الشروط في الأمر الفلاني .

ولا تقل : توافرت الشروط فيه .

وذلك لأن معنى "توفرت" بلغت العدد المطلوب والحال المرادة ، والحد المعين ، أما معنى"توافرت فهو تكاثرت وليس المراد تكاثر الشروط ودواعي وفارتها بل المراد كونها كاملة كما ذكر آنفا ، وكان الكتّاب والمتكلمون اللغة الفصيحة يقولون"توفرت الدواعي وتوفرت الشروط"حتى أخرج أسعد خليل تذكرته المسماة تذكرة الكاتب وقال : ويستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أي كثر ، فيقولون : يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة" وهذا الأمر لا تتوفر فيه الأسباب الكافية . وفي اللغة توفر عليه رعى حرماته وصرف همه إليه" . انتهى قوله .

وقد أخطأ الرجل في الشرح والتصحيح ، فقولهم : تتوفر فيه الخبرة التامة "لا يراد به : تكثر فيه الخبرة التامة" كما زعم أو ظن الرجل ، لأن الكثرة لا حد لها فإلى أي مقدار تكثر الخبرة ، ثم أنهم لو أرادوا كثرة الخبرة ما قالوا"الخبرة التامة" فالتامة قيد للخبرة ، وقد استعمل ابن خلدون وهو من الفصحاء المتأخرين "توفرت الدواعي" كما جاء في مقدمته ، ونص قوله في أول مقدمته :

"وهو على ما ذكروه من الغرابة تتوفر الدواعي على نقله" وبهذا نعلم أننا ينبغي أن نقول : "تتوفر الشروط على كذا" فهو أفصح من "تتوفر في كذا : فتتوفر الشروط على كذا معناه تكون مقصورة عليه وخاصة به مع شرط الكمال وانتفاء النقصان ، أما إنكاره ورود "توفر" بغير "على" فغير صحيح ، وقد ذكر الشيخ إبراهيم اليازجي في لغة الجرائد (ص١٥) شيئا مفيدا في هذا الباب ، قال : "إنهم يقولون : شيء وافر أي تام لا نقص فيه . . . وقال ابن حمدون في مروج الذهب : فتعجبت من ذلك في أول أمره ثم تبينت القصة فإذا إنه يتوفر من ذلك في كل شهر مال عظيم" .

وخلاصة القول ، أن توفرت الأسباب والشروط والدواعي صحيح وأن "توافرت" لا محل له لأنه بمعنى تكاثرت والتكاثر لا حد له .

قل : جرت مُفاوضات دُوَلية ، للمفاوضات التي بين الدول جمهرة دول .

ولاتقل : جرت مفاوضات دَولية ولا المفاوضات الدَّولية ، لذلك المعنى .

وذلك لأن المراد هو نسبة المفاوضات بين جمهرة الدول لا إلى جنس الدولة ، والفرق كبير بين المنسوب إلى الفرد أي الدَّولي ، والمنسوب إلى الجمع أي الدُولي فالجمع يفيد الكثرة والاشتراك في مثل هذا المعنى ، كالشعوبي فإنه غير الشعبي ، وسمّى أبو الفتح عثمان بن جني ، فيلسوف النحو والصرف كتابه في التصريف ، وهو مطبوع متداول ، "تصريف الملوكي" ولم يستعمل الجاحظ في كتبه إلا "الملوكي" ، وقال أهل الأدب"الرسائل"الديوانية والرسائل الأخوانية"ولم يقولوا"الرسائل الأخوية" لأن ذلك لا يؤدي المعنى المراد ، وإن كان صحيحا في غيره ، فالمراد تكون بين الأخوان بمعنى الأصدقاء .

ولكون الجمع يفيد الكثرة في النسبة ، نسبت العرب إلى الحرف والصناعات والمهن وأشباهها مجموعة فقد قالوا : الأبري ، والأقفالي والأقفاصي ، والأنماطي والكرابيسي ، والملاحمي والمحاملي والأكفاني والخرائطي ، والقراطيسي والجواليقي ، والخواتيمي والقماطري ، والطرائفي والعمائمي والمغازلي ، والجعابي ، والجذوعي ، والقلايسي والطرابيقي ، والطيالسي والفرائضي . والجلودي والقدوري ، والجلاجلي ، في أنساب علماء وفضلاء وأعيان مشاهير من رجال الأمة ، وقد اعترض الحريري صاحب المقامات ، في كتاب "درة الغواص في أوهام الخواص" على من يقول "صُحفي" لمن يقتبس علمه من الصحف : قال : "والصواب

عند البصريين صَحَفي نسبة إلى صحيفة المفرد ، كحنفي نسبة إلى حنيفة ، فإنهم لا يرون النسب إلى واحد الجمع ، إلا أن يجعل الجمع علما للمنسوب إليه ، كمدائن وكلاب ، فيقال مدائني وكلابي ، أو كان في النسب إلى الواحد التباس كأعرابي فإنه لو قيل عربي ، لالتبس بالمنسوب إلى العرب ، وبينهما فرق مذكور في محله ، وجاء في شرح الدرة أن الحريري العالم اللغوي المشهور قال "كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين ، وهو المشهور ، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقا" ، وجاء قيد المانعين من النسبة إلى الجمع استثنوا صورا منها أن يكون وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات ، ومنها أن يقصد النسب إلى اللفظ كشعوبي ، فإنه نسب إلى لفظ شعوب في قوله القائل "شعوبا وقبائل" ، فالكوفيون كانوا ينسبون إلى الجمع مطلقا ويجوزون ذلك مطلقا ، وإيجاب النسبة إلى المفرد بدعة صرفية من بعض غلاة البصرة ، الذين لم ينظروا إلى الواقع اللغوي ، الذين يعدون القاعدة التي ابتدعوها هم أنفسهم غاية لا واسطة ، ومع ذلك فقد ذكرنا أن عثمان بن جني ، وهو ممن كان يذهب مذهب البصريين ، سمى كتابه "التصريف الملوكي" خوفا من الالتباس" والحقيقة أن اللغة لا تنظر في النسبة إلى المفرد والجمع ، من حيث هما مفرد وجمع ، بل تنظر من حيث إفادة النسبة للمعنى المقصود بها ، فإن دلّ المفرد ، رجحت النسبة إليه ، وإن دل الجمع رجحت النسبة إليه ، وطريقة التمييز بينهما أن تستعمل الإضافة مكان النسبة ، فإن أفاد المفرد المراد نسبت إليه وإن أفاد الجمع المراد نسبت إليه ، فإن قلنا "مفاوضات دولة أو مفاوضات الدولة" فقولنا لا يفيد مفاوضات دول ولا "مفاوضات الدول" فقل "إذن مفاوضات دُولية والمفاوضات الدُّولية" ولا تقل مفاوضات دَولية والمفاوضات الدَّولية" وقل : القانون الدُّولي . ولا تقل : "القانون الدَّولي" .

قل : رأيت نيفاً وعشرين رجلا .

ولا تقل : رأيت عشرين رجلا ونيفا .

والنيف أصله نيوف لأنه من ناف الشيء ينوف أي ارتفع ، فهو مثل الخير والنيف معناه ما زاد على العقد حتى تبلغ الزيادة العقد التالي تقول : عندي نيف وعشرون دينارا أي لم تبلغ الزيادة الثلاثين ، وتقول : عندي نيف وثلاثون دينارا إذا لم تبلغ دنانيرك الأربعين . فالنيف يستعمل العشرين إلى ما فوقها حتى التسعين على هذا النحو أي يكون مقدما على العقود العشرين والثلاثين والأربعين وما بعدها ، فإذا بلغ العدد المائة وزادت قلت : عندي مائة دينار ونيف ، بتأخير النيف عن العدد الكبير ، وتقول : عندي ألف دينار ونيف ، وعنده مليون دينار ونيف ، وعندها ثلاثة آلاف ونيف .

وقد أخطأ الشيخ إبراهيم اليازجي اللغوي المشهور في قوله في رسالة (لغة الجرائد) يقال : " ومن هذه المادة يقولون نيف وعشرون دينارا . فيقدمون النيف والمسموح تأخيره ، يقال : عشرون ونيف ومائة ونيف" انتهى قول اليازجي . قلت : إن قوله : يقال مائة ونيف صحيح وقوله"عشرون ونيف" خطأ لما ذكرت لك من أن النيف تقدم على العقود ، قال أبو العباس المبرد في الكامل : " حدثني الحسن بن رجاء قال قدم علينا علي بن جبلة إلى عسكر الحسن بن سهل والمأمون هناك بانيا على خديجة بنت الحسن بن سهل المعروفة ببوران ، ونحن إذ ذاك نجري على نيف وسبعين ألف فلاح" ولم يقل :على سبعين ألف فلاح ونيف ، لأن العدد الكبير هو من العقود ، وقال المبرد في الكلام على زواج أم خارجة :" فكانت قد ولدت في العرب في نيف وعشرين حيا من آباء متفرقين" . ولم يقل : "في عشرين ونيف" وقال في أخبار الخوارج : "فلم يزل الربيع الأجزم يقاتلهم نيفا وعشرين يوما" ثم قال : "وقد جاء الرقاد وهو من فرسان المهلب ، على فرس لأدهم وبه نيف وعشرون جراحة وقد وضع عليها"القطة" ونقل ابن أبي الحديد في شرح

نهج البلاغة إن مروان بن الحكم قال لمعاوية بن أبي سفيان : "فرويدا رويدا فقد بلغ بنو الحكم وبنو نبيه نيفاً وعشرين" . ولا حاجة إلى التطويل بذكر النصوص فالقاعدة راهنة .

قل : تساهلت على فلان في هذا الأمر ، أي لنت له ولم أتشدد عليه ولم أداقه الحساب وغمضت عنه .

ولا تقل : تساهلت مع فلان .

وذلك لأن كلمة "مع" تفيد الاشتراك ، ولأن تساهل "ليس للاشتراك ، ثم إن الاشتراك لو صح في تساهل لوجب أن يكون المعنى ، أنك ساهلته وساهلك . وليس هذا هو المراد ، بل المراد أنك أظهرت له سهولة في الأمر" ومثال تساهل إليه قول الجوهري في مادة غمض يقال : "غمض عنه إذا تساهل عليه في بيع أو شراء" . وجاء في أساس البلاغة للزمخشري" تساهل الأمر على فلان ، ضد تعاسر عليه" .

وروى أبو عبيد الله المرزباني ، في كتابه الموشح ، أن رجلا كتب إلى محمد بن داود الأصبهاني في الشعر روى ، فأجابه محمد من قصيدة :

هب العروض تساهلنا عليك به

فأي نحوٍ بهذا العقل يحتسب ؟ .

وقد استشهدنا بالشعر على أنه يقال "تساهل عليه" ، ولا يقال غيره ، وإنما أوردنا إليه بعد النثر ، لئلا يقال إن الشاعر مضطر إلى استعمال "على" ، لإقامة الوزن ، وخلاصة القول هي أن "تساهل ، ليس من أفعال الاشتراك ، وأن المستعمل معه هو الحرف "على" فقل : تساهلت على فلان ، ولا تقل : تساهلت مع فلان .

قل : النماء طريق إلى الفناء ، إن صحّ القول .

ولا تقل : إذا صحّ القول .

وذلك لأن الحرف "إن" هو الأصل في الشرط ، وأنه استعمل للحدوث غير المتحقق كقوله تعالى "قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل" ، فإن كان في آرائهم سارقا ، ولأن "إذا" لظرفية الزمان ، وتحقيق الحدوث أو غلبة الحدوث ، والشرط طارئ عليها ، فليس شرطا حقيقيا ، ولذلك لا يجوز استعمالها في مكان "إن" كقولنا السابق "النماء طريق إلى الفناء ، إذا صح القول" والصواب "إن صح القول" ومعنى إذا صح القول هو أن القول صحيح ، وليس هذا هو المراد .

ثم إن "إذا" تستعمل للظرفية التامة أيضا تقول "إذا طلعت الشمس خرج فلان إلى عمل"و "إذا حل الشتاء كثرت الغيوم" ، و"إذا نمنا استرحنا" ، فإن الشمس لا بد من أن تطلع ، والشتاء لا بد من حلوله ، والنوم لا بد للإنسان منه ، و"إذا" ظرف للمستقبل ، وأصلها"إذ" للماضي ، فزدناها (أ) فصارت"إذا" ، ولتحقيق المستقبل تنون فيقال "إذن" فقل : إن صدق ظني فإن الحرب بعيدة الوقوع" ، ولا تقل"إذا صدق ظني" .

هذا وقد كتب إلي بعض المستمعين لهذا الحديث الفضلاء ، كتابا يذكر فيه إلي أن في استشهادي على العبث ، في استعمال كلمة "عبث" جزءاً من حديث نبوي شريف هو"من قتل عصفورا عبثا ولم أكمل بقية الحديث ، وأنه وغيره كما يحسب لم يسمعوا بهذا الحديث ،فلو كنت أكملته لكانت الفائدة أعم وأتم . . . وأنا أقول للمستمع الفاضل : إني نقلت ما نقلت من الحديث ، من لسان العرب ، ولم أجد تمامه فيه ولا في كتاب النهاية للمبارك بن الأثير ، فإن شاء نقلته له من كتاب آخر ، قال الخطيب البغدادي : أخبرنا الحسن بن محمد الخلال ، حدثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد الريحاني البصري ، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ، حدثنا عبد الله بن عون ، حدثنا أبو عبيد الحداد ،

حدثنا خلف بن مهران أبو الربيع ، وكان ثقة وحدثنا عاثر الأحول ، عن صالح بن دينار عن عمور بن الشريد ، قال سمعت الشريد -يعني أن سويد- يقول سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يقول : من قتل عصفورا عبثا يحج إلى الله يوم القيامة ، فقال : يا رب هذا قتلني عبثا ، ولم يقتلني لمنفعة" انتهى .

الملحق رقم (٢)

مصطفى جواد
وآراؤه في علم الصرف.

الملحق رقم (٢)

مصطفى جواد - وآراؤه في علم الصرف - في : "قل . . ولا تقل . ."

من كتاب "مصطفى جواد وجهوده اللغوية"

للدكتور محمد عبد المطلب البكّاء .

من ص٢٢٩ - ٢٧٠

كنت قد عالجت الكثير من آراء مصطفى جواد واجتهاداته النحوية واللغوية في الفصول السابقة وعرّفت به مؤرخاً يعنى بدقائق الأمور والمنسيات من الأحداث ، ولغويا ومعجميا بتطور اللغة وانتقالها من حال إلى حال ، لأنها كما يقول :

"كالعين الجارية الغزيرة العد ، يتدفق منها الماء المعين ، فجديدها ممتزج بقديمها ، وجريانها مستلزم لتجدّد مائها"(١) .

---

(١) مبحث في سلامة اللغة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ١/ ٢٣٤ .

إن جهود مصطفى جواد التي مكنته من الإحاطة الواسعة بكثير مما في اللغة من أسرار ودقائق واشتغاله بتعليمها أكثر من خمس وأربعين سنة ومتابعته لمشكلاتها ومشكلات دارسيها وما يقف في طريق نموها وازدهارها جعلت له رأيا لا يستهان به في اللغة والنحو والصرف وما يتفرع عنهما من مشكلات ، حتى عُدّ : "نحوي العراق ولغوي الأمة في هذا الجيل[١] ونعت نفسه : "بفيلسوف قواعد اللغة العربية واشتقاقها"[٢] .

وإذا كنت قد تعرضت لجهوده اللغوية والنحوية في دراستي السابقة وأوضحت المسائل والمباحث التي اجتهد فيها أو التي تابع فيها رأي من سبقوه من الأقدمين فإن الكثير من آرائه في علم الصرف التي استطعت جمعها ومتابعتها فيما تركه من تراث علمي زاخر لجديرة أيضا بالدراسة والتحليل لما يمثله بعضها من آراء اجتهادية أو تصويبات ينبغي الأخذ بها ، فقد اتسع النظر لديه في علم الصرف بين رأي اجتهادي كما في :

---

(١) د . عبد الرزاق محي الدين (كلمة المجمع العلمي العراقي) . ذكرى مصطفى جواد ص٤٩ .

(٢) انظر : رسالته المؤرخة في ٢٣-١٢-١٩٥٢ ، والمنشورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص١٢١ .

المطاوعة ، واسم الآلة والأداة ، والنسبة إلى فعيلة وفعولة ، والنسبة التي يجب فيها رد الجمع إلى المفرد ، والمصدر الصناعي ، وأبنية الجموع التي سنأتي على ذكرها في بحثنا هذا ، بعد أن استوفيت في دراستي السابقة رأيه في أصل الاشتقاق(الفعل والمصدر)[١] . ونعته رأي البصريين في هذه المسألة : بأنه ضرب من العبث والجدل في إثباته نوع من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها ، كما كان مضرا بماضيها[٢] .

قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة .

ولا تقل : هذا بدل الاشتراك . وذلك لأنك تقول : "شاركت في الجريدة أو المجلة ، أشارك شراكا ومُشاركة" ولا يصح البتة أن تقول : "اشتركت في المجلة أو الجريدة" لأن اشترك يدل على التشارك ، أعني أن (افتعل) هاهنا بمعنى (تفاعل) الاشتراكي ، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة ، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منهما[٣] ، أما المشاركة فيكفيها فاعل واحد من جهة واحدة[٤] . وبذا كتب إلى مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، قائلا :

"أرى أن يترك قول إدارة المجلة (قيمة الاشتراك السنوي) ويكتب مكانه : (قيمة المشاركة السنوية) لأن الاشتراك لا يكون إلا من أكثر من اثنين والمشاركة تكون من واحد توحدت أجزاؤه أو تعددت ، وقد نبهت على هذا الوهم قبل سنين فأخذت أكثر المجلات والجرائد تضع (المشاركة) مكان (الاشتراك) وصار أكثر الكتاب يقولون : (شارك فلان يشارك) بدلا من (اشتراك فلان) ، ومما يوضح قبح استعمال (اشترك واشتراك) للواحد أنك لا تقول : (احترب فلان ولا اقتتل ولا اقتسم) وتسكت ، بل عليك أن تقول : (احترب فلان وفلان ، واقتتلا ،

---

(١) انظر : ص١٩٦-٢٠٣ .

(٢) انظر : المباحث اللغوية ١٤ .

(٣) قل ولا تقل ٨٨ .

(٤) انظر : رسالته المؤرخة في ٢٠-٧-١٩٥٠ والمنشورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ص١٠٢ .

واقتسما) ويؤيد ما قلناه ، قولهم : (كان فلان مشاركا في علم كذا وفن كذا) وهوأشهر من أن يؤتى له بنصوص[١] . واستشهد بقول ابن السيد البليوسي : "يريد أن الكاتب ينبغي أن تكون له مشاركة في جميع المعارف"[٢] .

أو قوله الآخر :

قل : الطبيب الخافر ، وطبيب الخَفْر ، والجندي الخافر ، وجندي الخفر .

ولا تقل : الطبيب الخفر ولا الجندي الخفر .

وذلك لأن (الخافر) اسم فاعل من خفره وخفر به وخفر عليه ، أي أمنه وحماه وأجاره وحرسه فيكون لفظ(الخافر) مستعملا على سبيل المجاز للطبيب وعلى سبيل الحقيقة للجندي . أما "الخَفَر" فهي مصدر الفعل (خَفَرت المرأة تَخْفر خفرا وخفَارة[٣] أي : استحيت أشد الحياء ، فهي (خَفَرة وخَفير ومخفار) ومن البديهي أن الذي يستعمل (الخَفْر) لا يريد (خَـفَـر المرأة) ولا يخطر ذلك ببـاله ، بل يريد صاحب النوبة والرقيب والموكل بالتدبر أو النظر أو الحراسة ، ويجوز أن يكون الأصل في هذا الاصطلاح (الطبيب ذو الخَفْر) وهو بمعنى الطبيب الخافر باعتبار أن المراد باسم الفاعل هو النسبة إلى الفعل ، فقولهم : "ذو الخفر" هو رجوع إلى الأصل فينبغي أن يقال إذن : الطبيب والخَفْر أو طبيب الخفر بإضافة الاسم إلى (فعل) صاحبه وذلك أثقل من (الطبيب الخافر) وكذلك القول في : (الجندي ذي الخَفْر وجندي الخَفْر) فتسكين الفاء واجب لئلا يلتبس الخَفْر الذي هو الحفظ والحراسة بـ (الخَفَر) الذي هو الحياء ، ثم أنه لا يجوز أن يكون (الخفر) جمعا قياسا على (حارس وحرس ، وخادم

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج٢٧ ج٤- ١٩٥٢ ص٦٢٩، ٦٢٠.

(٢) انظر : الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ١٤ .

(٣) انظر : لسان العرب (خفر) .

وخدم . . .) لأن المقصود خافر واحد لا جماعة ولا جمعية واستعمال الجمع مكان المفرد هو من اللغة العامية إذا كان المفرد غير مجزأ كقولهم : فلان أشقياء ، وأبناء الثلاثين ، فلان أرباب)[١] .

إن آراء مصطفى جواد وتصويباته ثمرة عناية بالتصريف الذي يرى فيه قوام اللغة وصحة التعبير ، كما اهتم بمشكلاته ، قال :

"ومشكلة صرف اللغة العربية الذي هو قوام تطورها عندي ، أشد تعقدا من مشكلتها النحوية"[٢] . وقد نظر في هذه المشكلات فوجدها : متفرعة متنوعة وأن أول فروعها الجمود الذي عنى به : اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه ، ولا يجوز التعليق عليه ، ولا إضافة قاعدة إليه[٣] .

إن مصطفى جواد في آرائه التي سنتعرض لها في هذه الدراسة ليس جامدا ولا مقلدا ، لأنه بذل جهداً علميا صادقا في دراسته محاولا تنقيتها مما لحق بها من جمود وقصور لتراكب اللغة العربية وقوامها(الصرف) ركب الحضارة والتطور شأنها في ذلك شأن اللغات الحية المتطورة . وسأدرس أولا المسائل الصرفية التي تناولها بالبحث والدراسة ، شارحا ومعقبا ، وهذه المسائل هي : المطاوعة ، اسم الآلة ، المصدر الصناعي ، النسبة .

ثم انتقل ثانيا : إلى تصويباته الوصفية التي جمعتها من ثنايا مقالاته وكتاباته النقدية مرتبا إياها حسب الحروف الأبجدية ،على الرغم من أن قسما منها يتعلق بتصويب صيغ الجمع التي هي :

أبله ـ بلهاء ـ بغل ـ أبغل ، سائح ـ سياح ـ ، شاذ ـ شواذ ، ماش ـ

---

(١) قل ولا تقل ٣٧ـ٣٨ .

(٢) المباحث اللغوية ١٣ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٥ .

مُشاة ، المعجم ـ المعاجيم ، نقطة ونطفة ـ نقاط ونطاف .

في حين يتعلق القسم الآخر بتصويب صيغ المفرد التي هي الأمازر ـ مفردها (الأمزر) لا (مزير) و(الأفراد) جمع لِ (فرد) .

كما استفدت من تصويباته الأخرى وأوردتها ضمن موضوعاته الصرفية على ما يوضحه البحث .

المطاوعة:

قال مصطفى جواد : "وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي "المطاوعة" التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام[1] . والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها ، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير ، ونحن لم نجد عربيا فصيحا استعمل في كلامه "كسرت العود فانكسر" ولا أمثالها ، ولا "حطمته فتحطم" فالعرب كانت تكتفي بأن تقول : "كسرت العود وحطمته" وصورة الفعل تدل على نتيجته ، وإذا أرادت أن تطوي ذكر الفاعل قالت : "كُسِرَ العود وحُطِمَ"[2] .

١ـ (تفعّل) : نحو : تعرض كما ورد في الاستعمال : تعرض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى . ولم نجد عربيا فصيحا ، قال : عرّضت فلانا للعقوبة فتعرض لها ، لأن تعرضه لها يدل على رغبته فيها وتعريضه لها دليل على الإجبار في إيقاعها عليه ، وهذا تناقض ظاهر وقد يقع في كلام المولدين الذين يتكلمون بلغة العامة التي لا باعث عليها ولا ملجئ إليها لأنها مخالفة لجميع أقوال الفصحاء .

فالتاء في (تفعل) كما يرى مصطفى جواد تدل على رغبة الفاعل في

---

(١) المباحث اللغوية ١٥ .

(٢) السابق ١٧ .

الفعل أو شبهها وتنتقل إلى أثناء الفعل فيكون (افتعل) ومرة أخرى (استفعل) وثالثه (تفاعل) كتباعد ولذلك نابت في العامية عن النون في (انفعل) فقال : (اتكسر) بدلا من(انكسر) ولولا دلالة التاء على المعنى الذي أشرنا إليه لم تصح النيابة[١] .

٢ـ (انفعل) نحو : (انبغى) مطاوع (بغى) ، ونقل عن اللسان قول المؤلف :"وقولهم : ينبغي لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغي ، كما تقول : كسرته فانكسر"[٢] .

وقد أنكر مصطفى جواد (انفعل) وما جرى مجراه من الصيغ المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أوميله الطبيعي أو شبه ميله إليه من غير تأثير من الخارج .

والتحقيق عنده : "أن أصل انفعل" إنما هو (إفعل) بتضعيف الفاء وأن أصله لايزال مسجلا في اللغة الأكدية السامية إحدى أخوات اللغة العربية فالفعل (parasu) الأكدي على وزن (فعل) يشتق من (أفعل) وهو (Ipparas) ثم قلبت العرب من أحد الضعفين نونا للتخفيف ،

فقالوا (انفعل) ومن هذا القلب التخفيفي ظهرت النون المزعوم أنها من أحرف الزيادة مع أنها عوض من أحد الضعفين . . . (فأحر نجم) أصله (أحرجّم) و(قرنص) أصله (قرص) و(أقعنس) أصله (أقعسَّ) ، وهو من الأسماء أكثر مثل (عنقود) من (عقود) لأنه يظهر متعقدا ، و(الخرنوب) من (الخروب) وكلاهما مستعمل في اللغة و(الجندل) أصله (الجدل) والجدالة (الأرض)[٣] .

ويرى مصطفى جواد أن (انفعل) من الثلاثي قياسي إذا دل على رغبة الفاعل أو حركته إرادية كانت أو طبيعية وكذلك سائر الأفعال التي

---

(١) انظر : قل ولا تقل ٤٥ـ٤٧ . والمباحث اللغوية ١٩ .

(٢) لسان العرب (بغا) . وانظر : قل ولا تقل ١٠٤ .

(٣) المباحث اللغوية ١٨ـ١٩ .

زعموا انها للمطاوعة مثل (اندحر) الجيش إذا (هرب) من غير حرب و(انطلق) المتسابق ولم يأمره أحد بالانطلاق و(انصرف) ولم يأمره أحد بالانصراف[١] .

وفي ضوء ذلك اقترح مصطفى جواد طرح "باب المطاوعة" وأن يحل محله"باب الفعل الذاتي" فهو لا يلغي "باب المطاوعة" لأنه إذ يطرح هذا الاقتراح يصحح فهم "باب المطاوعة" كما جاء عند بعض النحاة كما سيأتي ويحقق إيضاح أصول عدد من المشتقات فالنون في (انفعل) ليست من أحرف الزيادة وإنما هي عوض من أحد الضعفين ومن أمثلته ما مر نحو : (أحر نجم) وأصله(أحرجّم)[٢] .

وفي ضوء هذا الاقتراح يصحح جواد استعمال الأفعال .

فيقول :

قل : هذا الحزب محلول وهذه الجمعية محلولة ، إذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر آمر ، وقهر قاهر من غير أعضائها .

ولا تقل : هذا الحزب منحل وهذه الجمعية منحلة ، إذا كان قد بطل قيامها ، وزال قوامهما من تلقاء أنفسهما[٣] .

والذي نخلص إليه أن مصطفى جواد لا يلغي "باب المطاوعة" كما فهم بعض الباحثين[٤] . وإنما ذهب إلى تصحيح فهمها ، قال :

"وآخر ما اقترحه طرح باب المطاوعة وأن يحل محله باب الفعل الذاتي"[٥] .

---

(١) وسائل النهوض باللغة العربية ٢ مجلة الأستاذ مج٨ ص١٢٧ ، والمباحث اللغوية٤٩ .

(٢) المباحث اللغوية ١٨ .

(٣) قل ولا تقل ٣٤ .

(٤) انظر : خليل إبراهيم العطية، المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة العدد ٥ سنة ٤ ص١٤٠-١٤٦ . وهاشم طه شلاش - المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد العدد الثامن عشر ١٩٧٤ ص١٤٤-١٦٧ .

(٥) وسائل النهوض باللغة العربية / ٢مجلة الأستاذ مج ٨ ص١٢٧ .

فهل يفهم من هذا الاقتراح إنكار استعمال المطاوعة لما تأدى إلينا من صور المطاوعة ؟ .

والتحقيق أن ما يراد بالمطاوعة عند النحاة أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا للفعل نفسه ، جاء في شرح الكافية : "المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا نحو : باعدت زيدا فتباعد" المطاوع هو زيد لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا[1] .

وهذا يقتضي القول بأن أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو أن الفعل المبني للمجهول يؤدي من هذه الأفعال ، وفي ضوء ذلك يرى أحد الباحثين المعاصرين :

"الراجح أن العوام يلجؤون إلى صيغة (انفعل) وهي إحدى صور المطاوعة بديلا عن الفعل المبني للمجهول فبدلا من أن يقولوا : "كسر الغصن" يقولون (انكسر) وبدلا من قول : "كتب الدرس" قيل : (انكتب) وهكذا قل عن : (انحفظ) و(انقرأ)"[2] .

وذكر أنه يلحظ شيئا من ذلك في (العبرية) ففيها صيغة (نفعل) المستعملة للمبني للمجهول في الثلاثي وهي في الحقيقة الفعل المضارع الذي يقابل (انفعل) في العربية غير أنه لما ضاع الثلاثي المبني للمجهول في العبرية كما ضاع في اللهجات العربية الحديثة ناب الفعل المطاوع عنه كما حدث في اللهجات العربية تماما[3] .

ولكن مصطفى جواد يؤكد الفرق بين أوزان الأفعال الإرادية التي عرفت بأوزان المطاوعة وبين الأفعال المبنية للمجهول ، قال : "وبهذا يظهر الفرق بين أوزان الأفعال الإرادية والفعل المبني للمجهول فلو كانت

---

(١) شرح الشافية ١/١٠٣ .

(٢) خليل إبراهيم العطية ـ المطاوعة في الأفعال ، مجلة كلية الآداب ـ البصرة العدد ٥ السنة ٤ ص١٤٥ .

(٣) السابق ١٤٦ ، وقال في هامش (٣١) من الصفحة نفسها : أدين بهذه الملاحظة لأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب الأستاذ المساعد بجامعة عين شمس فله الشكر الجزيل" .

الأفعال الإرادية التي سميت غلطا أفعال مطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو كان الفعل المجهول الفاعل يؤدي معنى هذه الأفعال ما احتاج الواضع إلا إلى إحدى الطريقتين منهما للتعبير ولم يأت بهما معا"[١] .

ومن أدلة الدكتور مصطفى جواد على إحلال "باب الفعل الذاتي" محل"المطاوعة" التي يقال إنها بمعنى الفعل المبني للمجهول ، ما يأتي :

١ـ لا يقتصر (انفعل) على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحيانا ، مثل (انكدر) و(الانكدار) الإسراع والانقضاض ولا ثلاثي له ، فكيف يصح أن يؤدي معنى الفعل المبني للمجهول للفعل اللازم والمتعدي والثلاثي وغيره بصيغة واحدة ، وعندهم أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلا لفعله نفسه[٢] .

٢ـ أقر النحاة استعمال (انفعل) في غير المطاوعة ، كانطلق وانصرف والتي يراها مصطفى جواد أفعالا تمثل رغبة الفاعل في الفعل ولهذا فإن (باب الفعل الذاتي) يكون جامعا لأفعال ما دعاه النحاة بباب (المطاوعة) ولا يخرج شيء منها عن معناه الوظيفي[٣] .

٣ـ الوزن (تفعل) فيه التاء خاصة بالإعراب عن رغبة الفاعل في الفعل وشبهها وتنتقل إلى أثناء الفعل فيكون (أفتعل) ومرة أخرى (استفعل) وثالثه (تفاعل) كتباعد[٤] .

وفي ضوء ذلك عارض مصطفى جواد قرار مجمع اللغة العربية :

"كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي

---

(١) المباحث اللغوية ١٧ـ١٨ .

(٢) انظر : المباحث اللغوية ١٧ .

(٣) انظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٤) السابق ١٩ .

(انفعل) ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو راء ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه افتعل[١] .

واستشهد بقول الرضي : "وليس مطاوعة (أنفعل) لفعل مطردة في كل ما هو علاج ، فلا يقال : "طردته فانطرد" بل "طردته فذهب"[٢] . وعقب عليه وعلى رأي المجمع قائلا : "لا شك في أن الحق لا هنا ولا هناك إنما هو فيما أشرنا إليه من أن الفاعل لا رغبة له في الانطراد فلم يجز صوغ (انفعل) من أصله ، هذا هو السر الذي بقي مجهولا عشرة قرون أو أكثر منها دعا خفاؤه إلى عبث كثير في اللغة العربية ومعجماتها وكتب صرفها"[٣] .

وعليه فإن مصطفى جواد إذ يطرح "باب المطاوعة" يحل محلها "باب الفعل الذاتي" حيث يتضح به القصد ويظهر به الفرق بينه وبين الفعل المبني للمجهول .

أسماء الآلة والأداة:

قال مصطفى جواد : لما كانت اللغة العربية لغة اشتقاقية ، وكانت أبنية الأسماء والأفعال معدودة محدودة ، ضاقت تلكم الأبنية عن استيعاب الدلالات ، لكثرة المعاني العامة ، فاضطرت إلى احتمال الاشتراك أولا ، ثم الاستعانة بالحروف ثانيا .

ومن أمثلة ذلك بناء (فعّال) الذي اتخذته أصلا للدلالة على الآلة والأداة كالثقاف لآلة التثقيف والقياد لأداة القيادة ، والخياط لأداة الخياطة ، ثم حدث التباس في التسمية ، فزادوا الوزن تاء فقالوا (فعالة ، ثم اتخذوا (فعال) وزن جمع مكسر للاسم الذي على وزن

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٣٩ ، وانظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٢) شرح الشافية ١/ ١٠٨ .

(٣) المباحث اللغوية .

(فعل) كسهم وسهام ، وكلب وكلاب ، وكذلك اتخذوا للثلاثي المؤنث الساكن الوسط كنطفة ونطاف ، وجعل جمعا مكسرا للصفة التي على (فعيل) كصغير وصغار ، واتخذوا (فعال) مع ذلك مصدراً للثلاثي الأجوف كالإياب والرياد والقياس ، حتى أصبح (فعال) متنازعا بين تسع دلالات صرفية عامة .

ولما كثرت المعاني الصرفية المعتمدة على فعال(ابتدعت العربية للآلة والأداة ، وزنا جديدا هو (مفعل) كمبرد ومقود ، ثم أنثته لتحقيق تأنيث الآلة والأداة فقالت(مفعلة) كمكنسة ، ثم بالغ كثير من العرب في إشباع فتحة(مفعل) فنشأ الإشباع (مفعال) كمسعر ومسعار ومحرث ومحراث ومفتح ومفتاح .

وقد بعثت الحاجة الملحة العرب على استعارة (المفعل والمفعال) للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة كاشتقاقهم من : سعر فلان النار ، فلان مسعر حرب فمفعل في أصله هو اسم آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم فاعل .

وكما استعارت العرب وزن مفعل استعارت وزن (مفعال) لها كالمعمار والمكسار وحاله في الاستعارة كحال(مفعل) ، واستعاروه مع ذلك أيضا لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضا كالميناء والمرصد ، ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لأن فيها معنى الأداة كالميقات والميعاد والميلاد ، ثم نقلته إلى اسم المصدر كالميراث والمصداق[1] .

وفي ضوء ذلك ننتهي مع مصطفى جواد إلى الملاحظات التالية :

أولا : إن بناء(فعّال) أحرى بالقياس من (مفعَل ومفْعال ومفْعالة)

---

(١) مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية . البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ١٩٦٦-١٩٦٧ . مجمع اللغة العربية الجلسة الثالثة ص٢٥ - ٢٧ .

لخفته وسهولته وقدمه(١) وهو أحق بالآلية وأخص بها ، وقد ذكر (الفعال) في أسماء الآلة رضي الدين الأستراباذي في شرح الشافية(٢) ، قال : "وجاء الفعال أيضا للآلة ، كالخياط والنظام " وهو قول غير مؤذن بكثرته ولا قياسه مع أنه أكثر أسماء الآلة والأداة عددا وأقدمها وجودا وأخفها بالقياس(٣) .

ثانيا : عد الصرفيون ما كان مثل (مسعر حرب) و(معمار أبنية) اشتقاقا مستقلا عن صيغ المبالغة من اسم الفاعل ، قال :

"لقلة الإبداع عندهم وكثرة الأتباع"(٤) . وناقشهم في ذلك ، قال :

لو كان كما قالوا لجمع جمع مذكر سالما كسائر الصفات التي للمذكر العاقل الخالية من التاء ، ولكنه لا يجمع إلا تكسيرا والجمع المكسر هو جمعه الأصلي ، يقال : هم (مساعير حرب) ، ومعامير أبنية(٥) .

ثالثا : وفي ضوء ما تقدم أوضح غلط من يقول (معمارون) وأقبح منه (معماريون)(٦) . وزاد بيانا أنه قد كثر استعمال (المعمار) في هذا العصر لما يسمى بالفرنسية" أرشيتكت (architecte) واستعمال الهندسة المعمارية أي العمارية لما يسمى بها (architecture) وقد

---

(١) قال مصطفى جواد : "إن المشتقات تتفاضل في القدم بنسبة أقل وكذلك جموع التكسير فالقياد أقدم زمنا من (المقود) و(الركب) أقدم من (الركبان) . وأضاف في الهامش : "إن المشتقات ذوات الميم أحدث زمنا من الخاليات منها" . المباحث اللغوية ص١٩ .أما المحدثون فيرون أن الأصل السامي الذي تشترك فيه اللغات السامية المختلفة في الغالب يتكون من ثلاثة أصول . قال الكرملي : إن الكلمة وضعت في أول نشوئها على ثلاثة أحرف بهجاء واحد أو بهجاءين اثنين ، وإن زيادة الأحرف على أصول الكلمة نشأت بعد ظهرت حاجات الإنسان ، غير أن أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية . انظر : نشوء اللغة العربية ص٢ ، ٩ ، ١٥ ، ١٠٧ والتطور النحوي للغة العربية ص٦١ .

(٢) شرح الشافية ١/١٨٨ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٠ .

(٤) نفسه .

(٥) انظر البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين . مجمع اللغة العربية ص٢٦- ٢٠٧ والمباحث اللغوية .

(٦) المباحث اللغوية ، هامش ص٢٠ .

جمعوه على المعمارين بدلا من المعامير فكأن (المعمار) اسم هذه الهندسة و(المعماري) هو البارع فيها والجمع (المعماريون وهذه مجانبة الصحة والصواب)[١] .

وقد اقترح مصطفى جواد علي مجمع اللغة العربية (مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين ببغداد) الجلسة الثالثة : إباحة الجمع المذكر "معامير" كما اقترح تأنيث (مفعال) و(مفعيل) فيقال :

امرأة مكسالة ، وامرأة معطيرة لكي يجمعا على مكسالات ومعطيرات[٢]

رابعا : ناقش مصطفى جواد الأب انستاس ماري الكرملي في اشتقاق بعض أسماء الآلة نحو(ميزاب ، ممطار ، مكحال ، مسعار" حيث يقول معترضا على الأستاذ عز الدين علم الدين التنوخي : " أغلب هذه الألفاظ مشتقة من الفعل اللازم ، وهو مما لم يرد في لفظ واحد من كلام العرب على كثرة أسماء الآلات . . . "[٣] .

قال مصطفى جواد : ليس هذا الاعتراض بصحيح ، لأن اسم الآلة إن جاز أن يشتق من الأسماء فهو أولي بأن يشتق من الأفعال اللازمة ، وكيف يدعي الأب أنستاس أن اسم الآلة لم يرد في لفظ واحد من الفعل اللازم وهذه(المصفاة) أي : الرواق من الفعل(صفا يصفو) اللازم ؟ و(المعراج) من (عرج) و(المرقاة) من (رقى) وهذا (المحراك) من (حرك يحرك) اللازم ، وهذا يصح إن عددناهما من أفعالهما الثلاثية ، والصحيح عندي أن اسم الآلة هذا يشتق أحيانا من الاسم وأحيانا من

---

(١) انظر : البحوث والمحاضرات ، الدورة (٣٢) مجمع اللغة العربية ص٢٧ .

(٢) نفسه .

(٣) المباحث اللغوية ٧٩ وانظر : مجلة لغة العرب مج١٩٢٦ص٥٥ . كان الأستاذ التنوخي قد قام بنقل كتاب الطبيعيات للفرنسي فرنان إلى العربية وسماه (مبادئ الفيزياء) وقد اعترض على مصطلحاته الأب الكرملي بمقالة نشرها في مجلة (لغة العرب) ثم تصدى مصطفى جواد للدفاع عن نقل التنوخي لهذه المصطلحات وتعريبها . انظر المباحث اللغوية ٧٧-٧٩ .

الفعل الثلاثي وأحيانا من الرباعي ، ولذلك جاء على وزنه ما استغرق من الصفات مثل (المطعام) من (أطعم) و(المفضلات) من (أفضل) و(المذياع) من (أذاع) فهذه أسماء آلة استعيرت للأوصاف ، وأن من الأدلة على كونها أسماء آلة مستعارة أنها لا تجمع جمع مذكر سالما[١] .

وأضاف : إن عددنا أن اسم الآلة هذا مشتق من الرباعي دل ذلك على جواز اشتقاقه من الاسم الرباعي فيكون : (المصفاة) من : صفّاه تصفيةً ، و(المحراك) من حرّكه تحريكا ، ويكون هذا من حسن حظ العربية[٢] .

وقال عدل الأب أنستاس ماري الكرملي عن رأيه بالتزام الثلاثي المتعدي فيما بعد[٣] .

المصدر الصناعي:

قال مصطفى جواد : من المشتقات الصرفية التي فشت في كتب الصرف في العالم العربي الحاضر مشتق سموه "المصدر الصناعي" وهو أن يزاد على الكلمة التي يراد منها تأدية ذلك المعنى "ياء النسب وتاء التأنيث" وقد أيد المجمع اللغوي بمصر هذه التسمية وأقر قياس هذا المشتق بقوله :

"قرار المصدر الصناعي" إذا أريد صنع مصدر من كلمة ، يزاد عليها ياء النسب والتاء"[٤] .

واستشهد بقول الشيخ أحمد الاسكندري ، حيث يقول : "يظهر أن تسمية هذه المصادر بالنظائر عند أوائل النحاة ، كما يقول ابن سيده ،

(١) انظر المباحث اللغوية ٧٩- ٨٠ .

(٢) انظر : السابق ٧٩ هامش رقم ٤ .

(٣) انظر : مجلة لغة العرب ج١ السنة ٥ س١٦ ، والمباحث اللغوية ٨٠ .

(٤) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٣٥ ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٢١ .

لم تشتهر عند المتأخرين وأهل زماننا فسماه بعضهم "المصدر الصناعي"" وذاعت هذه التسمية ، إذ لو سمي "المصدر اليائي" لم يفد المراد ، لأنه لم يتكون بزيادة اليـاء وحدها بل بزيادتها مع تاء النقل ـ النقل من الوصفية إلى الاسمية ـ مجموعتين . وأيضا فإن قولنا : المصدر اليائي يوهم أن المراد اليائي المقابل الواوي ، ولا غبار على تسميته بالمصدر الصناعي المنسوب إلى الصناعة في ناحية من نواحيها ، فهو بمعنى المصنوع فيكون نظير قولهم : المصدر القياسي بمعنى المقيس والمصدر السماعي بمعنى المسموع"[1] .

وعلق عليه مصطفى جواد بالقول : " إن تسميته بالمصدر غير صحيحة ، لأن المصدر يعمل في الإعراب كعمل فعله وهذا لا يعمل أبدا ولا فعل له في الغالب ، كالإنسانية والجاهلية والفاعلية والمفعولية والإعرابية والجمعية والفردية والزوجية . والتحقيق أنه"اسم يائي" أو "اسم نسبي" أو (اسم إضافي) كل هذه الأسماء الثلاثة تصح عليه دون اسم"المصدر الصناعي" ثم أن لفظ "الصناعي" في العصر الحاضر اختص بالصناعة الحديثة المعروفة فلا فائدة في استعماله في غيرها ، وهذا الاسم النسبي تحتاج إليه العربية كثيرا في العصر الحاضر ، ولولا ذلك لم نطل الوقوف عليه ولا صرفنا الكلام إليه . وهو اسم يفيد التجريد من الماديات كالإنسانية من الإنسان والجاهلية من الجاهل والمادية من المادة . ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية ، كالمعنوية من المعنى . وذلك كقولهم : "انحطت معنوية الجيش" . ويؤخذ من الأسماء المبنية كالكمية والكيفية والماهية والهوية"[2] .

وهكذا عالج مصطفى جواد مسألة المصدر الصناعي في ثلاث نقاط ، هي :

١ـ إفادته : وهو اسم يفيد التجريد في الماديات كالإنسانية من

---

(١) المباحث اللغوية ٢١ـ٢٢ ، وانظر : مجلة اللغة العربية ١/ ٣٥ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٢ .

الإنسان والجاهلية من الجاهل ، ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية كالمعنوية من المعنى)[1] .

٢ـ صوغه وما يؤخذ منه : لأنه يشتق من الأسماء المادية كالبشرية أو اسم الفاعل أو اسم المفعول كالفاعلية والمفعولية أو الاسم المستغرق في الأسمية كالجمعية والفردية أو الصفات المستعارة الأوزان كالمعمارية والمفضالية فوزنهما مستعار من وزن اسم الآلة[2] .

النسبة:

تكلم مصطفى جواد على مسائل متعددة في النسبة ويمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

أولا : النسبة إلى فعيلة و"فعولة" :

قال : "ومن المسائل الصرفية التي جلبت الضرر على اللغة العربية في هذا العصر النسبة إلى فعيلة غير مضعفة ولا معتلة العين بالواو كالطبيعة وكذلك "**فعولة**" **مثل** "ركوبة"[3] .

وقد نقد فيها المتقدمين منهم ابن الحاجب والرضي الأستراباذي فالأول يرى في "شافيته" أن الياء من "فعيلة" التي على ذلك النحو تحذف ياؤه عند النسبة إليها حيث يقول :

"وتحذف الواو والياء من فعيلة وفعوله بشرط صحة العين ونفي

---

(١) انظر : المباحث اللغوية ٢٢ .

(٢) دراسات في فلسفة النحو والصرف . في الجلسة ٢٠ من الدورة ٢٠ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة . واقترح الأستاذ أحمد الزيات : قبول ما يدل على معنى جديد من المصدر الصناعي المصوغ من اسم المفعول مثل : "المحسوبية والمقطوعية" . إلا أن المجلس رأى الاكتفاء بقرار المجمع السابق . انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ٢١ . ويرى الدكتور مصطفى جواد : جواز صوغ "الاسم البائي أو النسبي أو الإضافي" الذي يعرف . المصدر الصناعي من اسم الفاعل والمفعول ، كما أشرنا .

(٣) المباحث اللغوية في العراق ٢٢ . وانظر : وسائل النهوض باللغة العربية" . مجلة الأستاذ ، المجلد الثامن ١٩٦٠ ص١٣٦ ومجلة المعلم الجديد المجلد الخامس ١٩٤٠ . ص١٠٢ .

التضعيف كحنفي وشنئي نسبة إلى حنيفة وشنوءة . ومن فَعيلة غير مضعف كجهني . نسبة إلى جهينة . بخلاف طويلي وشديدي وسليقي وسليميّ في الأزد وعميريّ في كلب شاذ[1] .

وقال الرضي الأستراباذي في شرحه : "قوله : وسليقي شاذ ، السليقة : الطبيعة . والسليقي : الرجل يكون من أهل السليقة وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراءة فيما نقول من القراءات ، قال[2] :

ولست بنحوي يلوك لسانه
ولكنْ سليقي أقول فأعرب[3] .

أما رأي مصطفى جواد ، فقد رد كون استجماع الشرطين أي : صحة العين ونفي التضعيف قاعدة عامة في حذف الياء من "فعيلة" و"فعولة" وإنما هو خاص بالأعلام المشهورة لا عام لأن العلم من الشهرة والقرينة ما لا يؤثر معهما حذف الياء تأثيرا مشوها وليست حال أسماء الجنس كالأعلام . فالصواب : أن نقول :

(البديهي) و(الطبيعي) و(القبلي) و(الغريزي)

لا أن نقول : (البدهي) نسبة إلى البديهية و(الطبعي) نسبة إلى الطبيعة و(القبلي) نسبة إلى القبيلة و(الغريزي) نسبة إلى الغريزة .

وعلى ذلك يكون قول الشاعر(سليقي) هو الصواب ، وليس بضرورة شعرية ولا بشاذ كما ظن ابن الحاجب (رحمه الله)[4]

وفي هذا استند مصطفى جواد إلى قول ابن قتيبة :

---

(١) شرح الشافية ٢-١٢ .

(٢) البيت مجهول القائل . وهو من شواهد كثير من النحاة

(٣) شرح الشافية ٢٨/٢ .

(٤) انظر ، المباحث اللغوية ص٢٣ ، ٢٤ .

"وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الياء أو لم تكن وكان مشهورا ألغيت الياء منه ، تقول في جهينة ومزينة جهني ومزني وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي سليم سلمي ، هذا هو القياس إلا ما أشذوا ، وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألغيت منه الياء ، مثل : ربيعة وبجيلة ، تقول : ربعي وبجلي وحنيفة حنفي ، وثقيف ثقفي ، وعتيك عتكي ، وإن لم يكن الاسم مشهورا لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني)[١]

(هكذا يتضح لمصطفى جواد أن ابن قتيبة لم يشترط العلمية وحدها بل أضاف إليها الشهرة ، وأيد قوله بالشواهد من لغة العرب[٢] وعليه فإن القاعدة في حذف الياء في"فعيلة" خاصة لا عامة[٣] .

وقد ظهر لمصطفى جواد أن إعمام هذه القواعد المتزعزعة قديما وحديثاً لدى جماعة من الصرفيين إنما هو لسوء استقرائهم ، أو لتقليدهم غيرهم[٤] .

وفي ضوء ما ذكره مصطفى جواد في تصحيح النسبة إلى فعيلة و"فعولة" ، قال :

قل : الحقوق القبيلية والرسوم الكنيسية .

ولا تقل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنسية .

وذلك لأن القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس ، أعني أن القبائل كثيرة ، والكنائس كثيرة ، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النسبة إليهما ، أما حذف الياء فيكون مقصورا على الأعلام ، كقبيلة بجيلة وجزيرة ابن عمر ، وقبيلة ثقيف ، وعتيك ، وجهينة وعرينة وسليم وهذيل ، فيقال :

---

(١) أدب الكاتب ٣٠٦ ، ٣٠٧ وانظر : المباحث اللغوية ٢٤ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٤) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة المعلم الجديد مج٠ ١٩٤٠و ١٠ ، ومجلة الأستاذ مج٨ ص١٣٦ .

"بجلي وجزري وثقفي وعتكي ، وجهني وعرني وسلمي وهذلي" .

ومع وجود هذه القاعدة الخاصة بالأعلام ، شذ منها"تميمي" لأنه مضعف فلم يقولوا"تمي" وشذ منها من النسب إلى البلدان والمواضع نوادر كالحديثي نسبة إلى الحديثة والحظيري نسبة إلى الحظيرة ، والقطيعي نسبة إلى محلة القطيعة ببغداد ، فإن كانت هذه القاعدة لا يبنى عليها إلا في الأعلام ، وكثر الشذوذ منها في الأعلام بأعيانها فكيف يبنى عليها في أسماء الجنس ، كالبديهة والقبيلة والكنيسة ؟ فإن جاز حذف الياء في العلم فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف ، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ، ويبعده عن اللبس(١) .

ثانيا : النسبة إلى الجمع :

قال مصطفى جواد : ومن المسائل الصرفية التي أورثت العربية ، وخصوصا في هذا العصر وهنا واضطرابا هذه النسبة المزعوم أنها يجب رد الجمع فيها إلى المفرد ، حتى أوجب جماعة من شذاذ الصرف أن يقال للأنترناشيونال الفرنسية (international) والانترناشنال(intertional) الإنكليزية "دولي" لا دولي" مع أن المراد هوالنسبة إلى الجمع لا إلى المفرد(٢)

واستقرى المرحوم مصطفى جواد أقوال العرب قديما كقولهم :"فلان الشعوبي"نسبة إلى الشعوب لا إلى شعب واحد ، وكقولهم حديثا : "الحقوقي"نسبة إلى مجموعة الحقوق ، وكقول القدماء من الكتّاب كالجاحظ "الملوكي"(٣) ومنه كتاب"التصريف الملوكي"(٤) . لإمام الصرفيين ونابغتهم ابن جني ، وقال الثعالبي في تفاصيل حركات اليد :

---

(١) قل ولا تقل ص١٤٨ ، ١٤٩ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٥ . وانظر : مجلة الأستاذ مج ٧ - ١٩٥٩ص١٢٥ .

(٣) انظر : الحيوان ١/ ٢٨٢وفيها قول ابن جني"ملوكية" . وهامش رقم(١) من المباحث اللغوية ص ٢٥.

(٤) الكتاب مطبوع نشرته شركة التمدن الصناعية بمصر ، ودار المعارف للطباعة ط٢ ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م .

"فإن مدّ يده نحو الشيء كما يمدّ الصبيان أيديهم إذا لعبوا بالجوز فرموا بها في الحفرة فهو السدو والزدو لغة صبيانية في السّدْو"[١] . قال"صبيانية" لأنها مختصة بمجموع الصبيان ولم يقل"صبوية" كما ادعى أصحاب رد الجمع إلى المفرد[٢] وقد غلّط الحريري في درة الغواص خواص عصره لاستعمالهم "الصحفي" نسبة إلى جمع الصحيفة ، لمن يقتبس من الصحف ، قال :

"ويقولون لمن يقتبس من الصحف : صُحُفي ، مقايسة ، على قولهم في النسب إلى الأنصار : أنصاري . . . والصواب عند النحويين البصريين أن يوقع النسب إلى واحدة الصحف وهي صحيفة ، فيقال : صَحَفي ، كما يقال في النسب إلى حنيفة : حَنَفي لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد الجموع . . . فأما قولهم في النسب إلى الأنصار أنصاري فإنه شذّ عن أصله والشاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتد به"[٣] .

كما اطلع على مذهب الكوفيين في هذه المسألة[٤] . وانتهى إلى القول : وبما قدمنا يظهر أن النسبة إلى الجمع جائزة بخمسة أوجه :

---

(١) فقه اللغة ١٢٢ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٦ .

(٣) درة الغواص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٤) قال سيبويه : (الكتاب ٢/ ٣٧٨) :

اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحد الذي كسر عليه ،ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي . . . وكذلك إذا أضفت إلى المساجد قلت : مسجدي . وزعم الخليل أن نحو ذلك ، قولهم في المسامعة : مسمعي ، والمهالبة : مهلبي ، لأن المهالبة والمسامعة ليس منهما واحد اسما لواحد .

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٤/ ١٦٥ : . . . وكذلك إذا نسبت إلى الفرائض تقول : فرضي . تردها إلى الفريضة . . . وإنما اختاروا النسب إلى الواحد لأن المنسوب ملابس لكل واحد من الجماعة ولفظ الواحد أخف فنسبوه إلى الواحد .

وزعم الخليل : أن نحو ذلك . قولهم : في المسامعة : مسمعي ، والمهالبة : مهلبي لأن المسامعة والمهالبة جمع فيرد إلى الواحد ، والواحد : مسمعي ومهلبي فإذا نسبت إلى الواحد حذفت ياء النسبة ثم النسبة ثم أحدثت ياء للنسبة وإن شئت قلت : واحد المهالبة و المسامعة : مهلب ومسمع فأضفت إليه .

وهذا هو مذهب البصريين . ينظر : المقتضب ٣/ ١٥٠ ، تسهيل الفوائد ٢٦٥ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ٨٩٤ ، الهوامع ٢/ ١٩٧ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢/ ٣٢٢ . وخالفهم الكوفيون . قال ابن عدي : كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين وهو المشهور وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إليه مطلقا .

أولها : مذهب الكوفيين ويكون ذلك عند الاحتياج إليها حاجة مطلقة ، وهو أقرب الآراء إلى الطبيعة اللغوية ، لأن مسألة النسبة ليست مسألة إفراد وجمع بل مسألة إفادة من المنسوب على هيئته الأصلية الكفيلة بتلك الإفادة كالملوكي والرسائل الاخوانية .

والثاني : مذهب البصريين إذا كان المنسب إليه عاما كالأوزاعي أو ملحقا بالعلم كالأعرابي .

والثالث : مذهبهم أيضا إذا كان المراد بالمنسوب إليه لفظه عن غير نظر إلى أنه مفرد أو جمع كالشعوبي .

والرابع : مذهبهم إذا كان للجمع وزن له في المفردات نظائر كثيرة مثل : كلاب كلابي ، وهذا الشاهد أولى بأن يعد في الأعلام لأن كلابا قبيلة من القبائل .

والخامس : كون الجمع للحرفة كالامشاطي والمحاملي[1] .

ثم أورد ما جاء في ترجمة الشيخ آدم بن أحمد بن أسد الهروي النحوي المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، وهو قول ياقوت :

"ولما ورد بغداد . . وجرى بينه وبين الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد بن الخضر الجواليقي ببغداد منافرة في شيء اختلفا فيه . فقال له الهروي :

أنت لا تحسن أن تنسب نفسك فإن الجواليقي نسبة إلى الجمع والنسبة إلى الجمع بلفظه لا تصح[2] .

وهذا الذي ذكره الهروي نوع مغالطة فإن لفظ الجمع إذا سمي به جاز أن ينسب إليه بلفظه : كمدائني . . . وتعليق ياقوت عليه بقوله : "وهذا الاعتذار ليس بالقوي لأن الجواليق ليس باسم رجل فيصح

---

(١) المباحث اللغوية ٢٧-٢٨ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ١/ ٢٢ .

ما ذكره وإنما هو نسبة إلى بائع ذلك . . . وإن كان اسم رجل أو قبيلة أو موضع نسب إليه صحّ ما ذكره[١] . ليقول بعد هذا :

"وفي الحق أن النسبة "الجواليقي" هي ضرب من التسمية لبيان حرفة المنسوب فلا اعتراض على كلام ابن السمعاني"[٢] .

ثم نقل تاريخ بغداد للخطيب البغدادي نسب مجموعة من الأعلام ، منهم : محمد بن أحمد بن الحسين بن المحاملي[٣] . ومحمد ابن أحمد بن سهل الاصباغي[٤] ، ومحمدُ بن أحمد بن طالب الإخباري[٥] وغيرهم . ليقول : أفتكون نسب هؤلاء الأعيان من سلف الأمة غلطا من أجل دعوى صرفية باطلة ؟[٦] .

وفي ضوء ذلك ينتهي مصطفى جواد في تصحيح النسبة إلى الجمع فيقول :

قل : القانون الدُولي

ولا تقل : القانون الدَّولي .

لأنه منسوب إلى عدة دول ويراد بنسبته الدلالة على اشتراك الدول فيه ، وذلك كقول العرب : (رجل شعوبي) للقائل بمقالة الشعوبية و (أصولي) للعالم بالأصول ، و(أخباري) للعالم بالأخبار كالمسعودي ، فهم لم يقولوا (رجل شعبي) بمعنى (شعوبي) ولا (أصلي) بمعنى (أصولي) ولا(خبري) بمعنى (إخباري) فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة

---

(١) السابق .

(٢) المباحث اللغوية ٢٨ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١/ ٢٩ . وانظر ١/ ٢٤١ ، وفيها : (محمد بن احمد المعروف بابن المحاملي) .

(٤) انظر : السابق ١/ ٣٠٧ .

(٥) انظر : السابق ١/ ٣١٠ .

(٦) المباحث اللغوية ٢٩ .

على الاشتراك الجمعي . . . فالدولي (بضم الدال أو كسرها وفتح الواو) يوازي (انترناشنل في الإنكليزية وانترناشيونال) في الفرنسية ، وأما (الدولي) بسكون الواو فإنه يستعمل للتمييز عن (الشعبي) و(العرفي) و(قانون العشائر) و(الأهلي) وما إلى ذلك ، ثم إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة كالأبري والإمشاطي والمحاملي وإذا كان يوازنه في ظاهر اللفظ مفرد من المفاريد ، فالدّول يوازن (الصّرد)[١] والعرب جعلت النسبة للتميز واتخذت القواعد ذرائع وأسبابا لا غايات ولا نهايات[٢] .

وأضاف في مكان آخر : " فالدَولي إذن منسوبا إلى الجمع هو النسبة الصحيحة الدالة على المراد بالإنترناسيونال و(الدّولي) خطأ محض . لأنه يقابل (gouvernamatal) واستعماله خاص بموضعه ، قلت إن "الدولي" هو النسبة الصحيحة في المعنى الأول . على الوجه الذي ذكرته من كونها النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والاخواني والصبياني المقدم ذكرها ، وعلى مذهب الكوفيين الذين يجيزون النسبة إلى الجمع من غير شرط سوى الحاجة إليه ، وعلى مذهب البصريين في النظر إلى المنطوق به كالشعوبي وعلى مذهبهم أيضا في موازنته كثيرا من المفردات في اللغة فدول موازن لعُمر وزُحَل[٣] .

إن مصطفى جواد يستند في تصحيح نسبة (الدولي) نسبة إلى (الدول) إلى وجهين من الوجوه الخمسة السابقة التي ذكرها[٤] .

الأول : هو كونه النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والاخواني للإفادة من المنسوب على هيأته الأصلية ، وهذا الوجه هو أول الوجوه الخمسة التي ذكرها .

---

(١) الصرد : طائر ضخم الرأس (القاموس المحيط ص رد) .

(٢) قل ولا تقل ٦١-٦٢ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) ينظر ص٢٤٨ من هذا البحث والمباحث اللغوية ٢٧-٢٩ .

الثاني : هو كون الجمع له وزن في المفردات وهو الثالث من الوجوه السابقة . ولا نعلم ههنا سببا لقوله : "إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة كالابري والامشاطي والمحاملي"(١) لان من المعلوم أن قولهم :"الدّولي" لا يراد به الحرفة أو الصنعة مطلقا ، اللهم إلا إذا أراد به الاستطراد ومزيد البيان وعقد المقارنة ، وهذا هو الأقرب ، قال :

"ولم أرد بما قلت لفظا بعينه ، وذلك واضح ، وإنما قصدت إلى جعله قياسا لما تحتاج العربية إليه في عصرها الحاضر كالآثاري للمشتغل بالآثار والتذاكري لبائع التذاكر"(٢) .

وخلاصة رأي مصطفى جواد في النسبة إلى الجمع :" إن النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب إليه جمعا أو مفردا لأنها نسبة اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسبا أو مكانا أو مادة أو لونا او حزبا أو حرفة أو شيئا آخر ، كالعربي والتميمي والمكي والحجري والدري والاقفالي والشعوبي ، فالنسبة وسيلة إلى الإيضاح وما لا يتم الإيضاح والتغيير فيه يؤدي إلى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة"(٣) .

وفي ضوء ذلك جاء خطأً قول المعاصرين : "الحكم المملوكي بمصر" بدلا من الحكم المماليكي . على الرغم من أنهم يقولون : "الحركة العمالية والاجتماع "الجماهيري" و"القانون العمالي" ، نسبة إلى العمال جمع العامل ، فلماذا لا يقولون"الحركة العاملية" و"الاجتماع الجمهوري" و"القانون العاملي" ؟(٤) .

ومصطفى جواد مسبوق بهذا الرأي ، إذ أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، جاء في قرار جواز

---

(١) انظر : قل ولا تقل ٦٢ .

(٢) المباحث اللغوية ٣٠ .

(٣) مجلة الأستاذ مج ٧ ١٩٥٩ص١٢٥ . وانظر : المباحث اللغوية ٢٥-٢٦ .

(٤) السابق .

النسبة إلى جمع التكسير :"المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحد ثم ينسب إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، كإرادة التمييز أو نحو ذلك"(١) .

واحتج لهذا القرار الشيخ حسين والي في كلمة ألقاها في الجلسة الأولى الدورة الثالثة ، جاء فيها :

المذهب البصري ينسب إلى جمع التكسير بردّه إلى واحدة ، فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك الملكي وفي النسبة إلى الدول الدَّولي : فتستوي النسبة إلى الجمع وإلى واحدة دون تمييز بينهما .

وأهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحدة ، فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحدة ، فلا يغير الوضع ،وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ، فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحدة ، فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك : الملوكي وفي النسبة إلى الدّول : الدّولي ، ويقال في النسبة إلى الملك : الملكي ، وفي النسبة إلى الدَّولة : الدّولي . فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحدة .

ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب ، حتى جرى مجرى الأعلام ، فمثلا قيل : الدوانيقي لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي ، وقيل لغيره : الانماطي ، والمحاملي ، والثعالبي ، والجواليقي ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى حد الآن .

والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ، كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع . ومن قبل هذا سمي كتاب تصريف أبي الفتح بن جني (التصريف الملوكي)(٢)

---

(١) صدر هذا القرار في الجلسة ١٧من الدورة الثانية ١٩٢٥م ، انظر ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص٥٢ . ومحاضر جلسات دور الانعقاد الثاني ٩٢٥ ص١٩٩ .

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الثالث (١٩٢٦م) ص١١، ١٢ .

ثالثا النسبة إلى المعنوي :

أوضح مصطفى جواد أن النسبة إنما وضعت للحسي المادي قبل أن توضع للمعنوي وفي ضوء ذلك بين أن الفصحاء لم يعرفوا(العادي) نسبة إلى (العادة) .

قال في رد على من قال : "ولا غرابة في ذلك فإننا نسمع بأناس"عاديين" يحسنون مجموعة كبيرة من اللغات[١] . أراد بالعاديين المنسوبين إلى (العادة) والواحد منهم"عادي" ولم تعرف الفصحاء هذه النسبة بهذا المعنى لأنهم خصوها بالمنسوب إلى"عاد" إحدى قبائل العرب الكبيرة المذكورة في القرآن الكريم كثيرا[٢] ، والنسبة وضعت للحسيّ المادي كالأقوام والقبائل قبل أن توضع للمعنوي كالعادة ، وقالوا :شيء عادي ، أرادوا به القديم لأن عادا كانت قديمة ، قال الجوهري في الصحاح : "وعاد : قبيلة ، وهم قوم هود - ع - وشيء عادي ، أي قديم ، كأنه منسوب إلى عاد"[٣] ، قال رباح بن سنيح الزنجي :

إن الفـــرزدق صـــخـــرة عـــادية
طالت فليس تنالـهـــا الأجْـــبَـــالا

أراد : "طالت الأجـــبـــال وعلت فليس تنالهـــا" . وقـــال المبرد :"والكناس : حيث تكنس البقرة والظبية ، وهو أن تتخذ في الشجرة العادية كالبيت تأوي إليه"[٤] .

وجاء في (ت ب ع) من القاموس : "وتبعة محركة : هضبة بجلدان

---

(١) انظر : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد ١٧ .

(٢) ينظر : القرآن الكريم ، سورة الاعراف الآية ٦٥ ، ٧٤ وسورة التوبة الآية ٧٠ ، وسورة هود ، الآيات ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ . على سبيل المثال .

(٣) الصحاح (عود) .

(٤) السابق ٢/٢٩٨ .

من أرض الطائف فيها نقوب كانت تلتقط فيها السيوف العادية" أي : العتيقة[1] .

وفي لسان العرب (عود) : وعاد :قبيلة وهم قوم هود ، عليه السلام . وبئر عادية : قديمة ، والعادي : الشيء القديم نسب إلى عاد .

رابعا : النسبة إلى المصدر :

أخطأ بعضهم في النسبة إلى المصدر ، بسبب عدم التمييز بين المصادر ،قال مصطفى جواد :

قل : هذا رُجعي ورجوعي

ولا تقل : رَجعي

ويقولون للرجل المتمسك بالأمور القديمة العقيمة ، وللأمر القديم العقيم (رَجعي) لبيان أنه ضد التقدّم ، وذلك خطأ ، لأن (الرّجعي) منسوب إما إلى الرّجع وهو مصدر الفعل المتعدّي (رجعه يرجعه رجعاً) وإما إلى (الرَّجعة) وهي الحياة الثانية في الدنيا ، ومنها قولهم : فلان يقول بالرَّجعة ويعتقدها وهو من أهل الرجعة أي ممن يؤمنون بأن ناساً من الموتى سيعودون إلى الحياة بعد الموت ثانية .

جاء في مختار الصحاح : "فلان يؤمن بالرجعة أي بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت"[2] . فالرجعة صارت مصطلحا ، وذلك ضد ما يريد القائل ، لأن الحياة بعد الموت هي تجدد وتقدم ، فاستعماله خطأ مبين .

والذي منع من استعمال (الرَّجعي) منسوبا إلى مصدر الثلاثي المتعدي هو أن المراد الفعل اللازم لإفادة النكوص والتأخر ، ومصدره (الرجوع والرجعى) ليقابل الفعل اللازم (تقدّم مصدره التقدّم) وهما غير (تقدَّمه) المتعدي ومصدره (التقدم) أيضا - غير المرادين هنا .

---

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ص٩٩ - ١٠٠ .

(٢) مختار الصحاح (راجع) .

فـ(الرجــوعي) واضح المعنى ، وبقي (الرُجــعي) وهو منســـوب إلى (الرجعى) على وزن (الدنـيا) وهو مصدر الفعل اللازم (رجع) . جاء في مختار الصحاح : "والرُجعى : الرُجُوع"[١] . ومنه قوله تعالى[٢] : "إنَّ إلى ربك الرجعى"[٣] .

خامسا : النسبة إلى الجوهر :

وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ، ولم يضف إليه شيء آخر من الفلزات والمعدنيات[٤] .

وأضـاف : "يكون قـولـهم : "سكة الحـديـد" و"السكة الحـديـد" هو الصواب دون "السكة الحديدية"فهو بهذا المعنى خطأ[٥]

أما حجته فهي : "إن الوصف بالاسم المنسوب إلى المواد "الجواهر" لا يسـاوي الوصف بالمواد أنفسـها ، لأن في وصف الأشـيـاء بالمادة هي منها دليلا على أنهـا كلها من تلك المادة فلا تفيـد النسبة ذلك المعنى أبداً ، أما إذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فحينئذ تأتي ياء النسـبة ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور"الزجاجة كأنها كـوكب دري[٦] . فهو منسوب إلى الدر لبياضه ونقاوته وإضاءته لا لأنه من الدر ، وكذلك قـولهم"شيء ذهبي) أي معني لونه لا لأنه من الذهب ، هذا كلام العرب"[٧] .

وقد جاء قول مصطفى جواد هذا في مناقشته الكاتب أسعد خليل داغر ، حيث قال : "يقولون : سافر فلان في"السكة الحديد" فكأنهم

(١) السابق .
(٢) العلق ٨ .
(٣) قل ولا تقل ٣٠ ، ٣١ .
(٤) قل ولا تقل ٦٢ .
(٥) المباحث اللغوية ١٢ .
(٦) من آية ٣٥ .
(٧) المباحث اللغوية١٢ .

يضيفون"السكة إلى"الحديد" أو يجعلون"الحديد" وصفا للسكة وكلاهما خطأ ، والصواب أن يقال"سكة الحديد" أو"السكة الحديدية"[1] .

وتدخل الأستاذ صبحي البصام فيما بعد يعلن الوساطة بين المرحوم مصطفى جواد وأسعد خليل داغر ، قال : "إن السكك الحديد والسكك الحديدية بمعنى واحد ، وكلاهما صحيح ، ولكن ترك الإضافة أصح فلا وجه لأن يخطئ أستاذي" يقصد مصطفى جواد "الإضافة أو أن يغض من شأنها ، ولا وجه لأن يخطئ الأستاذ الجليل داغر عدمها"[2] .

ثم أورد الأستاذ صبحي البصام شواهد نظير السكة الحديدية ، كقول أبي نواس :

تدار علينا الراح في عسجدية
حبتها بأنواع التصاوير فارس[3] .

ونقل قول الزجاج في أماليه :

"والعسجدية كأس مصنوعة من العسجد ، وهو الذهب[4] وغيره من الشواهد[5] . كما أورد شواهد نظير(السكة الحديد) ، كقول تأبط شرا :

لا يبعدن الشنفرى وسلاحه الـ
حديد وشرّ خطوه متواتر[6] .

كما جاء في الأغاني في خبر يزيد بن معاوية ، وهو :

---

(١) تذكرة الكاتب ٤١ .

(٢) الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٢ .

(٣) ديوانه ١٦١ ، وفيه : تدور علينا الكأس .

(٤) أمالي الزجاجي ١٤٧ .

(٥) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ٢٤ .

(٦) الأغاني ٢٠٨/٢١ . ولنظر : شعر تأبط شرا ص٨٦ وفيه : فلا يبعدن .

"فضرب باب القسطنطينية بعمود حديد كان في يده فهشمه حتى انخرق ، فضرب عليه لوح من ذهب ، فهو عليه إلى اليوم"[١] .

وأخيراً يخلص الأستاذ صبحي البصام إلى أن ترك الإضافة أصح لأنه هو الأصل . وقد ارتضت لغتنا قولهم : العسجدي والنحاسي والخشبي ونحوها ، لقصدهم إلى تأميد الصفة وجريهم على قول العرب : (الأحمري) في (الأحمر) .

ثم أوضح أن الإضافة مما اتسع فيه باتساع الترجمة عن لغات الأعاجم ، وقد ثبت صلاح أكثره للغة العربية[٢] .

وقول الأستاذ البصام : إن ترك الإضافة هو الأصل وأنها اتسعت بالترجمة . لا يخلو من نظر ، لأنها دعوى بلا دليل . ولكن الحق يبدو فيما أوضحه من أن النسبة إلى المراد(الجواهر) لا يلحظ فيها نسبة تلك المادة فيما صنع منها على وجه أن نقول : "الخاتم الذهب" إذا صنع كله من الذهب ، فإذا أضيف إلى الذهب قليل من الفضة أو غيرها قلنا : "الخاتم الذهبي"[٣] .

ولكنا يجب أن لا نغفل النكتة اللغوية من أن النسبة تعني اتصال الشيء ببعض أوصاف المادة أو الجوهر المنسوب إليه من لون أو صلابة أو نحوه وذلك ما يفهم من قول مصطفى جواد حيث يقول :

" إذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فحينئذ تأتي ياء النسبة ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور : "الزجاجة كأنها كوكب دري"[٤] .

فهو منسوب إلى الدر لبياضه ونقاوته وإضاءته لا لأنه من الدر ،

(١) السابق١٧/ ١٤١ .

(٢) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل٢٥ .

(٣) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل٢٥ .

(٤) من الآية ٣٥ .

وكذلك قولهم "شيء ذهبي أي في لونه لا لأنه من الذهب . . . وبه يعلم خطأ من يقول من المعاصرين لنا"الكأس الفضية" و"العملة الذهبية" و"البرج العاجي" وهو يريد"الكأس الفضة والعملة الذهب والبرج العاج" فأما الصفات المنسوبة فتفيد أن للموصوف اتصالا بالمنسوب إليه وأنه جزئي لا كلي . . . فهو لا يؤدي معنى الإضافة ولا الوصف بالمادة نفسها كالسكة الحديد والسكك الحديد .

ومن ذلك يظهر لنا مقدار قوة الوصف بالمنسوب إليه من حيث المعنى لا الإعراب وهذا من أسرار اللغة العربية الدالة على افتنانها في التعبير دون أخواتها اللغات السامية الأخر فضلا عن اللغات الأعجمية"[١] .

إن النسبة عند مصطفى جواد ؛ لا تفيد أن المنسوب هو من ذات المنسوب إليه بل تفيد أن له صلة به ومجانسة ومما جرى ذلك ، يعني ؛ أن النسبة تفيد الجزئية لا الكلية ؛ وبذا نقول للمنديل المصنوع من الحرير الخالص : " المنديل الحرير"[٢] . وعلى هذا يكون قولنا "سكة حديد" و "السكة الحديد" وهو الصواب دون"السكة الحديدية" الذي لا يصح إلا لمعنى آخر هو أن السكة إذا كانت من الحديد وغيره فتكون منسوبة إلى الحديد بداهة[٣] .

تصويبات صرفية في باب جمع التكسير:

وفيها طائفة من التصويبات الصرفية التي صحح بها مصطفى جواد مجموعة من الكلمات سواء ما كان منها بصيغة الجمع ، مثل أبله جمعها بله لا بلهاء . . أو بصيغة المفرد مثل : الأمازر مفردها (أمزر) لا (مزير) .

---

(١) المباحث اللغوية١٢ .

(٢) قل ولا تقل٦٢ .

(٣) انظر : المباحث اللغوية ١٢ .

١ـ (أبله) تجمع على (بله) لا (بلهاء) .

قال مصطفى جواد : (أبله) تجمع على بله ، لا على (بلهاء) :

وذلك لأن (الأبله) صفة من صفات العيوب الظاهرة ، كالأخرق والأحمق . والمؤنث (بلهاء) كخرقاء وحمقاء ، ويجمع (الأبله) ومؤنثه (البلهاء) على (بله) أي : وزن (فعل) ولم تسمع فيه غير ذلك[١] . فالصواب (بله) على وزن (خضر) جمع أخضر وخضراء[٢] .

جاء في الحديث الشريف : "أكثر أهل الجنة البله"[٣] .

فالبله : جمع (الأبله) . وجاء في لسان العرب :

"رجل أبله بين البله والبلاهة ، وهو الذي غلب عليه سلامة الصدر وحسن الظن بالناس"[٤] . إلى هنا ينتهي قول مصطفى جواد .

قال سيبويه : وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على (فُعْل) كما كسروا (فَعولا) على (فُعُل) ، لأن (أَفْعَل) من الثلاثي وفيه زائدة وعدة حروفه كعدة حروف (فَعولاً) إلا أنهم لا يثقلون في (أفعل) في الجمع العين إلا أن يضطر شاعر ، وذلك : أحمر وحمر ، وأخضر وخضر ، وأبيض وبيض ، وأسود وسود[٥] .

وقال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه : والمؤنث مثل المذكر كقولك : حمراء وحُمْر ، وصفراء وصُفْر ، ولا يجمع جمع السلامة إلا أن يضطر شاعر . ورأيت ابن كيسان أنه لا يرى بأسا بذلك[٦] .

---

(١) قل ولا تقل١٢٦ .

(٢) مجلة لغة العرب ج٩ السنة ٦ ص٦٩٣ .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة (بله) .

(٤) لسان العرب مادة (بله) .

(٥) الكتاب ٢/ ٦٤٤ .

(٦) شرح السيرافي ٥/١٤٨ .

وهذا هو القياس ، لأن (فعْل) من أبنيـة الكثرة ، ويقاس في : (أَفْعل ـ فعلاء) صفة ، نحو : أخضر خضر ، وخضراء ، وخُضر[1] .

قـال الله تعـالى : "يوم ينفخ في الصـور ونحـشـر المجـرمين يـومئـد زرقا"[2] .

وقال تعالى : "صُم بُكم عُمي لا يرجعون"[3] .

وقد عدّ ابن مالك بناء (فُعْل) قياسـا في (أفْعَل) ومؤنثه (فَعلاء)[4] قال ابن دريد : "والبله : (الاسم والمصدر) من قولهم :

رجل أبله : بيّن البله . ويقال : بله يبله بلهاً والجمع : البله"[5] .

٢ـ الأفراد جمع قلة لـ (فرد)

قال مـصطفى جواد : (الأفـراد) جمع قله للفـرد ، وإن كـان مخـالفـا للقـياس الذي وضعوه من كـون (فـعل) الـصحيح الأحـرف لا يجـمع على (أفـعــال) ، إلا مــا شـــذ كـ (فــرخ وأفـــراخ وزند وأزناد) إلا أن واقع الاستعمـال وكثـرة الأمثـال نقضا هذه القـاعدة[6] هذا مـا ذكـره مـصطفى جواد .

قـال سـيـبـويـه : "واعلم أنه قـد يجيء في (فَـعْلٍ) (أفـعـال) مكان (أفعل) قال الشاعر الأعشى :

وجـــدت إذا اصطلحـــوا خـــيـــرهم

وزنـــــدك أثـــــقـــــب ازنـــــادهـــــا

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه٢٠٢وينظر ابن عقيل٢/٤٥٧ .

(٢) طه١٠٢ .

(٣) البقرة ١٨ .

(٤) انظر : حاشية الصبان٤/١٢٧ ، وشرح ابن عقيل٢/٤٥٧ . وأبنية الصرف٢٠٢ . وقال الشيخ أحمد الحملاوي : (فعل) بضم فسكون ، ينقاس ، في (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) صفتين كحمر (بضم فسكون) في جمع حمر وحمراء انظر شذى العرف في فن الصرف ص١٠٢ ط١٥ مطبعة البابي الحلبي١٩٦٤م .

(٥) جمهرة اللغة (بله) .

(٦) مجلة الأقلام مج٢ ١٩٥٤ ص٩ .

وليس ذلك بالباب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفراخ وأجداد وأفراد"[1] .

وقال الرماني في شرح الكتاب : (وجمع فَرْخ ـ أفرخ ـ وفراخ وفروخ) على القياس ويجوز فيه (أفراخ)لقوة (أفعال) في أبنية الجموع إذا كان يجري في أكثر الأبنية الثلاثية أو . . . جمع زند ـ أزناد وهذا لقوة أفعال في أبنية الجموع ، كما جاء فرخ وأفراخ ومثله أجداد وأفراد ، وقالوا : أجداد على القياس"[2] .

وجاء في لسان العرب :

الفرد : الوتر ، والجمع : أفراد وفرادى ، على غير قياس .

والفرد أيضا : الذي لا نظير له ، والجمع : أفراد[3] .

وفي القاموس المحيط : "ومن لا نظير له جمعه : أفراد وفرادى"[4] .

٢ـ (الأمازر) جمع (الأمزر) لا جمع (مريز) ؛

قال مصطفى جواد : (الأمازر) جمع (الأمزر) . وقال الزمخشري في أساس البلاغة (وهو من أمازر الناس : من أفاضلهم)[5] .

فدل بذلك على أن (الأمازر) جمع (الأمزر) . كالأفضل والأفاضل[6] . وحين ذكر الجوهري : (الأمازر) جمع (مزير)[7] . مثل : أفيل وأفائل .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٨ . وانظر : ابنية الصرف٢١٧ .
(٢) شرح الرماني م١ج٤٧ الورقة ١٤٢ .
(٣) انظر : اللسان (فرد) .
(٤) القاموس المحيط(فرد) .
(٥) أساس البلاغة(مزر) .
(٦) مجالس ثعلب ، مجلة المجمع العلمي العراقي مج٣ج١ص١٦٥ .
(٧) انظر الصحاح (مزر) ولسان العرب (مزر) .

قال مصطفى جواد : هذا وهم من الجوهري في الصحاح . فالأمازر على وزن (أفاعل) و(الأفائل) على وزن (فعائل) والهمزة فيه من الأصل ، ومن هذا الجمع (أصائل) جمع (أصيل) و(تلائل) جمع (تليل) و(سدائل) جمع (سديل) ومدائح جمع (مديح) و(ضمائر) جمع (ضمير) و(نظائر) جمع (نظير) و(قدائم) جمع (قديم) و(يمائن) جمع (يمين)[1] .

قال ابن الحاجب في الشافية : وجاء أنصاب وفصال وأفائل وظلمان قليل .

وقال الرضي الاسترابادي في شرحها : "وأما أفائل ونظائر ، فلحمل فعيل المذكر على فعيلة ذي التاء كما حمل فعيلة على فعيل المذكر في نحو : صحف وسفن جمع صحيفة وسفينة"[2] .

والصواب ما أورده مصطفى جواد وهو أن (الأمازر) جمع (الأمزر) فهي تفضيل ، قال سيبويه ، في سبب جمع اسم التفضيل على "أفاعل" :

"وأما الاصغر والأكبر فإنه يكسر على "أفاعل" الا ترى أنك لا تصف به كما وصف بأحمر ونحوه ، لا تقول : رجل أصغر ولا رجل أكبر . سمعنا العرب ، تقول : الأصاغرة ، كما تقول : القشاعمة وصيارفة ، حيث خرج على هذا المثال ، ما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجري أجدل ، وأفكل ، كما قالوا الأياطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء"[3] .

وقال أبو سعيد السيرافي : "الأفعل الذي فيه معنى التفضيل له أحكام يبين بها من أفعل الذي يستعمل مذكوراً في أول وضعه على أضرب . . . يكون فيه تفضيل شيء على شيء وتلزمه من قولنا : زيد أفضل من عمرو ، ومررت برجل أفضل منك . . . ويجمع الأفعل منه

(١) مجالس ثعلب ، مجلة المجمع العلمي العراقي مج٢ ج١ ص١٦٥ .

(٢) شرح الشافية٢/ ١٣٢ .

(٣) الكتاب٢/ ٦١٤ .

جمع السلامة والتكسير ، فجمع السلامة ، كقولك : الأكبر والأكبرون ، قال الله عز وجل "أنؤمن لك واتبعك الأرذلون"[١] . جمع التكسير كذلك :

الأكابر والأصاغر ، قال الله عز وجل[٢] : "الذين هم أراذلنا بادي الرأي"[٣] . وعلى هذا فليست "أمازر" جمع "مزير" كما قال الجوهري في الصحاح[٤] . وتابعه ابن منظور في اللسان ، قال : المزير : الشديد القلب القوي النافذ ، والجمع :أمازر :أفيل وأفائل[٥] .

وتابعهما الفيروز آبادي ، قال ، "والمزير :الشديد القلب النافذ والجمع : أمازر"[٦] .

أما أفيل - أفائل فهي على وزن :فعيل - فعائل" من أبنية الكثرة - من الأوزان السماعية . قال سيبويه :

وأما : أفيل وأفائل والأفائل : حاشية الإبل . وذلك لأن(فعائل) من الأوزان المسموعة الأسماء التي على(فعيل)[٧] .

٤- (بغل) جمعها في القلة (أبغل) لا (أبغال) :

قال مصطفى جواد : (بغل) يجمع في القلة على (أبغل) لا على (أبغال) وذلك لأن (أبغلا) هو القياس في قلة على (بغل) وأما (بغال) فلم يجمع الصرفيون على قياسه .

---

(١) الشعراء ١١١ .

(٢) هود ٢٧ .

(٣) شرح السيرافي ١٤٩/٥ ، ١٥٠ .

(٤) انظر : الصحاح (مزر) .

(٥) انظر اللسان (مزر) .

(٦) القاموس المحيط (مزر) .

(٧) انظر : الكتاب ٦٠٥/٢ وأبنية الصرف ٢٢٥ .

ونقل قول الخطيب البغدادي[١] . في الأخبار التي نقلها : إن الخليفة محمدا الأمين أمر الفضل ابن الربيع فأومر لعبد الله بن أيوب الشاعر (ثلاثة أبغل دراهم) إجازة له على أبيات[٢] .

وما ذكره مصطفى جواد هو الذي جرى عليه النحويون من قبل ، قال سيبويه : ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفعل) ومن ذلك قولك :

كلب وأكلب وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وأنسر .

فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فعال) وعلى (فُعُول) كلاب وكباش وبغال . وأما الفعول فنسور وبطون"[٣] .

وقال الرماني في شرح الكتاب : "والأصل في جمع (فَعْل) (أفعُل) في القليل و(فِعال) و(فُعُول) في الكثير . وقع الاشتراك في الكثير لأنه أحق بتكثير البناء لأن التكثير أشكل بالكثير وما خرج عن ذلك فهو على طريق النادر ، وجمع كَلْب أكْلُب في القليل وكلاب في الكثير فهذا على القياس . . . وجمع بغل أبغل وبغال وجمع بطن أبْطُن وبطون . . وكل هذا ليس على القياس"[٤] .

وذهب الفراء إلى أن (أفعال) ينقاس فيما فاؤه همزة ، نحو : (ألف) أو (واو) نحو : وَهْم[٥] .

ولذلك قال مصطفى جواد ، قل : (أبغل) في القلة لا(أبغال)[٦] .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٢/ ٢٢٩ .

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢١ ح ٧ ، ص ٢٨٢ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦٧ .

(٤) شرح الرماني م ع ح ٤٧ الورقة ١٤٣ .

(٥) انظر : حاشية الصبان ٤/ ١٢٥ .

(٦) انظر : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢١ ج ٧ د ٨ ص ٢٨٢ .

وهو الصواب . لأن (أفعُل) يطرد في نوعين من المفردات :

أحدهما : وهو المراد ، ما كان على وزن (فَعْل) بفتح فسكون على أن يتوافر فيه أربعة شروط :

١ـ أن يكون اسما

٢ـ وأن يكون صحيح الفاء .

٣ـ وأن يكون صحيح العين .

٤ـ وألا يكون مضعفا .

ومما اكتملت فيه الشروط : كَلْب وفَحْل ونَجْم نقول في جمعها : أكلب وأفحل وأنجم[١] .

أما قولنا : (أبغال) قال سيبويه : وأعلم أنه قد يجيء في (فَعْل) (أفْعَال) مكان (أفعل) وليس ذلك بالباب في كلام العرب[٢] .

وفي جموع الكثرة ، نقول (بغال)

جاء في لسان العرب : بغل والجمع بغال[٣] .

حدث أبو حيان التوحيدي ، قال : "قال الصاحب بن عباد يوما (فَعْل) بفتح فسكون ـ ويريد منه ما كان صحيح العين ـ ليس من الأنواع التي ذكروها . وأفعال قليل ، ويزعم النحويون أن ما جاء منه إلا : زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد .

فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفا كلها فَعْل وأفْعَال . فقال : هات يا مدّعي ، فسردت الحروف ودللت على مواضعها من الكتب ، ثم قال : ليس للنحوي أن يلزم هذه الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع .

---

(١) انظر : الفيصل في ألوان الجموع ٣٢ .

(٢) الكتاب ٣/٥٦٨ .

(٣) انظر : لسان العرب (بغل) .

وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطردا"

وعقب صاحب الفيصل في ألوان الجموع ، بعد أن نقل هذه الحكاية : قد يفهم من كلام أبي حيان أيضا شيء آخر ، هو أن الكثير الذي يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثالا مسموعة منه .

والحق أن الأمثلة فوق الكثير المبالغ فيه ، لأنه ساقه في معرض التحدي وإثبات الحفظ والمعرفة لا مجرد نقل المسموع الذي يؤديه(١) .

وقال الأب أنستاس الكرملي : "إن النحاة لم يصيبوا في قولهم : إن فعلا لا يجمع على أفعال إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها . . فأن يسلموا بجمعه قياسا مطردا على (أفعال) أحق وأولى ، لأن ما ورد فيها هو "٢٤٠" لفظة وكلها منقول عنهم لورودها في الأمهات المعتمدة كالعين والصحاح ومختاره والأساس والمصباح ، ولا سيما اللسان والقاموس والتاج"(٢) .

٥- (السائح جمعها (سياح) لا (سواح)

قال مصطفى جواد : (السياح) جمع تكسير (للسائح) لا (السواح) وذلك لأن السائح : اسم فاعل من الفعل (ساح في الأرض سياحة وسيوحا ، وسَيَحا وسيحانا) كما في لسان العرب(٣) . والمصدر المشهور هو (السياحة) لزيادة أحرفه ، المستوجبة زيادة معناه ، وليس (السائح) (ساح يسوح) المفقود حتى يجمع على(سواح) ، مثل : قائد وقواد بل هو مثل : غائب وغياب وعائب وعياب .

وأما الجمع المصحح للسائح فهو (السائحون) و(السائحين) بحسب أنواع الإعراب ، ويعمد إلى جمع المذكر السالم عند إرادة الحدث ، كأن

---

(١) انظر : الفيصل في ألوان الجموع٢٨-٣٩ .

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع الجلسة الرابعة ص٥١-٥٢ .

(٣) لسان العرب مادة (سحح) وفيه : (وساح يسيح سيحا إذا جرى على وجه الأرض) .

يقال : (كان السياح سائحين في أمريكا) و(إنّا السائحون اليوم) ، وإنكم السائحون غدا وغير الفصيح في هذا أن يقال : (كان السياح سياحا في أمريكا) و(أنا البسياح اليوم)و(إنكم السياح غدا) إذا أريد فعل السياحة أيضا[1] . هذا ما قاله مصطفى جواد ، وهو الصواب .

قال د . إبراهيم السامرائي :

"ويجمعون (سائح) على (سواح) فكأن الكلمة جاءت من فعل أجوف واوي ، والصحيح أن يقال : سياح ويبدو أن الذي جرّ إلى هذا الخطأ ضمة السين في الكلمة المجموعة (سُيّاح) على (فعال)[2] .

وجمع (سائح) على (سواح) من الأخطاء اللغوية الشائعة فتراهم يقولون : زار السواح مدينة الأقصر .

والصواب أن تقول : (زار السياح مدينة الأقصر) ، لأن الفعل (ساح - يسيح)[3] .

قال الخليل :

والسيح : الماء الظاهر على وجه الأرض ، جاريا يسيح سيحا ، وماء سَيْح وغسيل إذا جرى على وجه الأرض ، وجمعه : سُيُوح وأسياح .

والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة ، وسياحة هذه الأمة الصيام ولزوم المساجد[4] .

وفي محكم ابن سيده :

---

(١) قل ولا تقل ٣٠ .

(٢) التطور اللغوي التاريخي ١٢٠ .

(٣) انظر العين : من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة ٦٨ .

(٤) انظر العين (سيح) .

السيح : الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض ، وجمعه : سيوح . وقد ساح سَيْحا وسيحاناً .

والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب ، وقد ساح .

وقال الزجاج في قوله تعالى : "الحامدون السائحون"[١] . السائحون : في قول أهل التفسير واللغة الصائمون .

وقيل : وإنما قيل للصائم سائح لأن الذي يسيح متعبدا ، يسيح ولا زاد معه[٢] .

٦ـ (شاذ) للإنسان جمعها (شذّاذ) لا (شواذ)

قال مصطفى جواد : (شاذ) للإنسان جمعها (شُذّاذ) لا (شواذ) والسبب المانع من جمع (الشاذ) للإنسان على (شواذ) هو السبب الذي منع جمع (الباسل) للإنسان على (البواسل) . لأن (البسيل) و(الباسل) معناهما : الشجاع والبطل الشديد ، وجمع العقلاء على (فُعلاء) أي : بسلاء نحو : كريم وكرماء : هذا البسيل . ويقال : (باسل وبسلاء) نحو : (شاعر وشعراء) و(فاضل وفضلاء) . أما (البواسل) فهو جمع لغير العقلاء .

كذلك نقول : (جمل شاذ) و(جمال شواذ) و(قول شاذ) و(أقوال شواذ) .

أما (الشذّاذ) فهو جمع الإنسان من صفة (الشاذ) مثل : (كاتب وكتّاب) و(حاسب وحسّاب) و(عامل وعمّال) و(سارق وسرّاق) ومالا يحصى لكثرته وهو جمع قياس ، مطرد في كل المثل[٣] .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، فجمع "شاذ" "شذّاذ" قال

---

(١) التوبة ١١٢ .

(٢) انظر : المحكم (س ي ح) .

(٣) انظر : قل ولا تقل١٢٤، ١٢٦ .

سيبويه : أما ما كان (فاعلا) فإنه يكسر على (فُعال) وذلك قولك : شُهّاد ، وجُهّال ، ورُكّاب ، وعرّاض وزوّار ، وغيّاب . وهذا النحو كثير[1] . ولا يصح أن يقال فيه(شواذ) لأنها جمع لغير العقلاء ، قال سيبويه :

"وإن كان (فاعل) لغير الآدميين كسر على (فواعل) وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون ، فضارع المؤنث ولم يقوَ قوة الآدميين ، وذلك قولك : جمال بوازل ، وجمال عواضة"[2] .

قال الخليل : "شذّ الرجل من أصحابه ، أي انفرد عنهم . وكل شيء منفرد فهو شاذ وكلمة شاذة ، وشذاذ الناس : متفرقوهم[3] .

وجاء في لسان العرب :

"شُذّاذ الناس : الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم .

وشُذّاذ الناس : متفرّقوهم"[4] .

قال مصطفى جواد : (ماشي) جمعها (مُشاة) لا (مَشاة) كالرامي والرُماة ، والقاضي والقُضاة ، والساقي والسُقاة ، والعاتي والعُتاة ، والباني والبُناة ، والهادي والهُداة ، والغالي والغُلاة ، وهو جمع قياسي في كل وصف للإنسان على وزن (فاعل) معتل الآخر بالياء"[5] .

هذا ما قاله مصطفى جواد .

---

(١) انظر الكتاب٢/ ٦٣١ .

(٢) السابق٢/ ٦٣٢ .

(٣) العين(شذ) .

(٤) اللسان (شذذ) .

(٥) قل ولا تقل ٩٦ ، ٩٧ .

وقال سيبويه : أما ما كان (فاعلا) فإنهم يكسرونه على (فَعَلة) وذلك نحو : فَسَقةٍ ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعْلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة[1] وذلك لأن (فعلة) يقاس في (فاعل) صفة للمذكر العاقل من معتل اللام[2] .

وقال السيرافي : "وهذا الجمع لا يجيء من الصحيح مثل : كاتب وكتبة واختص المعتل بفُعلة واختص الصحيح بفَعَلة[3] .

وقال الرماني في شرح الكتاب :

"وجمع قاضٍ قُضاة وكذلك رامٍ ورُماة وغازٍ وغُزاة وداعٍ ودُعاة . فهذا بناء مختص بفاعل من المعتل اللام وهو كثير فيه"[4] .

٨ ـ (المعجم) جمعها (المعاجيم والمعجمات) لا(المعاجم) :

قال مصطفى جواد : "المعجم" جمعه (المعاجيم) و(المعجمات) لا(المعاجم) وذلك لأن المعاجم جمع (المَعْجَم) على وزن (المَذْهَب) وهو موضع العَجْمُ أي : العض للاختبار : اختبار الصلابة أو الرخاوة على حسب الشيء المعجوم ، ودخلت الكلمة ميدان المجاز[5] .

واستشهد بقول الزمخشري ، قال : "قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة : (وفلان صلب المَعْجَم) لمن إذا عجمته الأمور وجدته متينا"[6] . وقال في(ص دق) من الأساس : (وفلان صدق صدق المعاجم[7] . فالمعاجم جمع (المعجم) بالمعنى المذكور ، وأما (المُعجم) بضم

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٦٢١ .
(٢) انظر أبنية الصرف ٣٠٢ .
(٣) شرح السيرافي ٥/ ١٢٦ .
(٤) شرح الرماني م٤ ج٥٠ و١٨٤ .
(٥) العجم : عض شديد بالأضراس دون الثنايا . وعجم الشيء يعجمه عجماً وعجوماً : عضه ليعلم صلابته من خوره . وقيل : لاكه للأكل أو (للخبرة) .
يقال : عجمت الرجم إذا خبرته . وعجمت العود : إذا عضضته لتنظر أصلب أم رخو – انظر : لسان العرب (عجم) .
(٦) أساس البلاغة (عجم) .
(٧) السابق (صدق) .

الميم ، فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون (المعجمات) .

وأجاز مصطفى جواد : "جمعه جمع تكسير بشرط أن نطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمُفطر والمُوسر والمنكر والمطفل والمخبل والمخنث فيكون (المعاجيم) كالمفاطير والمياسير والمناكير والمطافيل والمخابيل والمخانيث ، ويجوز حذف يائه لوزن الشعر حسب أو لخوف الالتباس[1] .

كما أن المعاجم لم يرد أيضاً في كلام العظماء والقياس يوجب أن يكون (المعاجم) كالمرسل والمراسيل والمسند والمسانيد أو معجمات[2] .

والصواب ما قاله مصطفى جواد :

قال سيبويه : (مُفْعَل ومُفْعِل) مجرى الكلام الأكثر أن يجمع بالواو والنون ، والمؤنث بالتاء . إلا أنهم قد قالوا :

مُنكِر ومَناكير ، ومُفْطِر ومفاطير ، ومُوسِر ومياسير[3] .

فـ (مفاعيل) من أبنية الكثرة من الأوزان السماعية ، وقد سمع في (مُفعل) قالوا : منكر ومناكير ، وفي (مُفْعَل) صفة لمذكر ، نحو : مُفْطِر ومفاطير . أو لمؤنث ، نحو مشدن مشادين ، ومطفل مطافيل[4] .

ولكن بعض الباحثين المعاصرين دأب في عمله على استعمال (المعاجم) بدلا من (المعاجيم) أو (المعجمات)[5] .

٩- نُقطة ونُطفة جمعها نِقاط ونِطاف لا نُقاط ونُطاف :

قال مصطفى جواد : "نُقطة ونُطفة" جمعها (نِقاط ونِطاف) لا

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف ١٦٠ .
(٢) المباحث اللغوية ، هامش ص٦٠ ، ٧٢ .
(٣) انظر الكتاب ٣/ ٦٤١ وانظر : شرح الرماني م٤ ج٥٠ الورقة ١٩٠ .
(٤) انظر أبنية الصرف ٢٢٧ .
(٥) انظر : المعجم العربي نشأته وتطوره الجزء الأول ، كلمة الشرف الأستاذ مصطفى السقا ص(ي ، ك) ، وقول المؤلف د . حسين نصار ص٦٦ ، ٩١ . وانظر : المعاجم العربية ، الدكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة القاهرة ١٣٧٥هـ ، ١٩٤٦م .

(نُقاط) و (نُطاف) . وكل اسم على هذا الوزن يجوز جمعه على (فعال) وإن لم يسمع الجمع من العرب ، كما يجوز جمعه على (فُعَل) كنقط ونطف ، وهو الجمع الأشهر ، ثم إن وزن (فُعال) ليس مع أوزان الجموع ، وما جاء من الجمع على (فعال) فهو شاذ من قبيل التوهم في سماع الألفاظ[١] .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، وذلك لأن(فعال) سُمع في(فُعلة) ، وذلك قولك : نُقرة ونِقار ، وبرقة وبراق[٢] .

وجاز جمعه على (فُعَل) لأنه يقاس في (فُعلة) اسما نحو : غُرفة ـ غرف ، وخطوة وخُطى[٣] .

وعلى هذا نقول : نُقطة ـ نِقاط ونُقَط

ونُطفة ـ نِطاف ونُطَف وهو الجمع الأشهر .

وفي لسان العرب :

النقطة ، واحدة النقط ، والنقاط : جمع نقطة والنطفة : الماء القليل يبقى في الدلو ، عن اللحياني ، وقيل : هو الماء الصافي قلّ أو كثر ، والجمع : نُطف ونِطاف وقد فرق الجوهري بين هذين اللفظين في الجمع ، قال : النطفة : الماء الصافي ، والجمع : النِطاف والنطفة : ماء الرجل ، والجمع : نُطَف[٤] .

أما (فُعال) عند سيبويه فهو في (فعل) نحو : ضُنّر وضُؤار . وقد سمع في أبنية أخرى ، وليست منها (فُعلة) مثل (نقطة)[٥] .

---

(١) انظر : قل ولا تقل ص١٢٦ .
(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٥٧٩ وأبنية الصرف ٣٢١ .
(٣) أبنية الصرف ٢٠٠ . وقال ابن عقيل في شرح الألفية٢/ ٤٥٩١١ : ومن أمثلة جمع الكثرة (فعل) : وهو جمع الاسم على (فعلة) كقربة وقرب .
(٤) انظر لسان العرب (نقط ونطف) .
(٥) انظر : الكتاب ٢/ ٦٠٩ وأبنية الصرف ٣٢٢ .

الفهرس

قل: رجعت الكتاب إلى صاحبه رجعاً ولا تقل: أُرجعت الكتاب 11
إلى صاحبه إرجاعا

قل: غـرّدت النسـاء، وهللت النسـاء، وسـمعنا أغـاريد النسـاء 12
وتغاريدهن، وتهاليل النساء ولا تقل زغردت النساء وسمعنا
زغردة النساء وزغاريدهن

قل: بقيت الكتيبة تحت نقمة المدافع ولا تقل: بقيت تحت رحمة 13
المدافع

قل استدام فلان الشيء فهو مُستدام ولا تقل: استدام الشيء 14
فهو مُستديم

قل: تمادَوا في جهالتهم، وتحدُّوا غيرهم واختفَوا في الغابة أمس 14
ولا تقل: تمادُوا في جهالتهم وتحدُّوا غيرهم واختفُوا في
الغابة أمس

قل: دقق النظر في الأمر والشيء تدقيقا وأدقّه إدقاقا أي تبيّن 15
فيه يتبيّن تبيينا وأعمل فيه فكره ولا تقل: دقق الأمر
والشيء بهذا المعنى

قل: المادة الحادية عشرة من القانون والثانية عشرة من القانون 16
والثالثة عشرة من القانون وهكذا قل إلى التاسعة عشرة من
القانون ولا تقل: المادة الحادية عشر ولا الثانية عشر من
القانون إلى التاسعة عشر من القانون

قل: افترص الفُرصة بضم الفاء ولا تقل الفِرْصة 18

قل: شيء معدّ ومعتدّ ومحضّر ولا تقل: شيء جاهز 19

قل: عدّل الشيء أو قوّمه، أو أوضحه أو طوّره أو عدّل منه أو 19
قوّم منه أو أصلح منه حوّله ولا تقل: حوّره، ولا أدخل عليه
تحويرا، بهذا المعنى

قل: أحيل فلان على معاش التقاعد، وأحال عليه بحوالة، 20
وأحال على الكتاب المذكور ولا تقل: أحال إليه بهذا المعنى

قل: حاول فلان فحبطت محاولته حبوطا وحبطا، وسعى فذهب 21
سعيه جفاءً وذهب سعيه باطلا أو هدرا أو كان بغير طائل ولا
فائدة ولا تقل: حاول فلان عبثاً ولا عبثاً حاول، ولا سعى
عبثاً ولا عبثاً سعى.

قل: استند الشيء إلى غيره أو أسندته إليه ولا تقل: استند 21
عليه، أو أسندته عليه

قل: وجدت الشيء المجهول والرقم المجهول، فجِدْ ذينك 22
المجهولين ولا تقل: فأوجد ذينك المجهولين

قل: فلسطين السليب والبلاد السليبة ولا تقل: فلسطين السليبة 23

قل: ترجَّح بين الأمرين وميَّل بينهما ولا تقل: تأرجح بين 24
الأمرين

فقل: هذا يكفي في البيان وكاف في البيان ولا تقل: يكفي 24
للبيان ولا كاف للبيان

قل: تبقّيت الشيء فهو متبقى ولا تقل: تبقى الشيء فهو متبقٍ 25

وقل: هذا المتبقى من المال والدنانير ولا تقل: هذا المتبقي بالياء 25

قل: تثبّت فلان في الأمر، وينبغي التثبّت في ذلك ولا تقل: 25
تثبّت فلان من الأمر ولا تقل: ينبغي التثبّت من الأمر.

قل: هو يفعل ذلك آونةً ويفعله بين أوان وآخر ولا تقل: هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى 26

قل: فتيان العراق الشوس البسلاء ولا تقل: فتيان العراق الأشاوس 26

قل: توفي فلان فهو متوفى وتوفيت فهي متوفاة ولا تقل: فلان متوف وفلانة متوفية 27

قل: كانت الجلسة الأولى جلسةً صاخبة" فالجلسة الأولى للعدد والجلسة الصاخبة للهيأه ولا تقل: كانت الجلسة الأولى، ولا تقل أيضا كانت جلسة صاخبة 27

قل: هذا الكتاب مفيد وإن كان صغيرا ولا تقل: هذا الكتاب مفيد وإن يكن صغيرا 28

قل: حصل فلان على الشيء يحصل عليه ولا تقل: حصل عليه ولا حصّل عليه. 28

قل: كان صوته مدوّياً، وقد دوّى صوته يدوّي تدويةً ولا تقل: كان صوته داوياً ولا دَوَى صوته يَدْوي 29

قل: مُدية وجمعها مُدى ولا تقل: مُدي 29

قل: زعُم فلان يزعُم زعامةً فهو زعيم ولا تقل: تزعَّم تزعماً 30

قل: هذان الشيئان مزدَوِجان والجزآن المزدَوِجان ولا تقل: هذان مزدوَجان ولا الجزء المزدَوَج. 31

قل: هذا حقك فإما أن تحفظه وإما أن تضيِّعه «بكسر همزة إما» ولا تقل: فأما أن تحفظه وأما أن تضيعه (بفتح الهمزة) 32

قل: المؤتمرات الآسَويَّة والأشكال البيضية ولا تقل: المؤتمرات الآسيوية والأشكال البيضوية 32

قل: هو لا يعني بما سوى حاجاته أولا يعنى بسوى حاجاته على غير الفصيح، بإدخال الباء على "سوى" ولا تقل: هو لا يعني سوى بحاجاته. 32

قل: سبق أن قلنا إن البرد قارس ، كما أن الريح شديدة، ولا بد من أن تتغير ولابد أن تتغير ولا تقل: سبق وقلنا، ولا تقل: كما وأن الريح شديدة، ولا تقل: ولا بد وأن تتغير 34

قل: اضطَّره الزمان إلى الإذعان واضطُّر هو. ولا تقل: اضطَّره الزمان على ذلك. 34

قل: الدأب والديدن والشاكلة والطريقة والسنّة والجديلة. ولا تقل: الروتين، بمعنى الاستمرار على فعل واحد. 35

قل: اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان، ولا تقل: يجتمع فلان مع الرئيس أمس 36

قل: أصبحنا بخير وتصبحون بخير ولا تقل: أصبحنا على خير ولا تصبحون على خير 37

قل: أُهَميَّة الشيء، بتشديد الميم وفتح الهاء ولا تقل: أهْمية الشيء، بتسكين الهاء 37

قل: هو ثقة من قوم ثقات ولا تقل: من قوم ثقاة 38

قل: حُمولة الباخرة ألف طن «بضم الحاء» ولا تقل: حَمولة الباخرة ألف طن (بفتح الحاء) 38

47 قل: أنا واثق بالأمر ومتثبت فيه ومتبين له ومتحقق له وقد وثقت به وتثبت فيه وتبينته وتحققته. ولا تقل: أنا واثق من الأمر ولا متثبت منه ولا متحقق منه ولا وثقت منه ولا تحققت منه ولا تثبت منه

48 قل: أوقات الدَّوام والمداومة ولا تقل: أوقات الدَّوام

48 قل: يربح فلان ما دام صادق المعاملة ولا تقل: يربح طالما هو صادق

49 قل: هو موظف فَشِل وفشيل ولا تقل: هو فاشل

50 قل: استبدلت الشيء الجديد بالشيء القديم الذي عندي ولا تقل: استبدلت الشيء القديم الذي عندي بالشيء الجديد

51 قل: هذا المسابق قد سابق من قبل وهذا المشارك لم يشارك من قبل ولا تقل: هذا المتسابق قد تسابق من قبل ولا هذا المشترك لم يشترك من قبل

52 قل: سألتقي أنا وفلان، ونلتقي نحن والقادمون، والتقيا هما وأصحابهما ولا تقل: سألتقي فلانا، وسألتقي وإياه، وما أشبه ذلك

52 وقل: نلتقي نحن وأنتم ولا تقل: نلتقي وإياكم

53 قل" بدأ بالعمل وشرع في العمل ولا تقل: بدأ في العمل ولا شرع بالعمل

54 قل: ربَكَه الحادث يَرْبُكه ربكاً، فالحادث رابك وهو مربوك. ولا تقل: أربكه إرباكاً فالحادث مربِك وهو مُربَك.

قل: الأوراق الخضر والأعلام الصفر، ولا تقل: الأوراق الخضراء والأعلام الصفراء 55

قل: هو مصرِّح ومن ذوي التصريح وأهل التصريح وهوصارح أو صريح القول"في الأقل" ولا تقل: هو صريح فقط بهذا المعنى 56

قل: هذا فعل شائن يشين صاحبه شينا ولا تقل: مشين يشين إشانةً 57

قل: القنابِل والبراعِم والدراهِم (بكسر الحرف الرابع أي الحرف الذي قبل آخر الكلمة) ولا تقل: القنابُل والبراعُم والدراهُم 59

قل: شهور كثيرة وأشهر قليلة ولا تقل: شهور قليلة وأشهر كثيرة 59

قل: ينبغي لك أن تتروض ولا تترك التروّض أي ينبغي لك أن تروض بدنك أو تروّضه بأفعال الرياضة المعروفة ولا تقل: ينبغي لك أن تتريّض ولا تترك التريّض 60

قل: بَرِحَ فلان العاصمة يَبْرَحُها براحاً بفتح الباء ولا تقل: بارح فلان العاصمة مبارحة وبراحا بكسر الباء 61

ولا تقل: استقل سيارة، لأنه بمعنى حملها فيصير الحامل محمولا والناقل منقولا 62

قل: خصصته به فهو مخصّص به وخاص به ولا تقل: خصصته له ولا هو خاص له. 62

قل: في هذه الدار خمس حجر وثلاث غرف، إذا كانت ذات أبيات خمسة على وجه الأرض وأبيات ثلاثة في الطبقة الأولى، ولا تقل: في هذه الدار ثماني غرف 63

قل: كانوا نحواً من خمسين رجلا وزهاء خمسين رجلا وقرابة خمسين رجلا، وكان المبلغ نحوا من ثلاثين دينارا ولا تقل: كانوا حوالي خمسين رجلا، ولا كان المبلغ حوالي ثلاثين دينارا 64

قل: ينبغي استجماع الشروط المقتضاة ولا تقل: هي الشروط المقتضية 64

قل: ازدراه يزدريه ازدراءاً أي احتقره احتقارا ولا تقل: ازدرى به. 65

قل: أذعن له يذعن إذعاناً، وخضع له خضوعاً وأطاعه إطاعة وائتمر بأمره وما أشبه ذلك ولا تقل: رضخ له بهذا المعنى 65

قل: تسلّمت المبلغ وحققت تسلّم المبالغ ولا تقل: استلمت المبلغ وحققت استلام المبالغ 66

قل: كَسَبَ فلان مالا ولا تقل كِسِب فلان مالا 67

قل: إحدى عشرة مدرسة واثنتا عشرة مدرسة وقل: أحد عشر معهدا واثنا عشر معهدا، وقل: عشرة معاهد وثلاثة عشر معهدا بفتح العددين 67

قل: ما عندي إلا خمسة دنانير ولا تقل: ما عندي إلا الخمسة دنانير 68

قل: أداء الدين وكيان الدولة ورآه إياد عياناً ولا تقل: إداء وكَيان وأياد وعَيان 68

قل: دهِش فلان يدهش دَهَشاً واعتراه دَهَشٌ ولا تقل: دهِش دهشة واعترته دَهْشة بهذا المعنى 69

قل: أجّر داره إيجارا أي أسكنها غيره بأجرة ولا تقل: أجّرها تأجيرا 70

قل: أسهَب فلان في كلامه فهو مسهِب أو أسْهِبَ فهو مُسهب وكلامه مُسهَب فيه ولا تقل: كلامه مسهب، بغير جار ومجرور 70

قل: أعجبني هذا القَصَص، وأعجبتني هذه القِصصُ ولا تقل: أعجبتني هذه القَصَصُ. 71

قل ينبغي استجماع الشروط المقتضاة ولا تقل: هي الشروط المقتضية 72

قل: جدب فلان أعمالهم ولا تقل: شجب فلان أعمالهم 73

يقال: أكدت الأمرَ والوصيةَ والكتابَ أؤكده تأكيداً ووكّدتها توكيداً ولا يقال: أكدت على الأمر وعلى الوصية وعلى الكتاب، يقال تأكد عندي الأمر ولا يقال تأكدت من الأمر 74

يقال: جدب تصريح فلان يجدبه جدباً أي عابه ولا يقال: شجب تصريح فلان وشجب سياسة فلان 74

يقال: هُوية الإنسان أي حقيقته وبيان حاله، ولا يقال: الهَوية 75

قل: بحثت عنه فإذا أنا به واقفا تحت شجرة، ولا تقل: فإذا أنا به واقف تحت شجرة 75

قل: هي صبور على عملها وفخور به وهو صبور على عمله وفخور به، وهن فخورات وفخائر ولا تقل: هي صبورة على عملها فخورة به 76

76 قل: شهر جُمادى الأولى وجمادى الآخِرة ولا تقل: جَماد الأول وجَمَاد الثاني

77 يقال: سرنا وإذا نحن برجل يستغيث وبحثنا عن الشيء، وإذا به مطروحاً خلف الدار. ولا يقال: سرنا وإذا بنا كذا وكذا ولا يقال: بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار

77 يقال: تقدم مطَّرِد، وتعليم مختلِط وجندي مرتزِق، وشيء مزدوِج ولا يقال: مطَّرَد ولا مختلَط ولا مرتزَق ولا مزدَوَج

78 يقال: تقدم مطَّرِد، بالطاء المشددة ولا يقال: مضطرد بالضاد

78 يقال :طبيب متخصص بالعلم وأطباء متخصصون ولا يقال: طبيب أخصائي ولا أطباء أخصائيون

78 يقال: استأجرت داراً لأسكنها فأنا مستأجر وقد دفعت أجرتها أي بدل سكناها ولا يقال: أنا مؤجر ولا مؤجرها فصاحب الدار مؤجر وأنا مستأجر

78 يقال: هو رجل بائس أي شديد الحاجة وقد بَئِس يبأس بؤساً، وجمع البائس المشهور هو بائسون ولا يقال: بهذا المعنى بؤساء

79 يقال: هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البديهة والطبيعة ولا يقال: بدهي وطبعي

79 يقال: مسح الأرض يمسحها مسحاً للقليل منها ومِساحة للكثير ولا يقال: «مَساحة» بفتح الميم ومديرية المِساحة لا مديرية المَساحة

79 يقال: البِيأة للمنزل وما أشبه والحالة وما أشبهها ولا يقال: «البَيأة»

80 قل: تكلم على مختلِف الشؤون بكسر اللام من مختلف ولا تقل: مختلَف الشؤون، بفتح اللام

80 قل: عَرْصة ولا تقل: عَرَصَة

81 قل: هو عالم بذلك وذو علم وعليم به ومتبحر فيه وذو تبحر وخبير به وواسع الاطلاع عليه، ولا تقل: له إلمام واسع به ، بهذا المعنى

82 قل: لمس فلان الشيء يلمِسُهُ ويلمُسُه ولا تقل: لمس يلمسه

82 قل: هذه مسابقة حسنة وظاهرة حسنة وعلامة حسنة وإمارة حسنة وطالعة حسنة ولا تقل: بادرة حسنة

83 قل: أمَلْت الشيء آمله املا، وأمَّلْته أومِلّه تأميلا، أي رجوته ولا تقل: تأملته بمعنى رجوته

85 قل: ورد علينا كتاب ووردت علينا بضاعة ولا تقل: وردنا كتاب ووردتنا بضاعة

86 قل: ثبت الجيش في القتال وصبر على القتال وصابر ولا تقل: صَمَدَ الجيش إلاّ بمعنى تقدم نحو العدو

88 قل: توفّرت الشروط في الأمر الفلاني ولا تقل: توافرت الشروط فيه

89 قل: جرت مفاوضات دُوَلية، للمفاوضات التي بين الدول جمهرة دول. ولاتقل: جرت مفاوضات دَولية ولا المفاوضات الدَّولية لذلك المعنى

91 قل: رأيت نيفا وعشرين رجلا ولا تقل: رأيت عشرين رجلا ونيفاً

صدر من هذه المجموعة:

١- أرض البشر	انطون دي سانت اكسوبري/مصطفى فؤدة
٢- شبح كانترفيل	اوسكار وايلد/لويس عوض
٣- أغاني الغجر	هانزيكون فويكت /ناصق كامل
٤- الجواهري	سعدي يوسف
٥- ملحمة كلكامش	طه باقر
٦- أخبار النساء	ابن قيم الجوزية
٧- التذكار	اوسكين كولدويل/سيد جاد
٨-حي بن يقظان	ابن سينا
٩- رسائل ابن العربي١	محي الدين ابي عبد الله
١٠-رسائل ابن العربي٢	محي الدين ابي عبد الله
١١- طعام الآلهة	هـ. ج . ولز/محمد بدران
١٢- الضائع من معجم الأدباء	د. مصطفى جواد
١٣- في تجربة الكتابة	س. ر. مارتين/تحرير السماوي
١٤- اخطية	اميل حبيبي
١٥- غابة الحق	فرنسيس فتح الله مراش
١٦- في الشعر الجاهلي	طه حسين